



منظمة العمل العربية

المنتدى العربي للتشغيل

(( بيروت ، 19 - 21 / 10 / 2009 ))

ورقة عمل حول  
دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة  
فى تخفيف أزمة البطالة

إعداد

منظمة العمل العربية

## الأوراق المعدة من قبل منظمة العمل العربية

### والمقدمة للمنتدى العربى للتشغيل

**( بيروت ، 19 - 21 / 10 / 2009 )**

تنظم بصورة مشتركة منظمتا العمل العربية والدولية ، المنتدى العربى للتشغيل ( بيروت ، 19 - 2009/10/21 ) .

وقد أعدت منظمة العمل العربية أربع أوراق عمل تقدم إلى المنتدى فى مجموعات العمل المناسبة . وقام بإعداد هذه الأوراق مجموعة من الخبراء العرب المشهود لهم بالخبرة فى مجالهم .

وهذه واحدة من الأوراق المذكورة وقائمتها كما يلي :

1- تشغيل الشباب العربى فى زمن الأزمة (إعداد د . بيان حرب) .

2- انعكاسات الأزمة العالمية على البطالة والتشغيل فى البلدان العربية (إعداد د . حسين الديماسى) .

3- دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة فى تخفيف أزمة البطالة (إعداد د . إيهاب مقابلة) .

4- دور منظمة العمل العربية فى حماية المرأة العاملة (إعداد أ . خليل أبو خرمة) .

واختيار هذه الموضوعات جاء متوافقا مع أهداف المنتدى الذى يركز على دعم التشغيل كاستجابة إيجابية لتبعات الأزمة العالمية على التشغيل والبطالة . كما تأتى موضوعات هذه الأوراق متوافقة مع نتائج اجتماع القمة العربى فى الكويت الذى اختص فقط بالجوانب الاقتصادية والتنموية والاجتماعية . وقد تضمنت نتائج تلك القمة من إعلان وبرنامج عمل وقرارات عناية خاصة بالتشغيل واستندت فى ذلك على إعلان الدوحة الذى نتج عن المنتدى العربى للتنمية والتشغيل والذى نظمته منظمة العمل العربية بالتعاون مع حكومة قطر (نوفمبر 2008) .

وقد أقرت قمة الكويت اعتماد عقد عربى للتشغيل (2010 - 2020) يتحقق خلاله تخفيض معدلات البطالة ونسبة الفقراء المشتغلين إلى النصف . وتتنزاد الإنتاجية بـ 10% ويتم تطوير إعداد القوى العاملة لتناسب احتياجات أسواق العمل . كما يتم فيه تشجيع تنقل الأيدي العاملة فيما بين البلدان العربية وتيسير الاستثمارات البيئية والدعم العربى المالى للمنشآت الصغيرة والمتوسطة .

كما تضمنت نتائج القمة عناية خاصة بالشباب العربى والمرأة العربية وعلى مستوى الاقتصاد الكلى حدد عام 2015 لتحقيق منطقة جمركية عربية واحدة وعام 2020 لتحقيق سوق اقتصادية عربية واحدة .

وهناك صور توافق عديدة بين نتائج قمة الكويت (يناير 2009) ومحتوى الميثاق العالمى من أجل التشغيل كاستجابة للأزمة الذى أقر بعد ذلك بنصف سنة ( يونيو 2009 ) .

وهناك صور تطابق وتكامل بين جهود كل من منظمة العمل العربية ومنظمة العمل الدولية وفرص تعاون أوثق وأعمق لتنفيذ برنامج عربى مشترك يساعد على تنفيذ الالتزامات التى أقرتها القمة العربية فى الكويت وما جاء فى الميثاق العالمى من أجل التشغيل الذى أقر بالاجماع فى منظمة العمل الدولية ولقى دعما دوليا واسعا .



## المحتويات

ii	فهرس المحتويات
iii	قائمة الجداول
vi	ملخص تنفيذي
1	مقدمة
3	<b>أولاً: البطالة في الدول العربية</b>
3	1.1 واقع البطالة في الدول العربية
6	1.2 أسباب البطالة في الدول العربية
9	1.3 أنواع البطالة في الدول العربية
11	1.4 الجهود العربية لمواجهة مشكلة البطالة
13	1.5 التقرير العربي الأول حول التشغيل والبطالة في الدول العربية، 2008
15	1.6 السياسات المالية والنقدية بين النظرية والتطبيق وسياسة التوظيف الذاتي
17	<b>ثانياً: المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة</b>
18	2.1 مفهوم وتعريف المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة
20	2.2 خصائص المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة
21	2.3 دور المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في التنمية
24	2.4 المعوقات التي تواجه المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة
26	2.5 عوامل ومقومات النجاح و أسباب الفشل للمشروعات
27	<b>ثالثاً: المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والتشغيل في الدول العربية</b>
27	3.1 المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة: حقائق وأرقام
30	3.2 أسباب البطالة والمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة
33	3.3 أنواع البطالة والمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة
34	3.4 قدرة المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على النمو: العلاقة بين الحجم والنمو
36	3.5 المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وبيئة الأعمال
39	3.6 العوائق التي تحد من مساهمة المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في التشغيل وتوليد فرص العمل في الدول العربية
40	3.7 جودة الوظائف في المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة
41	3.8 تفعيل دور قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية
42	الخلاصة
45	المراجع

## قائمة الجداول

الصفحة	اسم الجدول	الرقم
1	: معدلات البطالة ونمو التوظيف في الدول المتقدمة	1
3	: معدلات البطالة في الدول العربية 2005	2
4	هيكل القوى العاملة في بعض الدول العربية	3
5	خصائص العاطلين عن العمل في بعض الدول العربية حسب المستوى التعليمي	4
5	البطالة في بعض الدول العربية حسب المستوى التعليمي 2007-2004	5
19	: أمثلة على بعض تعريفات المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	6
29	: توزيع المشروعات القائمة والقوى العاملة حسب الحجم والقطاع في الأردن	7
35	: مصفوفة التحول	8
36	: نتائج التحليل الإحصائي للعلاقة بين حجم المشروع والنمو	9
37	: مؤشرات بيئة الأعمال في الدول العربية	10
38	: مؤشرات بيئة الأعمال في الدول العربية	11
38	: مؤشرات بيئة الأعمال في الدول العربية: مسح المؤسسات	12
39	: مؤشرات بيئة الأعمال في الدول العربية: مسح المؤسسات	13

# دور المشروعات<sup>1</sup> المتناهية الصغر<sup>2</sup> والصغيرة والمتوسطة في تخفيف أزمة التشغيل والبطالة في الدول العربية

## ملخص تنفيذي

### أولاً: البطالة في الدول العربية

- تعتبر البطالة من أخطر التحديات لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدول العربية في المستقبل المنظور، حيث يقدر متوسط معدل البطالة في تلك الدول كمجموعة في عام بحوالي 14%، وهو الأعلى بين مناطق وأقاليم العالم الأخرى باستثناء تلك التي تعاني من اضطرابات سياسية أو دينية.
- هناك ارتفاع في معدلات البطالة في الدول الأقل دخلاً مثل موريتانيا، والسودان، واليمن وجيبوتي، وفي الدول التي تشهد حالة من عدم الاستقرار، مثل العراق وفلسطين والصومال .
- سجلت أدنى معدلات البطالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وفي الكويت بالتحديد، بينما سجلت جيبوتي المعدل الأعلى (50%). يمكن القول أن دول الخليج لا تعاني من مشكلة بطالة حقيقية (نتيجة عن قصور في الإنتاج) لا سيما إذا ما أتمت خططها الرامية إلى إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة- العربية وغير العربية- مع مراعاة مستوى الإنتاجية والأداء والمهارات.
- خصائص العاطلين عن العمل في الدول العربية تزيد من خطورة المشكلة، حيث تشمل المتعلمين من الشباب والباحثين عن عمل لأول مرة، وما ينطوي على ذلك من تبعات على الأمن والاستقرار الاجتماعي. كما تبقى المنطقة ذات أعلى المعدلات في البطالة بين الشباب خاصة؛ إذ تجاوز معدلها 25%، هذا ما انتهى إليه التقرير الأول لمنظمة العمل العربية بعنوان "التشغيل والبطالة في الدول العربية".
- يقدر عدد السكان في سن العمل بحوالي 204 مليون نسمة، ويشكل هذا الرقم أكثر من 60% من سكان الدول العربية، ويقدر حجم قوة العمل بحوالي 122 مليون.
- رغم تباطؤ نمو عدد السكان في سن العمل في عدد من الدول العربية، إلا أن متوسط معدل المشاركة في القوى العاملة البالغ حالياً قرابة 61%- والذي يقيس درجة الضغط الديموغرافي على سوق العمل- في ازدياد نتيجة لارتفاع معدلات نمو القوى العاملة، خاصة بين الإناث. ويقدر متوسط معدل مشاركة البالغين من الذكور حوالي 88%، وهو بذلك يفوق المعدل العالمي البالغ 85%، بينما يبلغ متوسط معدل مشاركة الإناث حوالي 59% مقابل 70% في بقية دول العالم.
- تعزى البطالة في الدول العربية إلى أسباب اقتصادية، واجتماعية وأخرى سياسية، كما يمكن أن تعزى لأسباب داخلية وأخرى خارجية في بعض. قد تختلف أسباب البطالة من بلد إلى آخر، وذلك وفقاً للهيكل الاقتصادي والتركيب السكاني في كل بلد، وتختلف في بعض الأحيان من منطقة إلى منطقة أخرى داخل البلد الواحد. ففي الدول العربية ذات الاقتصاد المهمش وتشمل السودان والصومال واليمن وجيبوتي، يسود القطاع غير الرسمي والتوظيف الذاتي في اقتصاد الكفاف، أما دول الاقتصاد الأكثر تنوعاً فتشمل لبنان ومصر والأردن وتونس والجزائر والمغرب ويتسم اقتصادها بفائض عمالة فلا ينمو الاقتصاد بنسبة تسمح باستحداث فرص تشغيل بالنسب المرجوة واستيعاب الداخلين الجدد في سوق العمل. وهناك دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي تواجه تحدياً خاصاً في سعيها نحو تنويع الاقتصاد لتحوطها من التقلبات التي قد تحدث في الدخل القومي نتيجة للاعتماد على النفط كمصدر أساسي، بالإضافة إلى ضرورة زيادة قدرة العمالة الوطنية.

<sup>1</sup> المشروعات أو المؤسسات أو المشاريع أو المنشآت أو الأعمال تستخدم عند الحديث في موضوع المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على الرغم من وجود اختلاف في معناها.  
<sup>2</sup> يختلف الباحثون في تسمية المشروعات المتناهية الصغر، فبعضهم يطلق عليها المشروعات الصغرى، وآخرون يطلقون عليه اسم المشروعات الميكروية.

- من أهم أسباب البطالة في الدول العربية: ارتفاع معدل النمو السكاني في الدول العربية، إخفاق خطط التنمية الاقتصادية في الدول العربية، ارتفاع معدل نمو العمالة العربية مقارنة مع معدل نمو الناتج القومي، استمرار تدفق العمالة الأجنبية الوافدة، غياب التخطيط الاقتصادي الممنهج تطبيق سياسات الانفتاح الاقتصادي في العديد من الدول العربية وما صاحبها من تطبيق لبرامج الخصخصة، إخفاق معظم برامج التصحيح الاقتصادي التي طبقتها الدول العربية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي في أحداث أي نمو اقتصادي حقيقي، التوزيع غير الأمثل للموارد المحلية، تسارع ظاهرة العولمة، عدم إقبال الشباب على العمل المهني والأعمال الحرة، تذبذب معدلات النمو الاقتصادي، ضعف التوجه إلى المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، تدني مستوى الروح الريادية وحب المبادرة بين الأفراد، انتشار ثقافة العيب بين بعض الأفراد، ضعف قواعد البيانات العربية والمعلومات حول الباحثين عن عمل.
- تسود كافة أنواع البطالة في الدول العربية والتي من أهمها البطالة الاحتكاكية والدورية والموسمية والمستوردة والهيكلية وشبه البطالة.
- تتخذ الدول العربية إجراءات عديدة لمواجهة مشكلة البطالة، لكن فعالية هذه الإجراءات تختلف من دولة إلى أخرى وفقاً لهيكل الاقتصاد وقطاعاته وهيكل القوى العاملة العاطلة عن العمل. الحلول والإجراءات على المستوى الإقليمي أو الجماعي يمكن أن تشمل: تبني مشروعات تنمية لتعزيز الاستثمارات واستيعاب العمالة في الدول العربية، حث الدول العربية على إعطاء العمالة الوطنية الأولوية في التوظيف داخل كل دولة ثم العمالة العربية، تنسيق الجهود في ميدان العمل والعمال على المستويين العربي والدولي، تقديم المعونة الفنية في ميادين العمل إلى أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول الأعضاء، السعي إلى تطوير تشريعات العمل في الدول الأعضاء والعمل على توحيدها، والعمل على تحسين ظروف وشروط العمل في الدول الأعضاء.
- يتطلب اقتصاد دول المنطقة العربية معدلات نمو تصل إلى 7% سنوياً لتجاوز معدلات البطالة الحالية التي تنمو بنسب تصل إلى 3% سنوياً، غير أن تحقيق تلك المستويات من النمو الاقتصادي أمر صعب إلا من خلال إعادة تنشيط عمليات استثمار رؤوس الأموال العربية داخل دول المنطقة. لذا لا بد من تعريب العمالة العربية، وهي مرحلة تالية للتوطين، تحسين الأداء الاقتصادي العربي، وتحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية، وإزالة القيود التنظيمية والقانونية التي تحول دون اجتذاب الأموال العربية في الخارج، والتي يقدرها بعض الخبراء بنحو بمئات المليارات من الدولارات.
- لقد أثبتت التجارب الدولية أن السياسات المالية والنقدية في الدول النامية لا تستطيع أن تدفع بالاقتصاد لاستيعاب أعداد هائلة من القوى العاملة بشكل دائم، ولا يركن إليها كحل جذري لمواجهة مشكلة البطالة. إن استمرار الحكومة كموظف رئيسي يعني من مزيد من البطالة المقنعة والترهل الإداري ومزيد من الأعباء المالية. لقد باتت الحكومات غير قادرة على القيام بهذا الدور التقليدي وإلى الأبد. لذا لا بد لفئة العاطلين عن العمل من أن يسعوا ويوظفوا أنفسهم من خلال سياسة التوظيف الذاتي والمبادرات الفردية أو الجماعية وتبني الروح الريادية، وحتى لا تفهم العبارة بشكل خاطئ لا بد للحكومة والقطاع الخاص من مساعدة هؤلاء على توظيف أنفسهم من خلال احتضانهم وتوفير الدعم المالي والفني لهم. وهنا أرى أن قطاع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر هو الأرض الخصبة لتنفيذ سياسة التوظيف الذاتي لكن بدعم مالي وفني من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة.
- أكد التقرير العربي الأول حول التشغيل والبطالة إلى دور المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في تشغيل الشباب المؤهل والعاطل عن العمل، إضافة إلى دعم النمو الاقتصادي، كما تتبع أهميتها في تعزيز وتعميق أثر القطاع الخاص في الاقتصاد، وحشد الجهود لتعميق فكر العمل الحر، ودعم المبادرات لتأسيس المشروعات الإنتاجية، ونشر الثقافة الائتمانية في المجتمع، ودعم المبادرات الفردية وتعزيز جهود اعتماد الشباب على الذات كشرط لرفع كفاءة سوق العمل.

## ثانياً: المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

- إن ما وصلت إليه الدول المتقدمة من نمو وازدهار اقتصادي تجني ثماره شعوب تلك الدول حالياً لم يكن ليحقق بدون المساهمة الفاعلة والكبيرة لهذه المشروعات، حيث كانت وما زالت أداة تنموية فاعلة تمثل عصب الاقتصاد، أداة تعمل على خلق الملايين من فرص العمل، وعلى زيادة الطاقة الإنتاجية القائمة، وتعمل كذلك على خلق طاقة إنتاجية جديدة، وعلى رفع إنتاجية العمل، ورفع المستوى المعيشي لأصحابها والعاملين فيها، كما وتعمل على زيادة القدرة التصديرية للاقتصاد ككل، الأمر الذي ينعكس على معدلات

النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وعلى ميزان المدفوعات، وعلى التوازن التنموي والجغرافي داخل البلد الواحد. إن كثيراً مما نراه أو نسمع به أو نقرأ عنه من مشروعات كبيرة ناجحة ذات رؤوس أموال ضخمة ما هي إلا تطورات وتمار لمشروعات متناهية الصغر تحولت إلى مشروعات صغيرة، ومشروعات صغيرة تطورت وأصبحت مشروعات متوسطة، وأخرى متوسطة نجحت وتوسعت وأصبحت مشروعات كبيرة.

تعتبر آلية مناسبة وفاعلة لتطبيق سياسة التوظيف الذاتي، بالإضافة إلى قدرتها الاستيعابية الكبيرة للأيدي العاملة، وانخفاض حجم الاستثمار وتكلفة خلق فرصة العمل فيها مقارنة بالمشروعات الكبيرة التي تنخفض نسبتها في الدول النامية. كما أن هذه المشروعات تشكل ميداناً لتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية، وتفتح مجالاً واسعاً أمام المبادرات والمبادرين، مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل للداخلين الجدد إلى سوق العمل. ومؤخراً، وبسبب عدم فعالية - عقم- السياسات الحكومية المالية والنقدية والتجارية وأدواتها المختلفة في مواجهة مشكلة البطالة- وذلك بسبب ما تعانيه بعض الاقتصاديات من مشاكل واختلال في هيكل اقتصادياتها - أصبحت هذه المشروعات آلية فاعلة لسياسة أو استراتيجية التوظيف الذاتي التي تثبت نجاحا بعد نجاح لا سيما في الدول الفقيرة والأكثر فقراً.

تختلف الأرقام والنسب التي تبين الأهمية النسبية لهذه المشروعات وتلك المتعلقة بمساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي والميزان التجاري والتوظيف من دولة إلى أخرى، إلا أنه يمكننا القول أنها تشكل نحو 90% من إجمالي المشروعات في معظم اقتصاديات العالم، كما أنها تشغل بحدود 60% من إجمالي القوى العاملة، وتساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي للعديد من الدول، فعلى سبيل المثال تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنحو 85% ، 51% من إجمالي الناتج المحلي في كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية على التوالي.

إن مسيرة هذه المشروعات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا تخلو من المعوقات والمشاكل التي من أهمها عدم قدرة أصحابها على توفير التمويل اللازم لتأسيسها أو لاستمرارية نشاطها، وعدم قدرتهم أيضاً على توفير الضمانات التقليدية الكافية التي تشترطها البنوك التجارية ومؤسسات الإقراض لتقديم التمويل لها. فالبنوك التجارية تركز على المشروعات الكبيرة، وتفضل التعامل وتقديم القروض لها بسبب انخفاض درجة المخاطرة في التعامل مع هذه المشروعات من ناحية، ولسهولة تعامل البنوك معها من ناحية ثانية، ولقدرتها على توفير الضمانات المطلوبة من ناحية ثالثة، أو لوجود أهداف واهتمامات مشتركة من ناحية رابعة.

أصبح في حكم المؤكد أنه لا يمكن التوصل إلى تعريف محدد وموحد للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة حتى داخل البلد الواحد. ويعود ذلك إلى وجود بعض القيود التي تتحكم في إيجاد ووضع تعريف شامل وموحد لهذه المشروعات ومن أهمها: اختلاف درجة النمو وبنعكس هذا التفاوت على مستوى التطور التكنولوجي، اختلاف القطاع الاقتصادي الذي تعمل فيه هذه المشروعات، اختلاف فروع النشاط الاقتصادي داخل القطاع الواحد، تعدد المعايير المستخدمة والتي من أهمها المعايير الكمية والنوعية.

من خصائص هذه المشروعات ما يلي: مالك المشروع غالباً ما يكون هو مديره، انخفاض الحجم المطلق لرأس المال اللازم لإنشاء هذه المشروعات، الاعتماد الكبير على الموارد الإنتاجية المحلية وعلى الأسواق المحلية، تساعد على الارتقاء بمستويات الادخار والاستثمار، تمتاز بالمرونة والمقدرة على الانتشار الجغرافي، مشروعات مكتملة لبعضها البعض، تعتبر هذه المشروعات مراكز للتدريب وبناء الخبرات ، تمتاز هذه المشروعات بقدرة عالية على جذب المدخرات -تحويلها إلى استثمار حقيقي- خصوصاً لصغار المودعين، تمتاز هذه المشروعات بسهولة الدخول والخروج من السوق لا سيما إذا كانت مرحلة تأسيس المشروع قد نفذت بشكل مناسب، الكثير من هذه المشروعات تحمل خاصية الريادية والمبادرة، تمتاز هذه المشروعات بتوفير بيئة عمل ملائمة حيث يعمل صاحب المشروع والعاملين جنباً إلى جنب لمصلحتهم المشتركة، وغالباً ما تربطهم مع بعضهم البعض علاقة قرابة أو صداقة، يكون المشروع معروفاً على مستوى المنطقة التي يعمل فيها فقط (سوق منطقة)، صعوبة تنفيذ العمليات التسويقية والتوزيعية فيها، انخفاض مستوى الأجور، انخفاض الطاقة الإنتاجية.

- لهذه المشروعات دورها الاقتصادي والاجتماعي، كما أن لها أهميتها الخاصة بالنسبة للفرد (صاحب المشروع أي على المستوى الجزئي) وبالنسبة للدولة (على المستوى الكلي).
- المعوقات التي تواجه هذه المشروعات تشمل المعوقات التمويلية ، المعوقات المتعلقة بتوفير مدخلات الإنتاج، المعوقات الخاصة بالتسويق ، معوقات تتعلق بالبيئة التنظيمية والقانونية ، المعوقات الإدارية والمؤسسية. على وجه التحديد المشاكل التي تواجه هذه المشروعات تشمل: صعوبة الحصول على التمويل، المناخ الاستثماري العام والتشريعات الحكومية، مشكلات تتعلق بالطلب المحلي والطلب الخارجي، إمكانية الحصول على الآلات والمعدات لا سيما إن لم تتوفر محلياً، عدم توفر القوى العاملة المدربة، ندرة الريادة والمعرفة التقنية والإدارية، مشكلات تتعلق بالتسويق، ومشكلات تتعلق بجودة المنتجات وقدرتها على المنافسة وتلبية رغبات الزبائن، وضعف قنوات الاتصال ونقل المعلومات. أشارت دراسة ميدانية أخرى إلى أن أهم هذه المعوقات هي الضرائب، ارتفاع سعر الفائدة، ارتفاع أسعار المواد الأولية (التضخم)، والإجراءات الحكومية.
- حتى يكتب النجاح لأي مشروع صغير أو متوسط عدد من العوامل والمقومات والتي من أهمها: توفر الروح الريادية لصاحب المشروع، أن يكون صاحب المشروع قد اختار الفكرة الاستثمارية المناسبة وقام بتقييمها- إعداد دراسة جدوى- بطريقة علمية ودقيقة، واتخذ القرار الاستثماري الصحيح، أن تكون مرحلة بناء المشروع قد نفذت بصورة علمية وسليمة بحيث تقلل من التعرض لمشاكل لاحقاً لا سيما أثناء مرحلة التشغيل، أن يتم اختيار الأسلوب الإنتاجي المناسب ووفقاً للدراسة الفنية -أحد مكونات دراسة الجدوى التفصيلية، توفر الكفاءة الإدارية والتي تتمثل بقدرة الإدارة على التجاوب والتأقلم مع التغيير في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات، وقدرتها على أحداث التغيير لصالح المشروع وأحداث التطور، وقدرتها في توفير الموارد المناسبة وخاصة اليد العاملة الماهرة للمشروع، وقدرتها على تخطيط وتنظيم ومراقبة سير العمل وتطوير العمليات، قدرتها على التنبؤ بمستقبل السوق ووضع آلية وسياسة مناسبة لتعزيز القدرة التنافسية، توفر البيئة الاستثمارية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية المناسبة.

### ثالثاً: المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والتشغيل في الدول العربية

- جمهورية مصر العربية: تمثل حوالي 99% من مشروعات القطاع الخاص غير الزراعي، تساهم هذه المشروعات بحوالي 80% من الناتج المحلي الإجمالي، تغطي نحو 90% من التكوين الرأسمالي، تستوعب حوالي 75% من فرص العمل (حوالي ثلثي قوة العمل بالقطاع الخاص ككل، وحوالي ثلاثة أرباع قوة العمل بالقطاع الخاص غير الزراعي)، تساهم في خلق فرص العمل حيث يدخل 39 ألف مشروع جديد مجال الإنتاج سنوياً. تساهم المشروعات الصناعية الصغيرة بنحو 13% من قيمة الإنتاج الصناعي والمنشآت المتوسطة 46% والمشروعات الكبيرة 41% نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات المصرية لا يكاد يتجاوز 4%. تمتلك قانون خاص بتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة بشكل عام، وصدر هذا القانون في العام 2004.
- الجمهورية الجزائرية: تبلغ نسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة من القطاع الصناعي 14% من مجمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة بينما يشكل قطاع التجارة والخدمات العدد الأعظم بنسبة تناهز 34% ويليه قطاع الحرف الذي يشكل 28% من عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة. تشكل القوى العاملة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة ما نسبته 22% من عدد العاملين. تمتلك الجزائر عدد من القوانين المتخصصة في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث يعد قانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصادر في العام 2001 من أبرز القوانين حيث تناط مسؤولية تنفيذ جميع القوانين في الجزائر بوزارة الحرف والمؤسسات الصغيرة.
- دولة قطر: تشكل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دولة قطر 98% من عدد المنشآت. تتوزع هذه المنشآت إلى متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة حيث يبلغ عدد المنشآت متناهية الصغر 16702 منشأة أي ما نسبته 68.3% من عدد المنشآت، أما المنشآت الصغيرة فتبلغ نسبتها 30%، والمنشآت المتوسطة 1.8% من عدد المنشآت. تبلغ نسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة من القطاع الصناعي 12% من مجمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بينما يشكل قطاع التجارة والخدمات العدد الأعظم بنسبة تناهز 48% ويليه قطاع الخدمات الذي يشكل 22% من عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة في قطر أما النسب الأخرى فتتوزع بين القطاعات الأخرى سواء الإنشاءات أو الزراعة. تتوزع القوى العاملة وفق حجم المنشآت إلى 47% في المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، و53% في



المنشآت الكبيرة أي ما يقارب 156799 عامل وموظف وصاحب عمل. لا يوجد لدى دولة قطر قوانين أو هيئات متخصصة في تنمية أو دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل رسمي أو برامج دولة وتخضع جميع المنشآت بشكل عام إلى نفس القوانين.

- سلطنة عمان: تشكل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في السلطنة ما حجه 97.98% من عدد المنشآت بشكل عام. تتوزع هذه المنشآت إلى متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة حيث يبلغ عدد المنشآت متناهية الصغر 6430 منشأة أي ما نسبته 81% من عدد المنشآت أما المنشآت الصغيرة فتبلغ نسبتها 13% والمنشآت المتوسطة 6% من عدد المنشآت. تتوزع القوى العاملة في عمان وفق حجم المنشآت كما يلي 46% في المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة و54% في المنشآت الكبيرة.
- المملكة العربية السعودية: تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة 90% من إجمالي المشروعات في المملكة، وتوظف لا يقل عن 35% من القوى العاملة.
- دولة الكويت: يشكل هذا القطاع ما يقرب من 90% من المؤسسات الخاصة العاملة، ويضم عمالة وافدة تقدر بنحو 45% من قوة العمل، وعمالة وطنية بنسبة تقل عن 1%.
- الجمهورية اللبنانية: تشكل هذه المؤسسات أكثر من 95% من إجمالي المؤسسات، وتساهم بنحو 90% من الوظائف.
- دولة الإمارات: تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة نحو 94.3% من المشروعات الاقتصادية في الدولة، وتوظف نحو 62% من القوة العاملة، وتساهم بحوالي 75% من الناتج الإجمالي للدولة.
- الجمهورية اليمنية: ساهمت هذه المشروعات بنحو 96%، من الناتج المحلي الإجمالي في اليمن عام 2005.
- المملكة الأردنية الهاشمية: بلغ عدد المنشآت العاملة في الاقتصاد عام 2007 حوالي 141677 منشأة، 89.1% منشآت متناهية الصغر، 9% صغيرة، 1.6% متوسطة، 0.3% كبيرة. توزيع العاملين حسب حجم المنشأة يشير إلى أن 38% يعملون في المنشآت المتناهية الصغر، 17% في المنشآت الصغيرة، 15% في المتوسطة، أما الباقي 30% في المنشآت الكبيرة.
- المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة هي أحد الحلول للبطالة الناتجة عن الخصخصة إذا ما تم استخدام جزء من عوائدها لتمكين العمالة التي يتم التخلي عنها من دخول هذا القطاع كمالك ومدير للمشروع وكمنتج في ذات الوقت. وبالاعتماد على خبراتهم في المؤسسة الأم يمكن الاستفادة من التشابك مع هذه المؤسسة من خلال إقامة مشاريع مكملتها لها. ما سبق يحتاج إلى إعادة تأهيل العمالة التي يتم التخلي عنها من خلال التدريب.
- إن دعم هذه المشروعات وتشجيع إقامتها يخلق المزيد من فرص العمل ويزيد من العدالة في توزيع مكتسبات التنمية وتوزيع الدخل ويعالج الخلل الناجم عن النمو غير المتوازن والخلل في توزيع الموارد المالية وقت الطفرة.
- إن المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ما هي إلا ترجمة عملية للأفكار الريادية والمبادرات الفردية والجماعية التي يتبناها الرياديون. إن إنشاء هذه المشاريع وإدارتها يخلص فئة الشباب من فكرة العيب -الخاطئة أصلاً- كونه سيصبح مدير ومالك ومنتج في ذات الوقت. إن هذه المشروعات المجال الأفضل للعمل المهني وتشجيعه.
- إن تخلي الحكومة عن خلق المزيد من فرص العمل غير المنتجة (البطالة المقنعة) شيء جيد ولكن لا بد أن يرافقه إعادة توجيه بعض المخصصات المالية لتوجيه فئة من العاطلين عن العمل إلى مجالات منتجة بدل من دخول البطالة المقنعة. لا يتحقق ذلك إلا من خلال توجيههم نحو المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. إن مجموع تكاليف توظيف عامل واحد في القطاع الحكومي -ضمن البطالة المقنعة وغير منتج- يكفي لتمويل إقامة مشروع إنتاجي لهذا العامل، مع ملاحظة أن هذه المدفوعات تدفع مرة واحدة، بينما الوظيفة الحكومية تحتاج إلى دفعات مستمرة على شكل رواتب ومدفوعات أخرى.

- إذا كان احد أسباب البطالة في الدول العربية هو ضعف الاهتمام والتوجه نحو هذه المشروعات، فإن الحل يكمن في عكس السبب أي ضرورة الإيمان بأن هذه المشروعات هي أهم ركائز مواجهة البطالة في الدول العربية والعمل ضمن هذا النطاق، والتجارب والحقائق والأرقام تثبت ذلك.
- إن الانجازات والمشاريع الكبيرة والهائلة تبدأ بفكرة صغيرة رائدة يتم ترجمتها على ارض الواقع إلى كيان قانوني ومشروع منتج أي إلى مشروع إنتاجي أو خدمي بالحجم المناسب. هذا كله ينطوي على خلق المزيد من فرص العمل ويقلل البطالة. وعليه، فإن الحث على الريادة وتشجيعها يعني المزيد من الأفكار والمبادرات ومزيد من المشروعات ومزيد من التشغيل.
- المشروعات الإنتاجية أو الخدمية المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المدرة للدخل والتي تضمن للباحث عن عمل مناسب وجودة عالية وبدخل أعلى، هي الوسيلة الأمثل التي تجعله أقل ميولاً إلى الوظيفة الحكومية -البطالة المقنعة- ذات الأجر المحدود والتي تقيد به بأوقات عمل طويلة وتخضعه لسيطرة مديره. أما المشروع الخاص فهو ملكه ويديره بنفسه. خصائص هذه المشروعات والتي من أهمها تدني رأس المال المطلوب وانخفاض تكلفة خلق فرصة عمل مقارنة بتكلفة خلق وظيفة حكومية يزيد من أهميتها في هذا المجال.
- يمكن إدراك دور هذه المشروعات في التعامل مع البطالة الدورية من خلال مراجعة التطورات التي تبعت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية مؤخراً، حيث يلاحظ أن معظم الوظائف التي فقدت كانت في المشاريع الكبيرة، بينما كانت المشروعات الصغيرة والمتوسطة الأقل تأثراً نسبياً وذلك بسبب مرونتها وقدرتها على التكيف.
- العوائق التي تحد من مساهمة المشروعات الصغيرة في التشغيل وتوليد فرص العمل في الدول العربية تشمل فشل السوق ، العوائق المؤسسية والمتعلقة بإجراءات التسجيل والتأسيس، العوائق الفنية، العوائق التعليمية، العوائق الثقافية، قلة وارتفاع تكلفة الأراضي المتاحة للمشروعات الصغيرة، عدم وجود إستراتيجية شاملة تنظم عمل هذه المشروعات وتراعي خصوصيته وتوجهه نحو مزيد من التطور والنمو.
- من أجل تفعيل دور قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية لا بد من وضع استراتيجيات وخطط طويلة الأجل على المستوى القطري أو المستوى القومي ، و استهداف القطاعات الفرعية الواعدة، و إيجاد نوع من الترابط والاتصال بين المنظمات والهيئات المسؤولة عن تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، وتفعيل دور الاتحاد العربي للمنشآت الصغيرة.
- إن تأثير إطار السياسات الوطنية على النمو في حجم الاستخدام في المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة لا يعكس إلا جزء من المسألة. أما البعد الثاني للاستخدام في هذه المؤسسات فيظهر في النواحي المتعلقة بالجودة، فتشير عبارة جودة الوظائف إلى سلسلة من العناصر المتعلقة بالاستخدام التي لها التأثير على رفاه العمال الاقتصادي والاجتماعي والنفسي.
- يمكن قياس جودة الوظائف باعتبار ثلاث مجالات واسعة. أولها مسائل تتعلق بجودة الوظائف تنبع من الترتيبات التعاقدية بين مالك المشروع ومدراء المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وعمالهم. وهي تتضمن مسائل كمستويات الأجر (مستوى الدخل، المنافع الإضافية، المنافع غير الأجر، ساعات العمل)، الأمن الوظيفي (استخدام عقود العمل، مدة العقد)، الحماية الاجتماعية (توفير برامج التأمين الصحي والتأمين على الحياة وتأمين الإعاقة وتأمين البطالة، إضافة إلى برامج التعاقد والعناية بالطفل ومنافع الأمومة)، الحرية النقابية (الحق في تأسيس نقابات)ن الاختيار الحر للوظيفة (غياب العمل القسري وترتيبات الاستغلال في العمل). ثانياً مسائل تتعلق بجودة الوظائف ترتبط بالبيئة حيث يتواجد العمال، وتتضمن الوقاية من الحوادث الوظيفية والأمراض، وحصر المخاطر البيئية، وحماية الصحة في مكان العمل. ويمكن تقييم ظروف العمل الجسدية بقياس المساحة المخصصة للعمال ومرافق الطعام والمرافق الصحية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات النساء والرجال. وأخيراً، مسائل تتعلق بجودة الوظائف مرتبطة بالاستثمار في إنتاجية العامل وتقدمه. وهي تشمل تطوير الموارد البشرية (توفير فرص التعليم والتدريب، إمكانيات الترقية، والمحفزات للتحسن)، والترتيبات الإدارية والتنظيمية (ممارسات العلاقات الصناعية وتمثيل الموظفين أو المشاركة في الإدارة).
- المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة أكثر قدرة على النمو والتوظيف من المشروعات الكبيرة وذلك بالاعتماد على قانون جبرت.

## دور المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في تخفيف أزمة التشغيل والبطالة في الدول العربية

### مقدمة:

البطالة بمفهومها الاقتصادي، فتعني عدم مقدرة الاقتصاد الوطني بما فيه من منشآت ومؤسسات عامة وخاصة على توفير فرص العمل الكافية لاستيعاب من هم في سن العمل وقادرون عليه ويبحثون عنه ولا يحصلون عليه (العاطلين عن العمل). وحسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد " المتعطلون عن العمل هم جميع الأشخاص فوق سن العمل، ممن لا يعملون بالأجر أو لا يعملون لحسابهم الخاص، والمتوافرون للعمل بأجر أو لحسابهم الخاص، واتخذوا خطوات محددة بحثاً عن العمل بأجر أو لحسابهم الخاص".

وتعتبر مشكلة البطالة مشكلة عالمية تعاني منها اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ولكن مراعاة الفروق الواضحة في حدة هذه المشكلة بين المجموعتين. وفي هذا الصدد، لا يمكن الفصل بين تطورات وخصائص السكان من جهة وتطور وخصائص القوى العاملة والعاطلين عن العمل (البطالة) من جهة أخرى. أشار تقرير للبنك الدولي إلى أن عدد سكان العالم قد ارتفع من 5259.1 مليون نسمة عام 1990 إلى 6610.3 مليون نسمة عام 2007 أي بمعدل نمو سنوي بلغ متوسطه 1.35%. ومن المتوقع أن يصل عدد سكان العالم إلى 7210.6 مليون نسمة عام 2015. وعلى صعيد نمو القوى العاملة، أشار التقرير ذاته إلى أن عدد القوى العاملة ارتفع من 2352.2 مليون عام 1990 إلى 3098.8 مليون عام 2007، بمعدل نمو سنوي بلغ متوسطه 1.62%<sup>3</sup>. الجدول التالي يبين معدل البطالة ومعدل نمو التوظيف في بعض الدول المتقدمة<sup>4</sup>.

جدول رقم (1)  
معدلات البطالة ونمو التوظيف في الدول المتقدمة

البيان	معدل البطالة	معدل نمو التوظيف
الدول المتقدمة	5.4	1.3
الولايات المتحدة	4.6	1.1
منطقة اليورو:	7.4	1.5
ألمانيا	8.4	0.1
فرنسا	8.3	1.2
إيطاليا	6.0	2.5
المملكة المتحدة	5.4	0.7
اليابان	3.9	0.5
كندا	6.0	2.3
الدول الآسيوية حديثة التصنيع	3.4	1.7

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2008.

أما في الدول العربية، ارتفع عدد السكان من 218.239 مليون نسمة عام 1990 إلى 326.112 مليون نسمة عام 2007، بمعدل نمو سنوي بلغ متوسطه 2.36%. وقد شكلت القوى العاملة ما نسبته 38.4% من عدد السكان عام 2007، أما معدل البطالة الإجمالي للدول العربية في نفس العام فقد بلغ 14%<sup>5</sup>. وتعتبر نسبة البطالة في الدول العربية من أعلى النسب العالمية، إذا ما استثنينت الدول التي تجتاحها الأزمات السياسية والحروب الدولية والنزاعات المحلية والأهلية. ويمكن القول أن البطالة في

<sup>3</sup> The World Bank, World Development Indicators, 2009.

<sup>4</sup> صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2008.

<sup>5</sup> صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أيلول 2008.

الدول العربية أعلى مما هي عليه بكثير وذلك بسبب عدم كفاءة عملية جمع المعلومات في بعض الدول، وخصوصاً إذا ما أخذ بعين الاعتبار البطالة المقنعة في أروقة الأجهزة والمؤسسات العامة، التي تستوعب من الأيدي العاملة أكثر مما يحتاجه إنجاز ما لديها من أعمال، الأمر الذي يساهم وبشكل واضح بتخفيض الإنتاجية.

وتعتبر ظاهرة البطالة في أسواق العمل العربية من أبرز التحديات التي تواجه هذه الاقتصاديات، وذلك لما لها من تأثير على المستوى المعيشي ليس للعاطلين عن العمل فقط بل وعلى أسرهم. وترتبط البطالة على نحو وثيق بظاهرة اقتصادية واجتماعية وإنسانية أخرى هي ظاهرة الفقر. ويعود ذلك إلى أن البطالة من أهم عوامل تخفيض الإنتاجية، كما أنها تعني حرمان المتعطلين ليس من مصادر الدخل الضرورية لمعيشتهم فحسب، بل وأيضاً حرمانهم من حقوقهم الإنسانية الأساسية المتمثلة بحق الحصول على العمل المناسب لقدراتهم الشخصية وإمكانياتهم الجسدية والذهنية. كما تشكل البطالة هدراً للموارد المستثمرة في إعداد وبناء الإنسان وتربيته وتعليمه وتدريبه وتأهيله لدخول سوق العمل.

ونتيجة لتفشي هذه المشكلة في الاقتصاديات العربية، فقد سعت الحكومات العربية إلى مواجهتها بوسائل عديدة، وذلك من خلال سياساتها النقدية والمالية، ومن خلال خططها التنموية والتشريعات، إلا أن النتائج لم تكن بالمستوى المطلوب. ويعود ذلك إلى حقيقة مفادها أن نجاح السياسات الحكومية في مواجهة البطالة وإصلاح الاختلال الحاصل في سوق العمل له مقومات وشروط لا بد من توفرها حتى تؤدي هذه السياسات والخطط والتشريعات أكلها. وفي ضوء ذلك كان لا بد للقطاع الخاص من أن يعظم الدور الذي يقوم به لمواجهة مشكلة البطالة جنباً إلى جنب مع الحكومات. وهنا بدأت النداءات - التي اعتقد أنها متأخرة نسبياً لا سيما في بعض الدول العربية- التي تؤكد على أهمية قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في التشغيل والحد من مشكلة البطالة باعتباره الوسيلة الأفضل والمتاحة في ظل تفشي ظاهرة البطالة المقنعة في الأروقة الحكومية وعدم مقدرة الحكومات على استيعاب المزيد من القوى العاملة، وفي ظل قلة الموارد المالية والطبيعية في بعض الدول.

وبناء عليه، تهدف هذه الدراسة إلى بيان دور المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في التشغيل وخلق فرص العمل وبالتالي الحد من تفاقم مشكلة البطالة في الدول العربية. وعلى وجه التحديد، تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على مجموعتين من الأسئلة:

**المجموعة الأولى:** ما حجم مشكلة البطالة في الدول العربية؟ هل تعاني جميع الدول العربية من مشكلة البطالة أم أنها تقتصر على بعض الدول؟ ما هي أسباب البطالة في الدول العربية؟ وهل تختلف هذه الأسباب من دولة إلى أخرى؟ ما هي أنواع البطالة في الدول العربية؟ ما هي الحلول المقترحة لمواجهة مشكلة البطالة؟ هل تختلف الحلول من دولة إلى أخرى؟ هل من آية للحل صالحة لكافة الدول؟ هل تبدل الدول العربية على المستوى الفردي أو الجماعي الجهد المطلوب تجاه مواجهة هذه المشكلة؟ ما الدور الذي تلعبه منظمة العمل العربية؟

**المجموعة الثانية:** هل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر أداة مناسبة لمواجهة مشكلة البطالة؟ هل تستطيع هذه المشروعات مواجهة كافة أنواع البطالة؟ ما هي خصائص وأهمية هذه المشروعات التي تجعل منها لاعباً رئيسياً في مواجهة البطالة؟ ما هي المعوقات التي تواجهها؟ ما هي شروط نجاح هذه المشروعات في الحد من البطالة؟ كيف نعزز من دور هذه المشروعات؟ ومن المسؤول؟ هل من دراسات عملية تؤكد نجاح هذه المشروعات في الدول المتقدمة؟

وتتكون الدراسة- وفقاً لموضوعها وأهدافها- من أربعة أجزاء. يغطي الجزء الأول واقع البطالة في الدول العربية، وأسبابها، وأنواعها، والحلول المقترحة والجهود المبذولة للحد منها على المستوى الفردي والجماعي. أما الجزء الثاني فيعرض مفهوم وخصائص وأهمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. أما الجزء الثالث فيشمل على عرض لدور هذه المشروعات في الحد من البطالة والشروط اللازم توافرها لتعظيم هذا الدور. وأخيراً، سيتم عرض النتائج والتوصيات في الجزء الرابع.

## أولاً: البطالة في الدول العربية

### 1.1 واقع مشكلة البطالة في الدول العربية

يعتبر تقليل معدل البطالة - أو محاولة تثبيته في بعض الأحيان- أكبر تحدي للتنمية في الدول العربية في المستقبل المنظور، حيث يقدر متوسط معدل البطالة في تلك الدول كمجموعة في عام بحوالي 14 %، وهو الأعلى بين مناطق وأقاليم العالم الأخرى باستثناء تلك التي تعاني من اضطرابات سياسية أو دينية. ويقدر عدد عاطلين عن العمل في الدول العربية عام 2007 بحوالي 17 مليون عاطل عن العمل. الجدول رقم (2) يبين معدلات البطالة في الدول العربية عام 2005 أو حسب آخر بيانات متوفرة عن كل دولة.

جدول رقم (2) معدلات البطالة في الدول العربية عام 2005*			
الدولة	معدل البطالة (%)	الدولة	معدل البطالة (%)
الأردن	12.7 (2008)	اليمن	16.3
الإمارات العربية	2.3	تونس	14.2
البحرين	3.4	الجزائر	12.3 (2006)
السعودية	6.1	جيبوتي	50
سوريا	8.2 (2006)	السودان	18.5
العراق	29.5	الصومال	25
عمان	7.5	ليبيا	10
فلسطين	23.6 (2006)	مصر	10.7
قطر	2	المغرب	9.7 (2006)
الكويت	1.7	موريتانيا	22
لبنان	8.2	كافة الدول العربية	14

المصدر: - منظمة العمل العربية، التقرير العربي الأول حول التشغيل والبطالة في الدول العربية، 2008.  
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أيلول 2008.  
\* تم استخدام آخر الإحصاءات المتوفرة عن هذه الدول

ويلاحظ من هذا الجدول ما يلي:

- ارتفاع معدلات البطالة في الدول الأقل دخلاً مثل موريتانيا، والسودان، واليمن وجيبوتي<sup>6</sup>، وفي الدول التي تشهد حالة من عدم الاستقرار، مثل العراق وفلسطين والصومال .
- سجلت الكويت أقل معدل للبطالة (1.7%)، بينما سجلت جيبوتي المعدل الأعلى (50%).
- سجلت أدنى معدلات البطالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. يمكن القول أن دول الخليج لا تعاني من مشكلة بطالة حقيقية لا سيما إذا ما أتمت خطتها الرامية إلى إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة- العربية وغير العربية- مع مراعاة مستوى الإنتاجية والأداء والمهارات.
- لا بد من الإشارة إلى أن مشكلة البطالة في بعض الدول التي تعاني من صراعات سياسية (العراق، الصومال، فلسطين وغيرها) ستبدأ في الانخفاض إذا ما تم التوصل إلى حلول سياسية تعيد الاستقرار إلى هذه الدول.

ولا تكمن أهمية تحدي البطالة وخطورتها في ارتفاع حجمها ومعدلاتها فحسب، بل أيضاً في خصائصها حيث تشمل المتعلمين من الشباب والباحثين عن عمل لأول مرة، وما ينطوي على ذلك من

<sup>6</sup> لوحظ اختلاف معدل البطالة في جيبوتي من مصدر إلى آخر. كان معدل البطالة وفقاً للتقرير الاقتصادي العربي الموحد(2008) حوالي 9.5%، بينما بلغ هذا المعدل 50% في التقرير العربي الأول حول التشغيل والبطالة الصادر عن منظمة العمل العربية.

تبعات على الأمن والاستقرار الاجتماعي<sup>7</sup>. كما تبقى المنطقة ذات أعلى المعدلات في البطالة بين الشباب خاصة؛ إذ تجاوز معدلها 25%، هذا ما انتهى إليه التقرير الأول لمنظمة العمل العربية بعنوان "التشغيل والبطالة في الدول العربية"<sup>8</sup>.

ويقدر عدد السكان في سن العمل بحوالي 204 مليون نسمة، ويشكل هذا الرقم أكثر من 60% من سكان الدول العربية، ويقدر حجم قوة العمل بحوالي 122 مليون. ورغم تباطؤ نمو عدد السكان في سن العمل في عدد من الدول العربية، إلا أن متوسط معدل المشاركة في القوى العاملة البالغ حالياً قرابة 61%- والذي يقيس درجة الضغط الديموغرافي على سوق العمل- في ازدياد نتيجة لارتفاع معدلات نمو القوى العاملة، خاصة بين الإناث. ويقدر متوسط معدل مشاركة البالغين من الذكور حوالي 88%، وهو بذلك يفوق المعدل العالمي البالغ 85%، بينما يبلغ متوسط معدل مشاركة الإناث حوالي 59% مقابل 70% في بقية دول العالم<sup>9</sup>.

الجدول (3) يبين معدل المشاركة لكل من الذكور والإناث في الدول العربية، ويعرض كذلك ومتوسط معدل النمو السنوي للقوى العاملة خلال الفترة (1990-2007). كما يبين نسبة الإناث إلى القوى العاملة. أما الجدول (4)، فيعرض خصائص العاطلين عن العمل في بعض الدول العربية حسب الجنس. أما الجدول (5) فيعرض البطالة في بعض الدول العربية حسب المستوى التعليمي خلال الفترة (2004-2007).

جدول (3)  
هيكل القوى العاملة في بعض الدول العربية

الدولة	معدل المشاركة +15		القوى العاملة		مجموع		النمو السنوي		الإناث كنسبة من القوى العاملة
	ذكور	إناث	متوسط معدل النمو السنوي	الإناث كنسبة من القوى العاملة	مجموع	مليون	1990-2007	1990	
	2007	1990	2007	1990	2007	1990	2007	1990	2007
الجزائر	78	75	4.0	7.0	13.9	7.0	37	23	31.9
مصر	71	74	2.4	15.9	24.0	15.9	24	24	25.3
العراق	-	74	-	4.4	-	4.4	-	12	-
الأردن	72	68	5.0	0.7	1.6	0.7	16	11	16.9
الكويت	81	81	2.9	0.8	1.4	0.8	43	34	24.0
لبنان	77	83	2.4	1.0	1.5	1.0	25	22	25.6
ليبيا	78	78	3.6	1.2	2.3	1.2	26	17	23.5
المغرب	80	82	2.3	7.7	11.2	7.7	25	24	24.7
عمان	77	81	3.0	0.6	1.0	0.6	26	20	19.6
السعودية	80	80	3.2	5.1	8.7	5.1	19	15	14.9
السودان	72	78	2.9	7.3	11.9	7.3	31	24	30.4
سوريا	78	81	4.0	3.3	6.4	3.3	21	18	20.8
تونس	71	76	2.5	2.4	3.7	2.4	26	21	26.5
الإمارات	93	92	6.2	1.0	2.7	1.0	40	25	14.5
فلسطين	67	67	4.1	0.4	0.8	0.4	14	10	16.9
اليمن	66	70	4.6	2.5	5.4	2.5	22	15	24.4
العالم	78	81	1.6	2352.2	3098.8	2352.2	53	52	40.3
أوروبا	65	69	0.7	135.8	154.3	135.8	48	42	43.8
إسرائيل	61	62	3.2	1.7	2.9	1.7	50	41	46.3

Source: The World bank, World Development Indicators, 2009, PP: 274-276.

<sup>7</sup> للتعرف على خصائص القوى العاملة والمشتغلين والعاطلين عن العمل وتوزيعاتهم حسب المستوى التعليمي والقطاعات الاقتصادية، انظر: المحور الحادي عشر، "التشغيل والبطالة في الدول العربية"، التقرير العربي الأول للتشغيل والبطالة، منظمة العمل العربية، 2008.

<sup>8</sup> لمزيد من المعلومات حول معدل المشاركة الخام ومعدل المشاركة المنفج والتوزيع النسبي للعاملين حسب النشاط الاقتصادي، والتوزيع النسبي للعاملين حسب المهنة والمستوى التعليمي، انظر: منظمة العمل العربية، التقرير العربي الأول حول التشغيل والبطالة في الدول العربية، 2008.

<sup>9</sup> صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، إصدارات مختلفة.

جدول رقم (4) خصائص العاطلين عن العمل في بعض الدول العربية حسب الجنس						الدولة
البطالة كنسبة من مجموع القوى العاملة						
إناث		ذكور		المجموع		
2004-2007	90-92	2007-2004	92-90	2004-2007	90-92	
-	20.3	-	24.2	12.3	23	الجزائر
18.6	17	6	6.4	9	9	مصر
16.5	-	11.8	-	12.4	-	الأردن
-	-	-	-	1.7	-	الكويت
-	-	-	-	8.1	-	لبنان
10	25.3	10.1	13	10	16	المغرب
-	-	-	-	-	-	عمان
13.2	-	4.2	-	5.6	-	السعودية
-	14.0	-	5.2	-	6.8	سوريا
17.3	-	13.1	-	14.2	-	تونس
7.1	-	2.5	-	3.1	-	الإمارات
19.0	-	22.1	-	21.6	-	فلسطين
8.6	12.5	6.6	7.5	7.5	9.5	أوروبا
7.9	13.9	6.7	9.2	7.3	11.2	إسرائيل

Source: The World bank, World Development Indicators, 2009, PP: 274-276.

جدول رقم (5) البطالة في بعض الدول العربية حسب المستوى التعليمي 2007-2004				الدولة
كنسبة من البطالة الكلية				
التعليم العالي	الثانوي	الابتدائي		
11.4	23.0	59.3		الجزائر
9.6	41.4	19.4		الكويت
21.6	22.4	51.1		المغرب
40.0	43.9	12.3		السعودية
13.6	-	79.1		تونس
21.6	36.0	24.3		الإمارات
23.5	14.2	54.3		فلسطين
14.9	42.9	41.4		أوروبا
79.5	12.8	12.2		إسرائيل

Source: The World bank, World Development Indicators, 2009, PP: 274-276.

- من الجداول (3-5) يتضح ما يلي:
- ارتفاع معدل المشاركة لدى الذكور عن نظيره للإناث في كل الدول العربية، وقد يعزى ذلك إلى أسباب عديدة أهمها ثقافة العيب وغياب النشاطات المعنية بتمكين المرأة.
  - يعتبر معدل النمو في القوى العاملة خلال الفترة (1990-2007) مرتفع إذا ما قورن بنظيره في أوروبا أو العالم، وهذا يزيد من العاطلين عن العمل إذا عجزت الاقتصاديات عن خلق فرص عمل ملائمة لهذا النمو في القوى العاملة.
  - نلاحظ زيادة في نسبة الإناث إلى القوى العاملة في عام 2007 إذا ما قورن بعام 1990 وفي جميع الدول. وهذا يعكس دخول المرأة إلى سوق العمل.
  - كان معدل البطالة لدى الإناث خلال الفترة (2004-2007) أكبر من معدل البطالة لدى الذكور في جميع الدول باستثناء فلسطين.
  - هناك انخفاض ملحوظ في معدل البطالة خلال الفترة (2004-2007) مقارنة بنفس المعدل خلال الفترة (1990-1992). وينطبق نفس الشيء بالنسبة للذكور، وبالنسبة للإناث كذلك باستثناء مصر.

- وجود تفاوت في معدل البطالة في الدول العربية حسب المستوى التعليمي. حيث يلاحظ تدني المستوى التعليمي لنسبة كبيرة من العاطلين عن العمل في كل من المغرب وتونس الجزائر وفلسطين، حيث تراوحت البطالة لدى من يحملون الابتدائية كنسبة من البطالة الكلية بين (51%-60%).
- هناك ارتفاع ملحوظ في المستوى التعليمي (التعليم العالي) للعاطلين عن العمل في كل من السعودية، الإمارات وفلسطين.
- كلما ارتفعت نسبة البطالة لدى الشباب والمرأة زادت الحاجة إلى البرامج والمشاريع التي تعمل على تمكين كل من الشباب والمرأة. إن أحد أهم وسائل التمكين هو التدريب المتخصص لغرس روح الريادة والمبادرة لدى هذه الفئة. وهنا تزداد أهمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة رقيقاً كأحد أساليب التمكين وأساليب الاستغلال الأمثل للعنصر البشري.

إن حجم المشكلة الحالي وأثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإنسانية، وما ستؤول إليه هذه المشكلة في السنوات القادمة في ظل التطورات الاقتصادية والديموغرافية، لا بد أن ينعكس على حجم الجهود العربية والفردية المبذولة أو حجم الجهود التي يجب أن تبذل على كافة المستويات لمواجهة هذه الظاهرة. إن أي جهد سيبدل للحد من البطالة لا بد أن يسبقه البحث في أسبابها وأنوعها وذلك للمساعدة في مواجهتها.

## 1.2 أسباب البطالة في الدول العربية

تعتبر البطالة من أهم العوامل التي تهدد مستوى الاستقرار الاقتصادي وتماسك المجتمعات العربية. ويمكن أن نعزي البطالة في الدول العربية إلى أسباب اقتصادية، واجتماعية وأخرى سياسية، كما يمكن أن نعزي لأسباب داخلية وأخرى خارجية في بعض الأحيان كما سنشير إلى لاحقاً. وقد تختلف أسباب البطالة من بلد إلى آخر، وذلك وفقاً لهيكل الاقتصاد والتركيب السكاني في كل بلد، وتختلف في بعض الأحيان من منطقة إلى منطقة أخرى داخل البلد الواحد. ففي الدول العربية ذات الاقتصاد المهمش وتشمل السودان والصومال واليمن وجيبوتي على سبيل المثال، يسود القطاع غير الرسمي والتوظيف الذاتي في اقتصاد الكفاف، أما دول الاقتصاد الأكثر تنوعاً فتشمل لبنان ومصر والأردن وتونس والجزائر والمغرب ويتسم اقتصادها بفائض عمالة فلا ينمو الاقتصاد بنسبة تسمح باستحداث فرص تشغيل بالنسب المرجوة واستيعاب الداخلين الجدد في سوق العمل. وهناك دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي تواجه تحدياً خاصاً في سعيها نحو تنويع الاقتصاد لتحوطها من التقلبات التي قد تحدث في الدخل القومي نتيجة للاعتماد على النفط كمصدر أساسي، بالإضافة إلى ضرورة زيادة قدرة العمالة الوطنية.

ويمكن تلخيص أهم أسباب البطالة في الدول العربية بما يلي:

1. ارتفاع معدل النمو السكاني في الدول العربية: ارتفع عدد السكان من 218.239 مليون نسمة عام 1990 إلى 326.112 مليون نسمة عام 2007، بمعدل نمو سنوي بلغ متوسطه 2.36%. ويعتبر معدل النمو السكاني المرتفع نسبياً أحد التحديات الرئيسية التي تواجه غالبية الدول العربية، ويحد من قدرتها للوصول إلى تركيبة سكانية مواتية للتنمية من حيث الحجم والهيكل. وعلى الرغم من الانخفاض النسبي الذي سجله متوسط هذا المعدل للدول العربية خلال الفترة (1995-2006) إلا أنه عاد مجدداً إلى الارتفاع في عام 2007 إذ بلغ حوالي 2.4% بعد أن كان حوالي 2.3% في عام 2006، ويفوق هذا المعدل مثيله في جميع أقاليم العالم الرئيسية، ويقارب معدل النمو السكاني في أفريقيا وجنوب الصحراء البالغ 2.3%. ويسهم النمو السكاني المرتفع في زيادة الضغوط الاقتصادية الداخلية، ويؤدي إلى زيادة الطلب على فرص العمل المستحدثة مما يزيد من فرصة تفاقم مشكلة البطالة<sup>10</sup>.

<sup>10</sup> صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أيلول 2008، ص 282.



2. إخفاق خطط التنمية الاقتصادية في الدول العربية: من أبرز مظاهر إخفاق خطط التنمية الاقتصادية وقوع معظم الدول العربية تحت وطأة المديونية الخارجية، وفي المقابل هروب رؤوس الأموال العربية إلى الخارج، وكذلك وصول معدل الأمية (15 سنة فما فوق) إلى 29.7%<sup>11</sup>، وفشل برامج التنمية في العناية بالجانب الاجتماعي بالقدر المناسب، وتراجع الأداء الاقتصادي، وتراجع دور الدولة في إيجاد فرص عمل بالحكومة والمرافق العامة، وانسحابها تدريجياً من قطاع الإنتاج.
3. ارتفاع معدل نمو العمالة العربية مقارنة مع معدل نمو الناتج القومي: ففي الوقت الذي يبلغ فيه نمو العمالة 2.5% سنوياً، فإن نمو الناتج القومي الإجمالي لا يسير بنفس الوتيرة نفسها، بل يصل في بعض الدول العربية إلى الركود، وأحياناً يكون سالباً. بلغ إجمالي عدد القوى العاملة العربية في عام 2006، حوالي 122 مليون عامل، يمثلون حوالي 38.4% من إجمالي عدد السكان في الدول العربية مقارنة بنسبة 35% في عام 1995، وبمعدل نمو سنوي قدره 2.3% خلال الفترة (1995-2006). وعلى الرغم من ذلك فإن نسبة العمالة من إجمالي سكان الدول العربية لا تزال منخفضة بالمقارنة مع الأقاليم الرئيسية الأخرى في العالم. ويعود ذلك إلى اتساع قاعدة الهرم السكاني في الدول العربية نتيجة عدد من العوامل أهمها ارتفاع عدد السكان دون سن 15 سنة، وانخفاض مشاركة المرأة في سوق العمل<sup>12</sup>.
4. استمرار تدفق العمالة الأجنبية الوافدة، خاصة في دول الخليج والأردن: ففي أعقاب أزمة الخليج الأولى والثانية، هيمنت العمالة الآسيوية على سوق العمل في دول الخليج وحلت محل العمالة العربية، وكان من بين الآثار السلبية لهذه العمالة: تفشي البطالة بين الشباب في ظل تشيع القطاع الحكومي، والتباين في الأجور وشروط العمل بين العامل الوافد والوطني، مما أدى إلى عدم النجاح الكامل لسياسات توظيف المواطنين. وتشير الإحصائيات إلى أن عدد الأجانب العاملين في الدول الخليجية يتزايد باستمرار، فقد بلغ في عام 2005 إلى نحو 9 ملايين عامل مقارنة مع نصف مليون عامل عام 1975، ومما لا شك فيه أن تلك الأعداد الكبيرة لها تأثيرات سلبية عديدة، ولكن الأثر الأكثر خطورة لها يتمثل في ارتفاع معدلات تحويلاتها سنوياً، فقد بلغ حجم المبالغ التي حولها الأجانب من دول الخليج عام 2005 نحو 30 مليار دولار مقارنة مع 10 مليارات دولار عام 1988 متفوقة بذلك على مجموع تحويلات العاملين الأجانب في الولايات المتحدة التي تعد أكبر دولة مستوردة لقوة العمل الأجنبية.
5. غياب التخطيط الاقتصادي المنهجي: حيث لا يوجد تواءم وتطابق بين برامج التعليم في معظم الدول العربية (مدخلات التعليم) مع الاحتياجات الفعلية لسوق العمل، علاوة على أن التكوين المنهجي في معظم الدول العربية لم يواكب التطورات التكنولوجية السريعة الجارية في العالم.
6. تطبيق سياسات الانفتاح الاقتصادي في العديد من الدول العربية وما صاحبها من تطبيق لبرامج الخصخصة: أدت الخصخصة في بعض الدول إلى التخلي عن أعداد كبيرة من العاملين في شركات ومؤسسات القطاع العام بعد تخصيصها.
7. إخفاق معظم برامج التصحيح الاقتصادي التي طبقتها الدول العربية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي في أحداث أي نمو اقتصادي حقيقي: لم تحقق معدلات نمو بنسب معقولة تساعد على التخفيف من مشكلة البطالة، بل على العكس من ذلك تماماً فقد ساهمت هذه البرامج في زيادة عدد العاطلين عن العمل، وكذلك إفقار قطاعات كبيرة من الشعب نتيجة رفع الدعم عن السلع والخدمات الأساسية.

<sup>11</sup> لمزيد من المعلومات التفصيلية، انظر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أيلول 2008، ص35.

<sup>12</sup> صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أيلول 2008، ص292.

8. **التوزيع غير الأمثل للموارد المحلية:** حيث استنزاف معظم الموارد العربية خلال حقبة ازدهار أسعار النفط في الإنفاق لغايات غير إنتاجية مع وجود توزيع غير متوازن جغرافيا لهذه الموارد. إن التركيز الحاصل على العاصمة والمدن الرئيسية في توزيع الموارد في كثير من الدول العربية يؤدي إلى تركيز البنية التحتية في هذه المدن يؤدي إلى خلل في توزيع المشروعات الإنتاجية بأحجامها المختلفة، وهذا بدوره يؤدي إلى خلل في توزيع الدخل ويزيد المناطق الفقيرة غير المخدمة فقراً.
9. **تسارع ظاهرة العولمة:** وقد رافق ذلك مسارعة الدول العربية للالتحاق بقطار منظمة التجارة العالمية، والاستجابة لشروطها في فتح الأسواق العربية أمام السلع والمنتجات الأجنبية المنافسة - أدى إلى إعلان الكثير من المصانع والشركات الإفلاس كما يحدث الآن في مصر والأردن الأمر الذي يعني اتساع ظاهرة البطالة وبشكل أسرع من السابق. كما أن العولمة يمكن أن تؤدي إلى تفاقم ظاهرة الهجرة من الدول العربية إلى الخارج، وخاصة في صفوف الكفاءات والخبرات العلمية المتميزة، الأمر الذي يعني خسارة مزدوجة.
10. **عدم إقبال الشباب على العمل المهني والأعمال الحرة:** وذلك بسبب النظرة الاجتماعية لذلك العمل أو ما يسمى بثقافة العيب، والتخوف من تحمل المخاطرة في الأعمال الحرة والميل إلى الأعمال والوظائف الحكومية المستقرة ذات الدخل الثابت.
11. **نقص الاستثمارات الموجّهة لتنمية الاقتصاديات العربية سواءً على المستوى الدولي أو الداخلي:** حيث يواجه قطاع الاستثمار في العالم العربي مشكلتان رئيسيتان هما: نقص الاستثمار الأجنبي الموجه إلى الدول العربية والذي لا يتعدى نسبة 1% من حجم الاستثمارات الأجنبية العالمية. والمشكلة الثانية تتمثل في هجرة رؤوس الأموال العربية إلى الخارج وعدم مشاركتها في تحقيق التنمية العربية. هذا بالإضافة إلى سوء التخطيط القومي الذي يؤدي إلى عدم اختيار المجالات المناسبة التي يوجّه لها الاستثمار القومي.
12. **تذبذب معدلات النمو الاقتصادي:** وهذا أدى إلى تراجع قدرة القطاع العام على توفير فرص عمل حكومية كافية وانخفاض طاقة التشغيل في القطاع الخاص بسبب تواضع بيئة الأعمال في عدد من الدول العربية، وصعوبة مضاهاة الميزات المالية والعينية المقدمة للعاملين في القطاع العام. وبمعنى آخر، عدم القدرة على خلق فرص عمل تعادل وتواجه النمو المتزايد في الطلب عليها.
13. **تراجع الدور الحكومي كموظف رئيسي ومباشر:** أصبحت الحكومات العربية غير قادرة على التوسع في التشغيل في مؤسساتها غير الإنتاجية بحيث توقفت عن لعب دور الموظف الرئيسي للأيدي العاملة، لا سيما وان لعب هذا الدور يزيد من البطالة المقنعة ويخلق روح الاتكال والتكاسل لدى بعض العاطلين عن العمل بانتظار الوظيفة الحكومية.
14. **التطورات والعلاقات السياسية بين الدول المصدرة للقوة العاملة والمستوردة:** هنالك علاقة وثيقة بين البطالة و الظروف السياسية، فمثلا عند تحسن العلاقات السياسية بين الدول المستوردة للأيدي العاملة و الدولة المصدرة لها تقل البطالة في الدول المصدرة والعكس صحيح.
15. **عدم فاعلية السياسة المالية والنقدية:** عدم فعالية السياسات المالية والنقدية و ذلك لان شروط نجاح هذه السياسات غير متوفرة.
16. **ضعف التوجه إلى المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر:** عدم إعطاء القدر الكافي من الاهتمام لتنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة، وذلك من خلال خلق البيئة المناسبة.

17. تدني مستوى الروح الريادية وحب المبادرة بين الأفراد وغياب الأفكار التي تزيد من المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وبالتالي نزيد من فرص العمل.
18. انتشار ثقافة العيب بين بعض الأفراد: فهناك عدد كبير من العاطلين عن العمل في العديد من الدول العربية لا يعملون في بعض الأعمال مثل الزراعة و البناء و التنظيف.
19. أسباب دينية: حيث أن بعض الأفراد يكونون عاطلين عن العمل ولا يقبلون العمل في بعض الوظائف لأسباب دينية كالعمل في البنوك غير الإسلامية.
20. انتشار ظاهرة البطالة الموسمية: وذلك بسبب موسمية عملية الإنتاج في بعض القطاعات.
21. ضعف قواعد البيانات العربية والمعلومات حول الباحثين عن عمل: وهو الأمر الذي يضيفي غموضاً على حجم سوق العمالة في الدول العربية.

إن معرفة أسباب البطالة في الدول العربية يجب أن ينعكس على نوعية الإجراءات المتبعة للحد منها، كما أنه يوزع المهام والمسئوليات بين كل من الحكومة والقطاع الخاص وقطاع الأسر (الأفراد)، فالمسئولية لا تقع على طرف دون الآخر بل يكملون بعضهم البعض. ولكن لوضع الحلول واختيار الآليات اللازمة لمواجهة مشكلة البطالة، لا بد من التعرف على أنواعها، فالآليات والمسئولية تختلف تبعاً لنوع البطالة السائد.

### 1.3 أنواع البطالة في الدول العربية:

يسود في الدول العربية أنواع مختلفة للبطالة نوردتها فيما يلي<sup>13</sup>:

1. **البطالة الاحتكاكية**: وهي بطالة مؤقتة ناجمة عن تغيير مكان العمل أو نوع الوظيفة. فيترك العامل عمله لينتقل إلى وظيفة أخرى، أو يترك العمل في منطقة لينتقل إلى منطقة أخرى. وتحدث كذلك عندما يبحث الخريجون الجدد عن عمل، أو عندما تقرر ربات البيوت دخول سوق العمل بعد انقطاع. وقد تحدث كذلك نتيجة لنقص المعلومات الكاملة لكل الباحثين عن فرص العمل وأصحاب الأعمال، أو نتيجة لافتقار بعض العمال إلى المهارة والخبرة اللازمة لتأدية العمل المتاح، أو صعوبة التكيف الوظيفي الناشئ عن تقسيم العمل والتخصص الدقيق، أو التغيير المستمر في بيئة الأعمال والمهن المختلفة، الأمر الذي يتطلب اكتساب مهارات متنوعة ومتجددة باستمرار.
2. **البطالة الهيكلية**: تعرف البطالة الهيكلية على أنها البطالة التي تنشأ بسبب الاختلاف والتباين القائم بين هيكل توزيع القوى العاملة (العاملين والعاطلين عن العمل) وهيكل الطلب عليها. وتعرف كذلك على أنها البطالة الناجمة عن خلل أو تغيير في هيكل الاقتصاد بحيث لا يرافقه تغيرات في هيكل سوق العمل. بمعنى آخر ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة للتحويلات الاقتصادية التي تحدث من حين لآخر في هيكل الاقتصاد كإكتشاف موارد جديدة أو استخدام وسائل إنتاج أكثر كفاءة، أو ظهور سلع جديدة أو التحول من قطاع إلى آخر مثل الابتعاد عن الزراعة والتوجه للقطاعات الخدمية. إن هذه البطالة جزئية، بمعنى أنها تقتصر على قطاع إنتاجي أو صناعي معين، وهي لا تمثل حالة عامة من البطالة في الاقتصاد. وقد يقترن ظهورها بإحلال الآلة محل العنصر البشري في قطاع معين (صناعة النسيج والسجاد أو صناعة الخبز مثلاً) مما يؤدي إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال في هذا القطاع، كما أنها تحدث بسبب وقوع تغيرات في قوة العمل كدخول الشباب إلى سوق العمل بأعداد كبيرة.

<sup>13</sup> لمزيد من الاطلاع على أنواع البطالة ومفاهيمها من منظور إسلامي، انظر:

- صالح خصاونه، مبادئ الاقتصاد الكلي، المطبعة الوطنية، 1995.  
- الشمري، إيمان، (البطالة معناها وأنواعها)، الكويت: جامعة الكويت-كلية الدراسات العليا-بحث منشور -2005م.  
- سهير عبدالعال، (البطالة من منظور إسلامي) القاهرة: مجلة الأزهر للبحوث الإسلامية، العدد8، الجزء8، السنة 66، 1994م.

3. **البطالة الدورية:** تنشأ نتيجة لتذبذبات الدورة الاقتصادية بين الرواج والانكماش . وقد يفسر ظهورها بعدم قدرة الطلب الكلي على استيعاب أو شراء الإنتاج المتاح مما يؤدي إلى ظهور الفجوات الانكماشية. ففي فترات الركود الاقتصادي وانخفاض الإنتاج ينخفض التوظيف وترتفع معدلات البطالة، والعكس في أوقات الرواج.

4. **البطالة الموسمية:** وهي البطالة التي تصيب فئة معينة من الأيدي العاملة في قطاع معين نتيجة لموسمية عملية الإنتاج أو دورة الإنتاج في هذا القطاع. فعلى سبيل المثال، نرى أن العاملين في القطاع الزراعي أو السياحي أو البناء (قطاف أو عصر الزيتون أو صناعة الثلجات في الصيف مثلاً) قد يضطروا للبقاء بدون عمل لفترة معينة بعد انتهاء الموسم حتى يأتي موسم جديد. وقد يخلط البعض بينها وبين البطالة الناتجة عن الدورة الاقتصادية والتي تسمى البطالة الدورية.

5. **البطالة الاختيارية (السلوكية أو الطوعية):** وهي البطالة الناتجة عن سلوك العامل عندما لا يقبل العمل على الرغم من توفره أو عندما ينسحب فيها شخص من عمله بمحض إرادته لأسباب معينة مثل ثقافة العيب أو عدم وجود الرضا الوظيفي.

6. نتيجة للحصار الذي تم فرضه من قبل الولايات المتحدة على العراق، وعادت أعداد هائلة من الأيدي العاملة في الخارج إلى بلدانها الأصلية بعد أزمة الخليج، ولم يكونوا ليعودوا نتيجة لأسباب داخلية. ولا ننسى تأثير الهجرة القسرية وتأثيرها على معدل البطالة في الدول المستضيفة كما هو الحال في الأردن.

7. **البطالة المقنعة:** وتعني العمل بأقل من الطاقة الإنتاجية الحقيقية وعندها يكون الأجر أعلى من قيمة الإنتاج. وتحدث غالباً في القطاع الحكومي حيث تعمل الحكومة -كما ينظر لها الكثيرون على أنها الموظف الرئيسي- على تشغيل عدد كبير من العمال للقيام بمهام قد يقوم بها عدد أقل من العدد الموجود بكثير. ومما ساهم في تفشي ظاهرة البطالة المقنعة في أروقة الأجهزة والمؤسسات الحكومية والعامّة الأساليب غير الصحيحة في معالجة ظاهرة البطالة، والتي اعتمدت في امتصاص البطالة بزيادة التوظيف في الأجهزة الحكومية، والتي ارتدت على نحو سيء على كفاءة أداء تلك الأجهزة، لأن الأعداد الضخمة من المعيّنين فيها أوجدت ظاهرة سلبية أخرى، تمثلت بتفاقم مشكلتي الترهل الإداري والمالي في أوساط تلك الأجهزة، إضافة إلى زيادة الأعباء المالية التي تتكبدها، مما زاد الإنفاق وبالتالي زيادة العجز في موازنة الحكومة، الذي حتم زيادة الاعتماد على الاقتراض الداخلي والخارجي.

8. **البطالة الناتجة عن أسباب خارجية أو البطالة المستوردة<sup>14</sup>:** وهي البطالة التي يكون مصدرها خارجي أي من خارج الاقتصاد. وقد تعرف على أنها البطالة التي تواجه جزء من القوة العاملة المحلية في قطاع معين بسبب إنفراد أو إحلال العمالة غير المحلية في هذا القطاع. وقد يواجه الاقتصاد هذا النوع من البطالة في حال انخفاض الطلب على سلعة معينة مقابل ارتفاع الطلب على سلعة مستوردة. وقد تحدث نتيجة لتطورات اقتصادية أو سياسية خارجية مثل الحروب التي تعاني منها بعض الدول لا سيما المجاورة أو الحصار الذي قد يفرض من قوى دولية، أو نتيجة لتوقف المساعدات والمنح الخارجية الموجهة للتشغيل أو أية تقلبات أخرى خارجية. وقد ينشأ هذا النوع من البطالة كذلك نتيجة لتوقيع بعض الدول اتفاقيات تعاون مع دول أخرى بحيث تسمح الدولة بدخول بعض الأيدي العاملة الوافدة بأجر أقل لتحل محل العمالة المحلية. على سبيل المثال، فقد الكثير من العاملين في الصناعات المصدرة للسوق العراقي أثناء أزمة الخليج عملهم

9. **البطالة الطبيعية:** تشمل البطالة الطبيعية كلا من البطالة الهيكلية و البطالة الاحتكاكية عند مستوى العمالة الكاملة، ويكون الطلب على العمل مساوي لعرض العمل، أي أن عدد الباحثين عن العمل مساو لعدد المهن الشاغرة أو المتوفرة، أما الذين هم في حالة بطالة هيكلية أو

<sup>14</sup> لم يرد هذا المصطلح بهذا الشكل في أي من كتب النظرية الاقتصادية الكلية.

احتكاكية فيحتاجون لوقت حتى يتم إيجاد العمل المناسب لهم. وعليه، فإن مستوى البطالة الطبيعي يسود فقط عندما يكون التشغيل الكامل. عندما يبتعد الاقتصاد الوطني عن التوظيف الكامل فإن معدل البطالة السائد يكون أكبر أو أقل من معدل البطالة الطبيعي، أي أنه عندما تسود حالة الانتعاش يكون معدل البطالة السائد أقل من معدل البطالة الطبيعي، أما في حالة الانكماش فإن معدل البطالة السائد يكون أكبر من معدل البطالة الطبيعي وعندها تظهر البطالة الدورية.

10. **شبه البطالة:** وهي الحالة التي تحدث عندما يعمل بعض العمال بوظائف بدوام جزئي على الرغم من أنهم يبحثون عن العمل بدوام كامل ولا يجدونه.

السؤال الذي يطرح نفسه هنا: بعد النظر إلى أسباب وأنواع البطالة، هل يمكن التقليل من البطالة بأنواعها المختلفة؟ ومن المسئول هل هي الحكومة، أم القطاع الخاص، أم قطاع الأسر أم جميع الأطراف؟ بعض الأسباب التي مصدرها الحكومة، على الحكومة من تعالجها، وتلك التي مصدرها القطاع الخاص، على القطاع الخاص أن يتولاها. أما تلك التي مصدرها الفرد نفسه، فعليه أن يبادر لمساعدة نفسه! كيف؟

#### 1.4 الجهود العربية لمواجهة مشكلة البطالة:

إن مشكلة البطالة ليست مشكلة اقتصادية تواجه الدول العربية وحدها، بل هي ظاهرة عالمية تواجه كافة الدول المتقدمة منها والنامية وإن اختلفت حدتها وخطورتها من دولة إلى أخرى. لذا على الدول العربية الاستفادة من تجارب الدول التي قطعت شوطاً في الحد من تفاقم هذه المشكلة من أجل توفير الوقت والجهد، ولكن يجب لا يكون ذلك بالتقليد الأعمى فقط، وإنما الاستفادة من تلك الخبرات بوعي وبشكل مدروس. وهنا تجدر الإشارة إلى أن مجموعة من الحلول قد تظهر على السطح، منها ما هو فردي (على مستوى الدولة الواحدة)، ومنها ما هو جماعي أي على المستوى الإقليمي. هذا إضافة إلى الحلول السياسية، والعمل على تطوير فكر الشباب، وفتح مجالات جديدة للعمل وتكامل الدول العربية فيما بينها. وانطلاقاً من الحقائق السابقة حول أسباب وأنواع البطالة في الدول العربية، وضعت هذه الدول حلولاً للتعامل مع المشكلة سواءً على المستوى الفردي أو على المستوى الإقليمي.

1. **الحلول الفردية<sup>15</sup>:** تعمل كل دولة من الدول العربية على حدة لإيجاد الحلول والوسائل المناسبة للتغلب على المشكلة، حيث يختلف حجم المشكلة من دولة إلى أخرى، وإن كانت تقدر نسب البطالة في العالم العربي -كما هو مبين في الجدول رقم (2)- ما بين 1.7% (الكويت) و50% (جيبوتي). ففي الجزائر اتخذت الحكومة عدّة خطوات تمثلت في إنشاء لجان في كل ولاية لتمكين الشباب من فرص عمل، وإنشاء جهاز للإدماج المهني للشباب في إطار وزارة العمل والحماية الاجتماعية، كما تم إنشاء التعاونيات بين الشباب والتي يقصد بها لتمويل مشاريع الشباب بواقع 30%، والباقي تساهم به البنوك لإيجاد فرص عمل مؤقتة بأجور توازي الحد الأدنى المطلوب. وتعتبر دول الخليج أكثر الدول العربية وضغاً للخطط الطموحة لمعالجة تلك المشكلة، فقد عملت دول الخليج على إعادة تنظيم توظيف المواطنين، ووضع إجراءات لتحفيز القطاع الخاص على تشغيل المواطنين بدلاً من العمالة الأجنبية، التي تقدر بـ 9 ملايين عامل، والعمل بتوصيات منظمة العمل العربية، بأن يتم إعطاء الأولوية في التشغيل للعمالة الوطنية الخليجية ثم العمالة من الدول العربية الأخرى، فالكويت كمثال لدول الخليج قامت بتنفيذ برامج حوافز للقطاع الخاص، وفي البحرين تم وضع خطة من أجل القضاء نهائياً على تلك المشكلة في غضون ثلاث سنوات، وفي الإمارات قامت الدولة بفتح المجال أمام القطاع الخاص من أجل توسيع دائرة الوظائف، وفي السعودية تبنت نظام السعودة وتشجيع القطاع الخاص على فتح فرص العمل أمام السعوديين، وقد أدت تلك السياسات إلى أن معدلات البطالة في كل من دولة الإمارات وقطر والبحرين والكويت أصبحت هي الأقل على مستوى الدول العربية. وفي سوريا تم إنشاء هيئة

<sup>15</sup> للتعرف على المزيد من التجارب والجهود الفردية التي تبذلها الدول العربية لمواجهة البطالة، أنظر: منظمة العمل العربية، التقرير العربي الأول حول التشغيل والبطالة في الدول العربية، المحور الثاني عشر، "الخدمات والآليات الداعمة للتشغيل في الدول العربية"، 2008.

مكافحة البطالة، أما في الأردن فقد تم اتخاذ العديد من الإجراءات التي تعمل على أساس البحث عن السبب ومحاولة التخلص منه، وفيما يلي أهم الإجراءات التي تهدف إلى مواجهة البطالة في الأردن:

- البدء ببرامج التشغيل الوطنية بالتعاون مع القوات المسلحة الأردنية .
- يتم العمل على تنظيم حجم الأسرة الأردنية من خلال نشر برامج التوعية وذلك للتقليل من معدل النمو السكاني وتخفيف العبء على البنية التحتية وسوق العمل.
- زيادة الاهتمام بدور المرأة في العمل بتعليمها وتوفير فرص العمل الملائمة لها حتى نقل من أعداد العاطلات عن العمل من النساء.
- الحد من مشكلة التصحر التي تزحف على المناطق الزراعية وترشيد استهلاك المياه من أجل إعادة بعض المزارعين للعمل في الزراعة بدل من البحث عن العمل في قطاعات أخرى.
- نشر الوعي بأهمية العمل مهما كان نوعه و محاولة التخلص من ثقافة العيب بزيادة الوعي بين الأفراد.
- تقوم الحكومة بتوثيق العلاقات السياسية والاقتصادية مع الدول المستوردة للأيدي العاملة الأردنية.
- تعمل الحكومة على جذب المزيد من الاستثمارات المحلية و الخارجية لخلق فرص عمل.
- قامت الحكومة برفع مستوى الأجور .
- تشجيع سياسة التوظيف الذاتي من خلال دعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة<sup>16</sup>.
- التخفيض على العمل من خلال تقديم التسهيلات المالية مثل منح القروض لتمويل النشاطات المدرة للدخل.
- تحفيز الإبداعات والعمل على تنمية الروح الريادية لدى الأفراد، والتوسع في تطبيق قانون تنظيم العمل المهني.

## 2. الحلول على المستوى الإقليمي (الحلول الجماعية)<sup>17</sup>: تعمل الدول العربية مجتمعة على إيجاد

- حلول لتلك المشكلة من خلال منظمة العمل العربية والتي تتمثل أهم أهدافها في الآتي:
- تبني مشروعات تنموية لتعزيز الاستثمارات واستيعاب العمالة في الدول العربية.
- حث الدول العربية على إعطاء العمالة الوطنية الأولوية في التوظيف داخل كل دولة ثم العمالة العربية.
- تنسيق الجهود في ميدان العمل والعمال على المستويين العربي والدولي.
- تقديم المعونة الفنية في ميادين العمل إلى أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول الأعضاء.
- السعي إلى تطوير تشريعات العمل في الدول الأعضاء والعمل على توحيدها.
- والعمل على تحسين ظروف وشروط العمل في الدول الأعضاء.

وعلى الرغم من تلك الجهود في أغلب الدول العربية إلا أن هناك العديد من السياسات التي أغفلت الدول العربية تنفيذها ومن أهمها الآتي:

- رسم وتنفيذ برامج تطوير القطاع الخاص مع الإسراع نحو تطوير أسواق العمل في المنطقة لتمكينها من استيعاب القوى العاملة الفائضة خاصة أن التوقعات تشير إلى إمكانية أن يصل عدد المنضمين الجدد لأسواق العمل العربية من 4 ملايين حتى عام 2010م.
- تطوير القطاع الخاص والعمل بشكل متواز نحو تفعيل الدور الذي يمكن أن يقوم به القطاع العام للإسهام في إنجاز خطط الإصلاح الاقتصادي وتهئية المناخ العام المناسب لإنجاح تلك الخطط .
- يتطلب اقتصاد دول المنطقة العربية معدلات نمو تصل إلى 7% سنوياً لتجاوز معدلات البطالة الحالية التي تنمو بنسب تصل إلى 3% سنوياً، غير أن تحقيق تلك المستويات من النمو الاقتصادي أمر صعب إلا من خلال إعادة تنشيط عمليات استثمار رؤوس الأموال العربية داخل دول المنطقة.

<sup>16</sup> يتم ذلك من خلال العديد من المؤسسات المحلية الحكومية والأجنبية التي تقدم الدعم الفني والمادي. انظر: دليل مؤسسات التمويل الميكروي، صندوق التنمية والتشغيل، الأردن، 2007.

<sup>17</sup> للإطلاع على تحديات التشغيل و استعراض برامج ومؤسسات تعزيز فرص التشغيل في الدول العربية، و قيود وتحديات توسيع فرص التشغيل. انظر: صندوق النقد العربي، تفعيل برامج التشغيل في الدول العربية"، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2007.

وهناك أيضًا العمل المشترك بين الدول العربية -الذي تنظمه منظمة العمل العربية- الذي سيكون له أثر كبير في القضاء على تلك المشكلة فهناك العديد من الخطوات التي يجب العمل بها مثل:

- ضرورة الإسراع بإنشاء السوق العربية المشتركة، لأن إنشاءها يساعد في تشجيع تبادل الأيدي العاملة، وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية، بما يؤدي إلى التقليل من حدة المشكلة.
- تعريب العمالة العربية، وهي مرحلة تالية للتوطين، ويتم ذلك من خلال إحلال العمالة العربية محل العمالة الأجنبية في الدول العربية التي تعاني من نقص في تخصصات ومهن معينة، مثل دول الخليج العربية. على سبيل المثال، تشير دراسة متخصصة إلى أن خصائص الأيدي العاملة في الأردن مشابهة تمامًا لخصائص العاطلين عن العمل من الأردنيين، وهذا قد يسهل عملية الإحلال إذا رغب المواطن الأردني العاطل عن العمل بذلك<sup>18</sup>.
- تحسين الأداء الاقتصادي العربي، وتحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية، وإزالة القيود التنظيمية والقانونية التي تحول دون اجتذاب الأموال العربية في الخارج، والتي يقدرها بعض الخبراء بنحو بمئات المليارات من الدولارات، ولا شك أن عودة هذه الأموال للاستثمار في الدول العربية سوف يساهم في الحد من تفاقم مشكلة البطالة، ويساعد على توفير فرص عمل لا حصر لها للشباب العربي.

## 1.5 التقرير العربي الأول حول التشغيل والبطالة في الدول العربية، 2008<sup>19</sup>

عرض التقرير بشيء من التفصيل واقع البطالة في العالم العربي مشيرًا إلى أنها ظاهرة في عدد محدود من الدول العربية، لكنها أصبحت اليوم عامة تشمل جميع الدول العربية دون استثناء، وقد عزى التقرير السبب في ذلك إلى تراجع قدرة الحكومات والقطاع العام عن التوظيف، واستمرار تيارات التنقل المؤقت للعمل في بعض الدول العربية، فضلًا عن الأعداد الضخمة التي يضخها قطاع التعليم وقطاع التدريب المهني إلى سوق العمل سنويًا. وقد قدم التقرير وبشيء من التفصيل التحديات التي تفرضها البطالة على الدول العربية؛ وهي التحدي السكاني<sup>20</sup>، والتحديات الاقتصادية الخاصة بضعف التصدير، وتختلف القطاعات الإنتاجية، وتراجع معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية. وأشار التقرير إلى وجود تحديات أخرى تواجه دعم التشغيل والحد من البطالة؛ من بينها توفير فرص عمل جديدة تناسب الداخلين الجدد في سوق العمل، وزيادة معدل تشغيل النساء، وضرورة إصلاح التعليم والتدريب، وتطوير النشاطات الاقتصادية لتستوعب المهارات المميزة، والاهتمام بالقطاع غير المنظم، وحماية العاملين فيه، وزيادة الإنتاجية لرفع مستوى النمو الاقتصادي المستدام، وتطوير شبكة الأمان الاجتماعية، إضافة إلى ضرورة التعاون والتكامل بين الدول العربية في هذا الشأن.

وأشار التقرير إلى نتيجة قد يراها البعض غريبة وغير متوقعة تم التوصل إليها مفادها أن معدلات البطالة بين الأميين هي الأدنى في غالبية الدول العربية، ومن المؤسف أن ترتفع هذه المعدلات لذوي التعليم المتوسط والثانوي والتعليم الجامعي. وهذا مخالف لما هو سائد حيث أن التحصيل التعليمي للفرد يجب أن يزيد من فرصة الحصول على عمل، ويؤثر كذلك وعلى مستوى الأجر الذي يتلقاه الفرد؛ بحيث يكون الفرد الأعلى تعليمًا صاحب فرصة أقوى في الحصول على عمل ذي أجر أفضل. كما أشار التقرير إلى أن ظاهرة البطالة بدأت تظهر وتتنامي بين خريجي التعليم والتدريب المهني والتقني مما حفز بعض الدول العربية على مراجعة منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني وتطوير

<sup>18</sup> See: **Magableh, I. & Athamneh, A.** the Economic Impact of Inbound and Outbound Labor Immigration: The Case of Jordan (1970-2006). Accepted for publication in **The International Journal of Development Issues** (will be published in 2010).

<sup>19</sup> للاطلاع على موجز لأهم مكونات ونتائج وتوصيات التقرير، يمكن الاطلاع على موجز التقرير العربي الأول لمنظمة العمل العربية حول التشغيل والبطالة في الدول العربية على الرابط التالي:

[www.alolabor.org/nArabLabor/images/stories/Tanmeya/.../allinone.pdf](http://www.alolabor.org/nArabLabor/images/stories/Tanmeya/.../allinone.pdf)

<sup>20</sup> من الغريب أن يرصد ارتفاع معدل الزيادة السكانية في العالم العربي كتحدي وعائق للتنمية في حين ينظر للنمو السكاني في الصين واليابان مثلًا كرافد للنمو الاقتصادي، برغم أن التوزيع السكاني في الدول العربية لم يغط مساحات شاسعة من الأراضي العامرة بالخيرات والتي تحتاج إلى عمالة مدربة للتنمية مما يعظم قدر الأسباب الأخرى، وضعف التأهيل، والحاجة الماسة إلى نقله استراتيجية في الموارد البشرية، وتراجع العائدات النفطية في بعض الدول العربية (مثل العراق وقد كانت سوقًا هامًا للعمل).

استراتيجياته وسياساته بهدف التأثير في العمالة بما يتطلبه ذلك من برامج تدريب متنوعة المدة ومرتبطة بحاجات الإنتاج والشركة مع المنشآت وبذل جهود لتطوير برامج التعليم والتدريب المهني والتقني لتكون مخرجاته أفضل من حيث الموازنة مع احتياجات سوق العمل ومتطلباته.

أما فيما يتعلق بالمرأة، أشار التقرير إلى تدني نسبة مساهمة المرأة في قوة العمل بالدول العربية خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي برغم تضاعف وجودها في سوق العمل في بعض الدول، فقد تضاعف معدل المشاركة في سوق العمل بالبحرين والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية، في حين تضاعف حوالي ثلاث مرات في عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة. وتجدر الإشارة إلى بعض الصعوبات التي واجهها الباحثون في دراسة مشاركة المرأة في الاقتصاد الوطني في الدول العربية نظراً لاتجاه نسبة كبيرة منهن للعمل في الاقتصاد غير المنظم وفي المؤسسات التي تملكها الأسرة. وتعمل النساء في ممتلكات الأسرة وخاصة الزراعية منها دون أجر في غالب الأحيان مما يجعل مردودها المادي غير منظور ولا يتم أخذه في كثير من الأحيان ضمن الحسابات القومية. ويعود هذا الأمر لسببين هما: عدم وجود تعريف محدد للاقتصاد غير المنظم من جهة، وعدم قدرة المؤشرات التقليدية على التعامل مع الكثير من النشاطات غير التقليدية من جهة أخرى.

واستعرض التقرير تجارب عدد من الدول العربية في مواجهة البطالة، كما أكد التقرير أن استراتيجيات الهجرة وربطها بخطط التنمية لم تكمل بالقدر الكافي في أغلب الدول العربية، ويمكن القول إنها تمثل في مجملها ملامح ميدانية لتسهيل عمليات الهجرة، وتحاول عن طريقها تحقيق بعض التوازن أو نقاط الالتقاء والتلاقي بين مصالح هذه الدول ومصالح مهاجريها، والسعي لزيادة المردود المادي والتنموي والإنساني للهجرة، ومن هنا تبرز أهمية الاستفادة المتبادلة من مختلف تجارب الدول العربية في مجال التعامل مع مهاجريها ومنظوماتها، وبذلك تستطيع تقريب المسافة بين واقع الهجرة العربية والمأمول فيه، وتدعم من إمكانيات التكامل الإقليمي العربي في مجال القوى العاملة. وأكد التقرير أن هناك خلافاً في سوق العمل العربي بين جانبي العرض والطلب وذلك من عدة جوانب أهمها التباين في توزيع قوة العمل جغرافياً سواء على المستوى القطري أو العربي، والتوزيع غير المتوازن لقوة العمل على النشاطات المختلفة؛ إذ تتركز قوة العمل في الزراعة والصناعات التحويلية وتجارة الجملة والتجزئة، عدم التوازن بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل، وعجز الاقتصاد العربي عن توفير فرص عمل للقوى العاملة العربية وزيادة نسبة البطالة في عدد من الدول العربية.

وأوضح التقرير أن الدول العربية يمكنها تفعيل وتوثيق عرى التعاون ودعم التشغيل إذا تجاوزت الكثير من المشكلات التي تعانيها حالياً، ودعا إلى ضرورة التكامل في مجال تبادل الأيدي العاملة؛ إذ إن هذا التبادل شهد بعض النكسات على المستوى الثنائي حين خضع استقدام العمال أو طردهم للمواقف السياسية في الوقت الذي يبلغ فيه حجم اليد العاملة العربية (الوافدة) حوالي 10 ملايين في الدول العربية تحول إلى بلادها أكثر من 20 مليار دولار، ويذهب قسم كبير من هذه الأموال على الاستثمار والإنفاق على الأسر، كما أن وجود العاملين في دول الخليج فتح باب الاستثمار لخدمة هؤلاء، خصوصاً في مجالات التعليم والصحة والضيافة. وذكر التقرير أن خدمة التوظيف الإلكتروني تعد من أهم الخدمات التي يجب أن تتوافر في منظومة سوق العمل، وتهدف إلى تقليل الهوة بين أصحاب العمل وبين الباحثين عن العمل وذلك من خلال استخدام القنوات الإلكترونية (الإنترنت)، وتساعد هذه الخدمة على تخفيض ما سمي "البطالة الاحتكاكية وهي البطالة التي سببها الرئيس غياب المعلومات عن جانبي سوق العمل (الباحثون عن عمل وأصحاب الأعمال). وتنبع أهمية هذه الخدمة من كونها تحقق مبدأ الشفافية والعدالة في قضايا التوظيف.

وتطرق التقرير لدعم الوظائف المؤقتة، وذكر أن فكرة الوظائف المؤقتة تدعم جانبي سوق العمل، جانب الطلب وجانب العرض، وبالنسبة لجانب الطلب فهي حل مناسب لشغل الشواغر المؤقتة التي تفرضها طبيعة الوظيفة بتكلفة قليلة نسبياً، أما بالنسبة لجانب العرض فهي فرصة مناسبة للأفراد سواء أكانوا متعطلين عن العمل أم على رأس عملهم. ويأخذ نموذج الوظائف المؤقتة أشكالاً متعددة، منها العمل بدوام جزئي وبخاصة في القطاع الخاص، ومنها العمل لمدة زمنية محددة (سنة أو أكثر)



ومنها العمل لمدة غير محددة مرتبطة بتحقيق شرط معين مثل تلك الوظائف التي تكون بدل مجاز أو بدل معار، ومنها العمل الموسمي مثل العمل في مدة الحصاد.

وأخيرا تطرق التقرير إلى دور المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في تشغيل الشباب المؤهل والعاقل عن العمل، إضافة إلى دعم النمو الاقتصادي، كما تتبع أهميتها في تعزيز وتعميق أثر القطاع الخاص في الاقتصاد، وحشد الجهود لتعميق فكر العمل الحر، ودعم المبادرات لتأسيس المشروعات الإنتاجية، ونشر الثقافة الائتمانية في المجتمع، ودعم المبادرات الفردية وتعزيز جهود اعتماد الشباب على الذات كشرط لرفع كفاءة سوق العمل.

وتمثل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في الدول العربية أكثر من 90% من إجمالي المؤسسات العاملة، حيث توظف حوالي 60% من القوى العاملة، وتشارك بما نسبته 50% من الناتج المحلي الإجمالي. وتعد هذه المشروعات من القوى المحركة لنمو الاقتصاد المحلي من خلال توفير فرص العمل، وفرص الاستثمار والصادرات. ويشار إلى أن قطاع المشروعات الصغيرة في الدول المتقدمة يشارك بما نسبته (70-80%) من الناتج الإجمالي، وهذه المؤشرات تتطلب ضرورة إعطاء هذا القطاع في الدول العربية أهمية كبرى ليكون محركا لقوى الاقتصاد وتوظيف العدد الأكبر من العاطلين عن العمل. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو لماذا المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة؟

## 1.6 السياسات المالية والنقدية بين النظرية والتطبيق وسياسة التوظيف الذاتي

إذا نظرنا إلى مشكلة البطالة ببساطة نستطيع القول أنها حالة عجز تصيب سوق العمل بحيث يكون الطلب على العمل (فرص العمل المتاحة) في فترة زمنية معينة أقل من عرض العمل (الباحثين عن العمل). وقد يزداد هذا العجز (البطالة) عندما ينمو عرض العمل بمعدل أعلى من معدل الطلب على العمل. وحتى يبقى معدل البطالة في فترة ما ثابت لا بد أن يتساوى معدل النمو في طلب العمل (فرص العمل المستحدثة) ومعدل النمو في عرض العمل (النمو في عدد الباحثين عن عمل).

ولو أردنا أن نناقش حل هذه الظاهرة ببساطة ومن الناحية النظرية، فإنه يمكننا القول أن الحل يكمن في تقليل عرض العمل أو زيادة الطلب على العمل أو كلاهما حتى نصل إلى أقل فجوة ممكنة وهي مستوى البطالة المقبولة أو الطبيعية. نحن نعلم إن تقليل عرض العمل أو تقليل معدل دخول القوى العاملة إلى سوق العمل أمر صعب لا سيما في ظل التزايد المستمر في عدد السكان ضمن سن العمل وتدفق مخرجات قطاع التعليم إلى سوق العمل، ولكن ما يمكن عمله هو تنظيمه وتأهيله بحيث يلاءم الاحتياجات من حيث الكم والنوعية المطلوبة. وقد يرى البعض أن تحفيز وزيادة الطلب هو الأسهل. ولكن كيف يمكن زيادة الطلب على العمل وزيادة التشغيل؟ ومن المسئول؟<sup>21</sup>

لا يخفى على الاقتصاديين والمنظرين أن كتب النظرية الاقتصادية تشير إلى أن مشكلة البطالة يمكن مواجهتها بطريقة مباشرة من خلال السياسات الحكومية المعروفة وهي السياسة المالية التوسعية والسياسة النقدية التوسعية. وتنطوي السياسة المالية التوسعية على قيام الحكومة بزيادة الإنفاق الحكومي أو التقليل من الضرائب بهدف حفز الاقتصاد وزيادة الإنتاج، وبالتالي التقليل من البطالة! إن هذه الأدوات ليست سحرية، حيث يبرز إلى السطح سؤال هام وهو: هل تستطيع الدول العربية الاستمرار في زيادة الإنفاق الحكومي أو تقليل الضرائب إذا كانت تعاني من عجز في الموازنة العامة إضافة إلى العديد من الاختلالات الأخرى؟

<sup>21</sup> صندوق النقد العربي، تفعيل برامج التشغيل في الدول العربية، 2007. وبين هذا التقرير تحديات التشغيل في الدول العربية، ويقوم باستعراض برامج ومؤسسات تعزيز فرص التشغيل في الدول العربية، وبرامج التشغيل لتطوير جانب العرض من العمالة، وبرامج التشغيل لتطوير جانب الطلب من العمالة، ثم يعرض القيود والتحديات التي تواجه عملية توسيع فرص التشغيل.

بالطبع لا، إن اتباع هذه السياسة بشكل مستمر سيؤدي بالضرورة إلى مزيد من العجز، ومزيد من الاقتراض، مما يزيد من أزمة المديونية التي تعاني منها معظم الدول العربية. وحتى في الدول التي تمتلك الفوائض النقدية، فنجاح هذه السياسة له مقومات داخلية وخارجية وشروط تتعلق بهيكل الاقتصاد، ونظام سعر الصرف، والخطط التنموية الموجودة وغيرها، ويتأثر نجاحها كذلك بحجم الاقتصاد وقدرته على التوسع بالشكل الكافي لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الأيدي العاملة التي تدخل سوق العمل سنوياً. بات من الواضح إن عدم توفر هذه المقومات وما يرافق ذلك من اختلالات هيكلية خطيرة تعاني منها العديد من الدول العربية تعيق أو تجعل من أي سياسة مالية أداة لا فائدة منها. أما السياسة النقدية التوسعية فتنتطوي على زيادة العرض النقدي من خلال أدوات السياسة النقدية والتي من أهمها معدل الاحتياطي الإجمالي وسعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة. إن استخدام السياسة النقدية غالباً ما يرافقه ضغوط تضخمية وارتفاع في الأسعار، لا سيما إذا كان الاقتصاد غير قادر على التوسع لمواجهة الزيادة في الطلب الكلي. وكما هو الحال في السياسة المالية، فإن نجاح السياسة النقدية مرهون بمقومات تتعلق بحجم وهيكل الاقتصاد، نظام سعر الصرف المتبع، الجهاز المصرفي المتطور<sup>22</sup>. وعليه، نستطيع القول إن أية سياسة حكومية مالية كانت أم نقدية قد يكتب لها النجاح في مرحلة معينة ولفترة محدودة لكنه لا يمكن أن تستمر في مواجهة البطالة لا سيما في ظل التزايد المستمر في أعداد من يدخلون إلى سوق العمل. فهل تستطيع دولة ما إن تزيد الإنفاق الحكومي أو تقلل الضرائب أو أن تزيد السيولة المحلية بشكل مستمر؟! وماذا لو أوجدت هذه السياسات العديد من فرص العمل ولم تكن تناسب المستوى العلمي والمهني للعاطلين عن العمل؟

وفي هذا المجال، تبرز أهمية الدور غير المباشر للحكومة وأهمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من كونها توفر فرص عمل للراغبين في العمل لا سيما الرياديين والمبادرين، وتخفف من حدة البطالة، حيث تعتبر هذه المشروعات -لا سيما المتناهية الصغر- الآلية الأنسب لتطبيق سياسة التوظيف الذاتي، وهي أيضاً ذات منافع للمشروعات الكبيرة حيث تقوم بالعديد من المهام التي تتحاشى أن تتولاها تلك المشروعات، هذا فضلاً عن مساهمتها في تنشيط مستوى المنافسة التحفيزية وبما يدفع للابتكار والإبداع وتقديم أفضل الخدمات للمستفيدين. ويجب أن لا نغفل دور هذه المشروعات في توزيع مكتسبات التنمية والحفاظ على التوازن التجاري و ميزان المدفوعات وتعزيز الناتج المحلي الإجمالي. إن المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر هي الأساس الذي تقوم عليه المشروعات الكبيرة لأنها لا يمكن أن تقوم إلا على جهود المشروعات الصغيرة سواء في الإنتاج أو التسويق أو الحصول على الموارد (مدخلات الإنتاج).

لقد أثبتت التجارب الدولية أن السياسات المالية والنقدية في الدول النامية لا تستطيع أن تدفع بالاقتصاد لاستيعاب أعداد هائلة من القوى العاملة بشكل دائم، ولا يركن إليها كحل جذري لمواجهة مشكلة البطالة. إن استمرار الحكومة كموظف رئيسي يعني من مزيد من البطالة المقنعة والترهل الإداري ومزيد من الأعباء المالية. لقد باتت الحكومات غير قادرة على القيام بهذا الدور التقليدي وإلى الأبد. لذا لا بد لفئة العاطلين عن العمل من أن يسعوا<sup>23</sup> ويوظفوا أنفسهم من خلال سياسة التوظيف الذاتي والمبادرات الفردية أو الجماعية وتبني الروح الريادية، وحتى لا تفهم العبارة بشكل خاطئ لا بد للحكومة والقطاع الخاص من مساعدة هؤلاء على توظيف أنفسهم من خلال احتضانهم وتوفير الدعم المالي والفني لهم. وهنا أرى أن قطاع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر هو الأرض الخصبة لتنفيذ سياسة التوظيف الذاتي لكن بدعم مالي وفني من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة.

<sup>22</sup> أنظر :

Gordon, Robert J. (2003), "Macroeconomics", ninth edition, Addison Wesley, New York.

<sup>23</sup> دعا الإسلام إلى العمل، وكره البطالة والفراغ، بل وأوجب العمل من أجل توفير الحاجات الضرورية للفرد، لإعالة من تحب إعالته. ولكي يكافح الإسلام البطالة دعا إلى الاحتراف، أي إلى تعلم الحرف؛ كالنجارة والخياطة وصناعة الأقمشة والزراعة... الخ ولقد وجه القرآن الكريم الأنظار إلى العمل والإنتاج، وطلب الرزق، فقال: (فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور). (الملك / 10) . وقال: (فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله). (الجمعة / 10) قوله تعالى: " إني لا أصنع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى بعضكم من بعض " آل عمران (105) . قوله تعالى: " قال عسى ربكم أن يهلك عدوكم ويستخلفكم في الأرض فينظر كيف تعملون " الأعراف (129) .. روي عن رسول الله (ص) قوله: «إن النفس إذا أحرزت قوتها استقرت».

## ثانياً: المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

يشير كثير من الاقتصاديين والباحثين من خلال دراساتهم إلى أن دعم وتطوير المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتشجيع إقامتها وضمان ديمومتها من أهم دعائم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وذلك لما تلعبه هذه المشروعات من دور هام في دفع عجلة النمو الاقتصادي بشكل عام والحد من تفاقم مشكلتي الفقر والبطالة بشكل خاص، حيث لا يمكن لأي كاتب أو باحث أو مُنظر أن يتجاهل العلاقة الوثيقة بين هذه المشروعات من جهة، والتوظيف الذاتي من جهة ثانية، والحد من مشكلتي الفقر والبطالة من جهة ثالثة<sup>24</sup>.

إن ما وصلت إليه الدول المتقدمة من نمو وازدهار اقتصادي تجني ثماره شعوب تلك الدول حالياً لم يكن ليتحقق بدون المساهمة الفاعلة والكبيرة لهذه المشروعات، حيث كانت وما زالت أداة تنموية فاعلة تمثل عصب الاقتصاد، أداة تعمل على خلق الملايين من فرص العمل، وعلى زيادة الطاقة الإنتاجية القائمة، وتعمل كذلك على خلق طاقة إنتاجية جديدة، وعلى رفع إنتاجية العمل، ورفع المستوى المعيشي لأصحابها والعاملين فيها، كما وتعمل على زيادة القدرة التصديرية للاقتصاد ككل، الأمر الذي ينعكس على معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وعلى ميزان المدفوعات، وعلى التوازن التنموي والجغرافي داخل البلد الواحد. إن كثيراً مما نراه أو نسمع به أو نقرأ عنه من مشروعات كبيرة ناجحة ذات رؤوس أموال ضخمة ما هي إلا تطورات وثمار لمشروعات متناهية الصغر تحولت إلى مشروعات صغيرة، ومشروعات صغيرة تطورت وأصبحت مشروعات متوسطة، وأخرى متوسطة نجحت وتوسعت وأصبحت مشروعات كبيرة.

أما الدول النامية، فقد أدركت أهمية هذه المشروعات متأخراً، وأصبحت تعمل على تقديم الدعم المالي والفني لها، وكذلك على توفير البنية التحتية المناسبة، لكن ذلك يتم وفقاً لقدراتها المالية والفنية المتوفرة والمتواضعة كما هو معروف. لقد بدأ الاهتمام بهذه المشروعات بعد أن أثبتت قدرتها وكفاءتها ونجاحها في معالجة بعض المشكلات الرئيسية التي تواجه الاقتصاديات المختلفة، وبدرجة أكبر من المشروعات الكبيرة. ويأتي هذا الاهتمام المتزايد - على الصعيدين الكلي والجزئي - بالمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، لأنها تعتبر آلية مناسبة وفاعلة لتطبيق سياسة التوظيف الذاتي، بالإضافة إلى قدرتها الاستيعابية الكبيرة للأيدي العاملة، وانخفاض حجم الاستثمار وتكلفة خلق فرصة العمل فيها مقارنة بالمشروعات الكبيرة التي تنخفض نسبتها في الدول النامية. كما أن هذه المشروعات تشكل ميداناً لتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية، وتفتح مجالاً واسعاً أمام المبادرات والمبادرين، مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل للدخول الجدد إلى سوق العمل. ومؤخراً، وبسبب عدم فعالية - عقم - السياسات الحكومية المالية والنقدية والتجارية وأدواتها المختلفة في مواجهة مشكلة البطالة - وذلك بسبب ما تعانيه بعض الاقتصاديات من مشاكل واختلال في هيكل اقتصادياتها - أصبحت هذه المشروعات آلية فاعلة لسياسة أو استراتيجيه التوظيف الذاتي التي تثبت نجاحا بعد نجاح لا سيما في الدول الفقيرة والأكثر فقراً.

تختلف الأرقام والنسب التي تبين الأهمية النسبية لهذه المشروعات وتلك المتعلقة بمساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي والميزان التجاري والتوظيف من دولة إلى أخرى، إلا انه يمكننا القول أنها تشكل نحو 90% من إجمالي المشروعات في معظم اقتصاديات العالم، كما أنها تشغل بحدود 60% من إجمالي القوى العاملة، وتساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي للعديد من الدول، فعلى سبيل المثال تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنحو 85% ، 51% من إجمالي الناتج المحلي في كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية على التوالي.

<sup>24</sup> Magableh, I. Economics of Microfinance and SMEs in Jordan. VDM Verlag Publishing Company, Germany, 2004.

إن مسيرة هذه المشروعات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا تخلو من المعوقات والمشاكل التي من أهمها عدم قدرة أصحابها على توفير التمويل اللازم لتأسيسها أو لاستمرارية نشاطها، وعدم قدرتهم أيضاً على توفير الضمانات التقليدية الكافية التي تشترطها البنوك التجارية ومؤسسات الإقراض لتقديم التمويل لها. فالبنوك التجارية تركز على المشروعات الكبيرة، وتفضل التعامل وتقديم القروض لها بسبب انخفاض درجة المخاطرة في التعامل مع هذه المشروعات من ناحية، ولسهولة تعامل البنوك معها من ناحية ثانية، ولقدرتها على توفير الضمانات المطلوبة من ناحية ثالثة، أو لوجود أهداف واهتمامات مشتركة من ناحية رابعة<sup>25</sup>.

إن ثمة مقومات لا بد من توفرها حتى تستمر هذه المشروعات في لعب الدور المطلوب والفاعل. ومن أهم هذه المقومات توفر البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسة والقانونية -التشريعية- المناسبة، وتعزيز الوعي الاستثماري لدى قطاع الأسر، وتطوير وتعزيز الروح الريادية وغرس حب المبادرة لدى العاطلين عن العمل، وتوفير البنية التحتية المناسبة، والعمل على إيجاد حاضنات الأعمال التي تساعد هذه المشروعات في مراحلها التشغيلية الأولى وغيرها. وفي هذا المجال تظهر الحاجة إلى التعرف على مفهوم، وخصائص، ودور هذه المشروعات ودورها الاقتصادي والاجتماعي، والمعوقات التي تواجهها، هذا إضافة إلى عوامل النجاح والفشل في هذه المشروعات.

## 2.1 مفهوم وتعريف المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

على الرغم من تنظيم العشرات من المؤتمرات وورش العمل والندوات والمناقشات سنوياً - على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي برعاية العديد من المؤسسات ذات العلاقة وذلك بهدف الوصول إلى آلية موحدة تساعد في التوصل إلى تعريف أو مفهوم موحد للمشروعات المتناهية والصغيرة والمتوسطة، إلا أن هذه الفعاليات كانت تولد مزيد من التباعد في هذا المجال، وذلك بسبب اختلاف المعايير المستخدمة أو اختلاف الإطار الذي يتم فيه استخدام هذه المعايير، فبدلاً من أن يتم تقليل وتوحيد الأسس التي يتم الاعتماد عليها في تعريف وتصنيف هذه المشروعات كانت تظهر مقترحات ومعايير جديدة تتناسب مع التطور الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي الحاصل.

إن تعبير "صغير" وتعبير "متوسط" هي مفاهيم نسبية قد تختلف من إقليم إلى آخر، ومن دولة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر، ومن وقت إلى آخر حتى في داخل البلد الواحد. فعلى سبيل المثال، ما هو صغير في بعض النشاطات الاقتصادية قد لا يكون كذلك في نشاطات أخرى، فالمصنع الصغير في صناعة الاسمنت قد يكون أكبر بعدة مرات من المصنع الذي يعد كبيراً في صناعة الملابس أو النسيج. إضافة إلى ذلك، فإن المشروعات التي قد تعتبر صغيرة في بعض الدول المتقدمة اقتصادياً ذات الأسواق الكبيرة قد تبدو متوسطة أو كبيرة في الدول النامية. ويتضح الفارق في المفاهيم من قطاع إلى آخر نتيجة لاختلاف طبيعة العملية الإنتاجية كونها كثيفة الاستخدام للعمل أو كثيفة الاستخدام لرأس المال. وعليه، فقد أصبح في حكم المؤكد أنه لا يمكن التوصل إلى تعريف محدد وموحد للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة حتى داخل البلد الواحد. ويعود ذلك إلى وجود بعض القيود التي تتحكم في إيجاد ووضع تعريف شامل وموحد لهذه المشروعات ومن أهمها:

- أ. اختلاف درجة النمو وبنعكس هذا التفاوت على مستوى التطور التكنولوجي.
- ب. اختلاف القطاع الاقتصادي الذي تعمل فيه هذه المشروعات،
- ت. اختلاف فروع النشاط الاقتصادي داخل القطاع الواحد.
- ث. تعدد المعايير المستخدمة والتي من أهمها المعايير الكمية والنوعية.

<sup>25</sup> Al-Mahrouq, M & Magableh, I. Role of the Banking Sector in Microfinance and SMEs Development. A paper presented in the conference on "Small Businesses: an effective tool in Fighting Poverty". Held in Yarmouk University- Jordan, July 29-31, 2007.

تشير بعض الدراسات ذات العلاقة إلى وجود هناك أكثر من (55) تعريفاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في 75 دولة. وتختلف معايير تعريف أو تقسيم المشروعات وفقاً للأغراض المستخدمة من أجلها. ويتم تعريف المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة اعتماداً على مجموعة من المعايير الكمية والنوعية<sup>26</sup>. والجدول رقم (6) يوضح بعض الأمثلة المستخدمة في العديد من دول العالم لتعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفقاً للمعايير المتعارف عليها في كل دولة من الدول المختارة في هذا المثال. ويوضح هذا الجدول أن الأغلبية من التعريفات تستخدم معيار عدد العمال للتعريف.

جدول رقم (6) أمثلة على بعض تعريفات المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة		
الدولة	عدد العمال	معايير أخرى
الولايات المتحدة:		
مشروعات صغيرة	أقل من 500 عامل	مبيعات أقل من 5 مليون دولار سنوياً
الاتحاد الأوروبي:		
مشروعات صغرى	أقل من 10 عمال	المشروعات الصغيرة (مبيعات أقل من 7 مليون يورو سنوياً أو 5 مليون يورو حجم الأصول)
مشروعات صغيرة	أقل من 50 عامل	المشروعات المتوسطة (مبيعات أقل من 40 مليون يورو سنوياً أو 27 مليون يورو حجم الأصول)
مشروعات متوسطة	من 50 إلى 250 عامل	
تركيا:		
مشروعات صغرى	• أقل من 10 عمال	لا يوجد
مشروعات صغيرة	• من 10 إلى 49 عامل	
مشروعات متوسطة	• من 50 إلى 199 عامل	
تايلاند:		
مشروعات صغيرة	• من 15 إلى 50 عامل	المشروعات الصغيرة (أصولها أقل من 50 مليون باهت)
مشروعات متوسطة	• من 51 إلى 200 عامل	المشروعات المتوسطة (أصولها أقل من 200 مليون باهت)
الأرجن*:		
مشروعات صغرى	• أقل من 10 عمال	أو رأس مال أقل من 30 ألف دينار أردني
مشروعات صغيرة	• من 10 - 49 عامل	و 30 ألف دينار فأكثر
مشروعات متوسطة	• من 50 - 249 عامل	و 30 ألف دينار فأكثر
تونس:		
مشروعات صغرى	• أقل من 10 عمال	لا يوجد
مشروعات صغيرة	• من 10 - 49 عامل	
مشروعات متوسطة	• من 50 - 99 عامل	

المصدر: وزارة الصناعة والتجارة، عمان الأردن، 2007.  
\* تم استخدام التعريف المعتمد في وزارة الصناعة

وعلى الرغم من الجدل القائم حول قدم أو حداثة هذه المشروعات، فقد تبين أنها قديمة لأنها كانت النواة والبدائية لحركة التصنيع. فعلى سبيل المثال إن شركة بينيتون للألبسة، بدأ صاحبها بالعمل على ماكينة خياطة واحدة في مدخل العمارة التي يسكنها وكان يجمع بواقى القماش من المصنع ويحكيها على شكل ملابس جاهزة، وهي كذلك جديدة من حيث استحداثها حالياً على الاهتمام الأكبر من جانب المهتمين بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والتنمية.

من المؤكد أن معرفة مفهوم المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر أمر هام، ولكن ليس اسم أو تعريف هذه المشروعات من يعطيها القدرة على دعم عملية التنمية الاقتصادية، إنما خصائصها وسماتها وفوائدها هي من تجعل من هذه المؤسسات أداة فاعلة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

<sup>26</sup> للتعرف على المزيد من هذه المعايير . انظر

Magableh, I & Al-Mahrouq, M. Small and Medium Enterprises (SMEs): Their Definitions, Characteristics, Importance, and Obstacles. A paper presented in the conference on "Small Businesses: an effective tool in Facing Poverty" . Held in Yarmouk University- Jordan, July 29-31, 2007.

## 2.2 خصائص وفوائد المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

وعلى الرغم من هذا التباين في تعريف وترتيب الأولوية التي تتمتع بها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها تستحوذ على خصائص معينة تميزها (سلباً أو إيجاباً) عن غيرها من المشروعات، وهي كما يلي:

1. مالك المشروع غالباً ما يكون هو مديره: إذ يتولى العمليات الإدارية والفنية، وهذه الصفة غالبية على هذه المشروعات كونها ذات طابع أسري في أغلب الأحيان. لهذا فنجاح المشروع يعتمد بشكل كبير على القدرات الإدارية والتشغيلية والفنية التي يمتلكها صاحب المشروع - المدير- والتي تعتمد على مستواه التعليمي، والخبرة، وما حصل عليه من التدريب. ولا بد من الإشارة إلى هذه المشروعات تمتاز بسهولة الإدارة لا سيما إذا توفر الحد الأدنى من الخبرة الإدارية لصاحب المشروع.
2. انخفاض الحجم المطلق لرأس المال اللازم لإنشاء هذه المشروعات: وذلك في ظل تدني حجم المدخرات لدى المستثمرين أو الرياديين من أصحاب هذه المشروعات. كلما زادت تكلفة بناء المشروع عن إمكانات صاحب المشروع (الريادي) ظهرت أمام الأخير عوائق تتعلق بالبحث عن التمويل اللازم. وعليه، فإن تكلفة خلق فرص العمل فيها متدنية مقارنة بتكلفتها في المشروعات الكبيرة التي تعتبر كثيفة الاستخدام لرأس المال.
3. الاعتماد الكبير على الموارد الإنتاجية المحلية وعلى الأسواق المحلية: إن الاعتماد على الموارد الإنتاجية المحلية يقلل الحاجة إلى الاستيراد، الأمر الذي ينعكس على الميزان التجاري. كما ينعكس ذلك على ربحية المشروع نفسه من خلال تأثيره على تكلفة الإنتاج للوحدة الواحدة. إن الاعتماد على موارد مالية وطبيعية وإنتاجية محلية يقلل من الآثار التي قد تنجم عن تقلبات أسعار الصرف والتقلبات السياسية.
4. تساعد على الارتقاء بمستويات الادخار والاستثمار: على اعتبار أنها مصدراً جيداً للادخار الخاص وتعبئة رؤوس الأموال.
5. تمتاز بالمرونة والمقدرة على الانتشار الجغرافي: وهذا يعمل على تخفيف الهجرة من الريف إلى الحضر- نظراً لقدرتها على التكيف مع مختلف الظروف، مما يؤدي إلى تحقيق التوازن في العملية التنموية. كما يؤدي هذا الانتشار إلى خدمة الأسواق المحدودة التي لا تغري المنشآت الكبيرة بالتوطن بالقرب منها أو بالتعامل معها.
6. مشروعات مكتملة لبعضها البعض: تعتبر هذه المشروعات مكتملة لبعضها البعض وللمشروعات الكبيرة على حد سواء .
7. تعتبر هذه المشروعات مراكز للتدريب وبناء الخبرات المتكاملة.
8. تمتاز هذه المشروعات بقدرة عالية على جذب المدخرات -تحويلها إلى استثمار حقيقي- خصوصاً لصغار المودعين. بمعنى آخر تعتبر وعاء للتكوين الرأسمالي من حيث امتصاصها للمدخرات الفائضة والعاطلة فضلاً عن إنها توفر فرصاً استثمارية لأصحاب المدخرات الصغيرة.
9. تمتاز هذه المشروعات بسهولة الدخول والخروج من السوق لا سيما إذا كانت مرحلة تأسيس المشروع قد نفذت بشكل مناسب.
10. الكثير من هذه المشروعات تحمل خاصية الريادة والمبادرة.
11. تمتاز هذه المشروعات بتوفير بيئة عمل ملائمة حيث يعمل صاحب المشروع والعاملين جنباً إلى جنب لمصلحتهم المشتركة، وغالباً ما تربطهم مع بعضهم البعض علاقة قرابة أو صداقة. إن هذا يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل وربحية المشروع.
12. يكون المشروع معروفاً على مستوى المنطقة التي يعمل فيها فقط (سوق منطقة).
13. صعوبة تنفيذ العمليات التسويقية والتوزيعية فيها: وقد يعود ذلك لأسباب مالية نظراً لارتفاع كلفة هذه العمليات، وعدم قدرتها على تحمل مثل هذه التكاليف، وأسباب إدارية أهمها الافتقار إلى هيكل إداري واضح، كونها تدار من قبل شخص واحد مسئول إدارياً ومالياً وفنياً. وهنا أود التأكيد على حقيقة أن نجاح العملية الإدارية يعتمد على المستوى التعليمي والتدريب للمدير.

14. انخفاض مستوى الأجور: تتميز المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بانخفاض مستوى الأجور وعدم التأثير بالعوامل المؤسسية التي تؤدي إلى ارتفاع الأجور في المشروعات الكبيرة. لا بد من الإشارة إلى تأثير الرضا الوظيفي وعلاقة العامل بصاحب المشروع على مستوى الأجور.

15. انخفاض الطاقة الإنتاجية: حيث أن هذه المشروعات تنتج بأقل من الطاقة الإنتاجية القصوى في بعض الأحيان نظراً لصغر حجم السوق المتاح لها.

يلاحظ مما تقدم أن خصائص هذه المشروعات منها ما هو سلبي ومنها ما هو إيجابي، غير أن الجوانب السلبية في هذه المشروعات لا ترجع إليها مباشرة بقدر ما هي مرتبطة بالمعوقات التي تواجهها.

### 2.3 دور المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في التنمية

يستخدم الباحثون معايير رئيسية لقياس دور هذه المشروعات ومساهمتها في الاقتصاد أهمها: مساهمتها في التشغيل، الإنتاج، دورها في تعزيز التوازن التنموي ودعم ميزان المدفوعات، هذا بالإضافة على دورها في التنمية الاجتماعية والثقافية. وفي هذا الصدد، سيتم عرض دور هذه المشروعات الاقتصادي والاجتماعي<sup>27</sup>، ومن ثم سيتم عرض أهميتها بالنسبة للفرد (صاحب المشروع أي على المستوى الجزئي) وبالنسبة للدولة (على المستوى الكلي).

#### 1. الدور الاقتصادي:

- توفر هذه المشروعات مصدر منافسة محتمل وفعلي للمشروعات الكبيرة التي تعمل في نفس المجال ونفس السوق، وتقلل من قدرة الأخيرة على التحكم في الأسعار، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على القوة الشرائية لدخل المستهلك.
- تعتبر هذه المشروعات المصدر الرئيسي لتوفير الوظائف في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء، فالمشروعات الصغيرة هي الخطوة الأولى للرياديين، والمبدعين من الفقراء، وذوي الدخل المحدود، وأولئك الذين سئموا البحث عن وظيفة حكومية. تعتبر هذه المشروعات الآلية الأنسب على الإطلاق في الحد من البطالة من خلال التوظيف الذاتي.
- تعتبر هذه المشروعات بذور أو نواة أساسية للمشروعات الكبيرة، فالمشروع الصغير عندما ينمو ويتطور ويصبح مشروع متوسط والمتوسط يتحول إلى مشروع كبير<sup>28</sup>.
- تساعد هذه المشروعات في تطوير وتنمية المناطق الأقل حظاً في النمو والتنمية والتي تعاني من تدني مستويات الدخل وارتفاع معدلات البطالة.
- تعتبر هذه المشروعات من المجالات الخصبة لتطوير الإبداعات والأفكار الجدية ومجالاً خصباً للرياديين والمبادرين.
- تساهم هذه المشروعات في تزويد فئة الفقراء بسلع ذات نوعيات متباينة وبأسعار مناسبة.

<sup>27</sup> للإطلاع على دراسات ميدانية حول أهمية هذه المشروعات، انظر:

Mulhern, A., (1995), The SMEs Sector in Europe: A Broad Perspective, Journal of Small Business Management, 33 (3).

Hobohm S., (2001), "Small and Medium-Sized Enterprises in Economic Development: The UNIDO Experience", Journal of Economic Cooperation, 22 (1), 1-42.

Carrier, C., (1994), Entrepreneurship in Large Firms and SMEs: A Comparative Study, International Small Business Journal, 12 (3).

<sup>28</sup> للمزيد انظر

Al-Mahrouq, M., (2006), The Relationship Between Firm Size and Growth in Manufacturing Sector in Jordan. Dirassat, Administrative Sciences, Volume 33, No 1, 2006.

- تعمل هذه المشروعات كحلقة وصل، حيث أن معظم الوظائف الجديدة تستحدث في المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ومع مرور الوقت وتكوين واكتساب مهارات جديدة ينتقل العمال من هذه المشروعات إلى المشروعات الكبيرة ولكن بأجور أعلى.
- تعتبر المشروعات الصغيرة في الدول النامية نواة بزوغ ونشوء القطاع الخاص.
- تقوم هذه المشروعات بدور المغذي للمشروعات الكبيرة أو كمشروعات مكملية للمشاريع الكبيرة وداعمة لها، حيث تساعد في بعض الأنشطة التسويقية والتوزيع والصيانة وصناعة قطع الغيار الأمر الذي يمكن المشروعات الكبيرة من التركيز على الأنشطة الرئيسية وذلك يؤدي إلى تخفيض تكلفة التسويق. وهذا بدوره يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج وزيادة القدرة التنافسية لهذه المشروعات في الأسواق الدولية. تساعد المشروعات الكبيرة
- تعمل المشروعات الصغيرة على الحفاظ على التوازن التنموي في المناطق الريفية أو الأقل نمواً، الأمر الذي يساعد في الحد من الهجرة إلى المدن.
- تساعد هذه المشروعات في الحفاظ على التوازن التجاري و ميزان المدفوعات وتعزيز الناتج المحلي، حيث تساهم بدعم الصادرات وإحلال المستوردات ورفد الاقتصاديات بالعملات الصعبة وزيادة الاكتفاء الذاتي وتعزيز الثقة بالنفس، وتقلل الأعباء على الموازنة العامة للدولة.
- تلعب دور كبير في تمكين الشباب والمرأة.
- أسلوب متميز لإعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع عن طريق إتاحة الفرص للجميع.
- استغلال الموارد والمواد المتاحة في البيئة المحلية نتيجة اعتمادها على الأسواق المحلية.
- مصدر للأمن الاقتصادي للأسرة، والنمو الاقتصادي للمجتمع حيث أن الحصول على الدخل المناسب يمكن الأفراد من تحقيق متطلباتهم والارتقاء بمستويات معيشتهم وممتلكاتهم، ويحقق هذا بدوره الأمن الاقتصادي.
- تحافظ على الأعمال التراثية (حرفية / يدوية) التي تمثل أهمية قصوى للاقتصاد وتنمية هذه المشروعات الحرفية التقليدية الصغيرة يفتح الأبواب لتشغيل الشباب خاصة المرأة وأيضاً يفتح أبواباً للتصدير بكميات كبيرة تدر دخلاً للاقتصاد القومي

وعلى الصعيد التطبيقي والعملي، أشارت العديد من الدراسات العربية إلى الدور الذي تلعبه هذه المشروعات على مستوى الدولة الواحدة. فقد أشار أبو الهيجاء (1991) إلى الدور الكبير للصناعات الصغيرة في الاقتصاد الأردني في مجال التشغيل، وزيادة الكفاءة الاقتصادية، وزيادة الإنتاج، وزيادة الدالة في توزيع الدخل وتحقيق التوازن الإقليمي، والوصول للاستغلال الأمثل للموارد المحلية، ودفع عجلة التنمية الزراعية، وتحسين الميزان التجاري. كما أشار إلى دورها في تعزيز مستوى الريادة المحلية وإنتاج السلع الخاصة، وأحداث التراكم الرأسمالي في الأردن<sup>29</sup> وفي الجزائر<sup>30</sup> كما أشارت دراسة أخرى إلى دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات البحرينية<sup>31</sup>.

## 2. الدور الاجتماعي:

- تساعد على تطوير أفراد المجتمع، والانتقال بهم إلى درجة الاعتماد على الذات، وذلك بدلا من الاعتماد على الآخرين. حيث تساعد هذه المنشآت في ظهور التشغيل الذاتي وتنظيمه، وتطور إبداعات الفرد بعيدا عن التزامه بأنظمة مقيدة وتعليمات تحد من إمكانية اعتماد الموظف على أجر أو راتب، وبالتالي تساهم في تطور مفهوم الريادة في المجتمع وترسيخ قيم الريادة لدى الأفراد، وإبعادهم عن الاتكال والركون إلى الوظيفة.

<sup>29</sup> عدنان أبو الهيجاء، الصناعات الصغيرة في الأردن ودورها في عملية التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، 1991، ص 81-94.

<sup>30</sup> عثمان لخلف (1995)، دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية: حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995.

<sup>31</sup> عبدا لله الصادق وأحمد اليونس (1997)، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات البحرينية، مركز البحرين الاقتصادية والاجتماعية، مركز البحرين للدراسات والبحوث، المنامة، البحرين.



- تساعد في القضاء على المشاكل الاجتماعية المرتبطة بالفقر والبطالة، مما يؤدي إلى الانتقال والتدرج في المستويات الاجتماعية بسهولة حيث أن الأثر المالي لهذه المشروعات والمتمثل في الحصول على الدخل والحد من الآثار الناجمة عن الفقر، ونقل الأفراد إلى وضع أكثر أمناً بحيث يتحسن مستوى ملكيتهم ومستواهم الصحي والتعليمي، ولولا هذا الدخل لكان هؤلاء الأفراد نواة لبعض المشاكل والأحداث التي لا تحمد عقباه.
- تساعد في إعلاء قيمة الذات والعمل والتعاون، وبخاصة عند شعور الفرد بقدرته على تحقيق احتياجاته من عمله وإنتاجه.

### 3. أهمية المشروعات بالنسبة لأصحابها:

- تتبع أهمية المشروعات الصغيرة بالنسبة لأصحابها بما تقدمه لهم من فوائد ومنافع عدة، ومن أهمها ما يأتي:
- استثمار المهارات الإبداعية الكامنة لدى الريادي حيث يتمكن عن طريق استغلال البيئة المناسبة للعمل وتحقيق إبداعاته وتدني تكلفتها ومرونتها وقدرتها على التكيف وكل ذلك يدفعه إلى الاستثمار في المهارات.
  - تحقيق دخل مستمر، مما يمكنه من توفير متطلبات الحياة المختلفة، والارتقاء بمستويات المعيشة على كافة المجالات الصحية والتعليمية والمالية.
  - تحسين المستوى الاجتماعي والاندماج مع المجتمع. حيث أن الشخص المنتج والنشط اقتصادياً يرتقي بمستواه الاجتماعي، وتتكون لديه القدرة والثقة على التعامل والتعاون بقوة مع مجتمعه والاندماج فيه.

### 4. أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للدولة:

- تتمثل أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة للدولة بأمر كثيرة، منها ما يأتي:
- البدء بتحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات أو الخدمات، وذلك عن طريق قدرة هذه المشروعات على تقديم خدمات والمنتجات التي ربما لا تكون مجدية إذا قامت بتقديمها المشروعات الكبيرة ولكن حجم هذه المشروعات وحجم استثمارها ينوع من الخدمات والمنتجات التي تقدمها.
  - خلق فرص العمل، وبالتالي المساهمة في الحد من الفقر والبطالة وهذا نتيجة لتدني تكلفة خلق فرصة العمل وتدني الحجم الكلي للاستثمار فيها. فإنها بذلك تستطيع توفير فرص عمل أكثر من المشروعات الكبيرة التي ترتفع تكلفة خلق فرصة العمل فيها. كما بينت العديد من الدراسات في مختلف دول العالم بأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تنمو من حيث استيعاب عدد العمال بصورة أفضل وأسرع من المنشآت الكبيرة.
  - الاتجاه إلى الأسواق العالمية والحصول على العملة الصعبة، عبر علاقتها بالمشروعات الكبيرة والتشبيك معها وفيما بينها، كذلك فإنه يكون لدى هذه المشروعات رغبة وطموح للانتقال للأسواق العالمية أو الحد من استيراد بعض السلع الأجنبية، وفي كلتا الحالتين يكون هناك مجال لتوفير العملة الصعبة.
  - استقرار السكان وتخفيض نسب الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن كونها تعتمد على الموارد والأسواق المحلية، فهذا يعني تركها في خدمة المجتمعات التي تعيش فيها مما يساعد في الحد من الهجرة الداخلية، وكذلك في رفع مستوى التنمية المحلية لهذه المجتمعات.
  - لا تتطلب هذه المشروعات مجهودات كبيرة في توفير البنية التحتية. إذ إن متطلبات استمرار ونمو هذه المشروعات متدنية مقارنة مع المشروعات الكبيرة، ويسهل هذه الفرصة أمام المزيد منها للتطور، بحيث يكون لها دور رئيسي في النشاط الاقتصادي.

يمكن أن يدرك المرء الملم أهمية هذه المشروعات ودورها في الاقتصاد الوطني من خلال النظر حوله وطرح التساؤل التالي " تخيل الاقتصاد بدون هذه المشروعات!!"

## 2.4 المعوقات والمشاكل التي تواجه المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

إن نمو وتطور قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كافة أنحاء العالم يواجه مجموعة من المعوقات والمشاكل. تختلف هذه المشكلات والمعوقات بشكل جزئي وليس بشكل كلي من دولة إلى أخرى، ومن قطاع إلى آخر داخل الدولة الواحدة، ومن مشروع إلى آخر داخل القطاع الواحد، ومن فترة زمنية إلى أخرى تبعاً للدورة الاقتصادية، من مرحلة من مراحل عمر المشروع إلى أخرى، من حيث المصدر: معوقات داخلية أو معوقات خارجية.

على الرغم مما سبق هناك بعض المشاكل والمعوقات التي تعتبر موحدة أو متعارف عليها تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كافة أنحاء العالم. وتعتبر طبيعة المشاكل التي تتعرض لها المشروعات الصغيرة والمتوسطة متداخلة مع بعضها البعض. يعتبر جزء من هذه المشكلات داخلي وهي المشاكل التي يكون مصدرها داخلي أي من داخل المشروع، ومنها سوء الإدارة - الناجمة عن عدم الكفاءة الإدارية لصاحب المشروع الذي يقوم بجميع المهام الإدارية والفنية والتسويقية وغيرها - وعدم التأكيد على دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية، في حين أنها تعتبر مشكلات خارجية إذا حدثت بفعل وتأثير عوامل خارجية أو البيئة المحيطة بهذه المشروعات. إن مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة كثيرة ويعود معظمها إلى القيود المختلفة المفروضة على تلك المشروعات والمتواجدة في البيئة الخارجية المحيطة بتلك المشروعات، ومن أهم المشكلات التي تعود لأسباب خارجية وبيئية ما يلي:

1. صعوبة الحصول على التمويل في البدء وصعوبة زيادة رأس مال المشروع فيما بعد أي في مراحل التطوير.
2. ارتفاع كلفة رأس المال (تكلفة الاقتراض والتمويل): حيث تطالب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدفع سعر فائدة مرتفع مقارنة بما تدفعه المشروعات الكبيرة. وتنعكس هذه المشكلة مباشرة على ربحية هذه المشروعات وقد تقلل من الجدوى الاقتصادية لهذه المشروعات.
3. ارتفاع معدلات التضخم وأثر ذلك على ربحية المشروع وقدرتها على المنافسة: يتمثل التضخم بارتفاع أسعار المواد الأولية وكلفة العمل والآلات والاحتياجات المختلفة، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع تكاليف التشغيل والتكاليف الرأسمالية على حد سواء. وهنا تعترض هذه المشروعات مشكلة رئيسية وهي مواجهتها للمنافسة من المشروعات الكبيرة مما يمنعها ويحد من قدرتها على رفع الأسعار لتجنب أثر ارتفاع أجور العمالة وأسعار المواد الأولية. إن ارتفاع أسعار الأصول الثابتة سيؤدي إلى مزيد من الاقتراض ومزيد من التكاليف الأمر الذي يعزز من حدة ارتفاع تكلفة رأس المال المشار إليها سابقاً. يزداد تأثير ارتفاع معدلات التضخم على المشروعات الصغيرة والمتوسطة أثناء مراحل حياة المشروع الأولى.
4. التمويل: تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة صعوبات تمويلية بسبب حجمها (نقص الضمانات) وبسبب حداتها (نقص السجل الائتماني) وعليه، تتعرض المؤسسات التمويلية إلى جملة من المخاطر عند تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مراحل نموها (التأسيس، التشغيل، التطوير والاندماج). ونظراً لهذه المخاطر تتجنب البنوك التجارية توفير التمويل اللازم لهذه المشروعات نظراً لحرصهم على النقود المودعة لديها. إن الإجابة على التساؤل التالي: "لماذا يكون على المشروعات الصغيرة والمتوسطة أن تدفع أسعاراً فائدة وتقدم ضمانات أكبر من غيرها؟".
5. الإجراءات الحكومية والبيروقراطية: وهذه مشكلة متعاظمة في الدول النامية خصوصاً في جانب الأنظمة والتعليمات التي تهتم بتنظيم عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
6. الضرائب: يعتبر نظام الضرائب أحد أهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم. وتظهر هذه المشكلة من جانبين سواء لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث ارتفاع الضرائب وهي كذلك مشكلة للضرائب، نظراً لعدم توفر البيانات الكافية عن هذه المشروعات مما يضيق عمل جهاز الضرائب.

7. المنافسة: وأهم مصادر المنافسة هي المنتجات المستوردة ومنتجات المشروعات الكبيرة العاملة في نفس المجال.
8. ندرة الموارد الأولية: من حيث الندرة الطبيعية وعدم القدرة على التخزين وضرورة اللجوء إلى الاستيراد في بعض الأحيان ولما لتغيرات أسعار الصرف من تأثير.
9. عدم قدرتها على إتباع إستراتيجية تسويقية واضحة وشاملة بسبب ارتفاع تكاليف التسويق وبعض الأسباب المرتبطة بخصائص هذه المشروعات.
10. الدورة الاقتصادية: آثار الدورة التجارية تكون في حالة الانحدار أكثر عبثا على المشروعات الصغيرة لعدم توفر الاحتياجات الكافية؛ أما في حالة الازدهار فإن المشروعات الصغيرة تشهد نموا سريعا.
11. عدم ملائمة بعض التشريعات والقوانين.
12. قد تعاني المشروعات الإنتاجية والخدمية الصغيرة والمتوسطة من مشاكل تتعلق بجودة الإنتاج مما يؤثر في قدرتها التنافسية.

هذا ويمكن أن نجل أهم المعوقات السابقة بالبند الرئيسية التالية:

1. المعوقات التمويلية
  2. المعوقات المتعلقة بتوفير مدخلات الإنتاج ومنها:
    - عدم ملائمة المعروض من العمالة لاحتياجات بعض هذه المشروعات
    - صعوبة الحصول على المعلومات والتكنولوجيا
    - صعوبة الحصول على مدخلات الإنتاج بأسعار مناسبة وبشكل مستمر
    - صعوبة الحصول على المساحات والمواقع المناسبة
  3. المعوقات الخاصة بالتسويق ومنها:
    - قصور قنوات وشبكات التسويق
    - تكاليف التسويق
    - نقص المعلومات اللازمة للتسويق
    - ضعف علاقات التشابك
    - صعوبة الحصول على العقود التي تطرحها الدولة
    - انخفاض جودة المنتجات
  4. معوقات تتعلق بالبيئة التنظيمية والقانونية وتشمل:
    - معوقات تتعلق بدخول المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى السوق
    - معوقات اختيار المشروع المناسب وتقييمه بالطريقة المناسبة
    - معوقات التشغيل
    - معوقات النمو والتطور
    - جودة الوظائف (سيرد الحديث عنها لاحقاً)
  5. المعوقات الإدارية والمؤسسية، ومنها:
    - غياب المهارات الأساسية في إدارة الأعمال والمحاسبة،
    - عدم القدرة على الحصول على الخدمات الاستشارية والخدمات المساندة الأخرى في بعض الأحيان، وعدم الثقة بهذه الخدمات في أحيان أخرى.
    - لا تتمتع المشروعات الصغيرة ببعض المزايا التي تتمتع فيها المشروعات الكبيرة والتي تضمن لها سهولة الوصول إلى صانعي القرارات والسياسات، مما يفقدها القدرة على التأثير بهذه القرارات والسياسات.

تشير بعض الدراسات إلى تقسيم آخر للمعوقات التي تواجه الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن على سبيل المثال. وتلخص هذه الدراسات أهم المشاكل بما يلي: صعوبة الحصول على

التمويل، المناخ الاستثماري العام والتشريعات الحكومية، مشكلات تتعلق بالطلب المحلي والطلب الخارجي، إمكانية الحصول على الآلات والمعدات لا سيما إن لم تتوفر محلياً، عدم توفر القوى العاملة المدربة، ندرة الريادة والمعرفة التقنية والإدارية، مشكلات تتعلق بالتسويق، ومشكلات تتعلق بجودة المنتجات وقدرتها على المنافسة وتلبية رغبات الزبائن، وضعف قنوات الاتصال ونقل المعلومات<sup>32</sup>. أشارت دراسة ميدانية أخرى إلى أن أهم هذه المعوقات هي الضرائب، ارتفاع سعر الفائدة، ارتفاع أسعار المواد الأولية (التضخم)، والإجراءات الحكومية<sup>33</sup>. وتشير دراسة أخرى إلى أن قلة الدراسات المتخصصة والبيانات الكافية التي تلبي احتياجات الباحثين، ضعف التنسيق بين المؤسسات المعنية بهذه المشروعات، صعوبة تعامل هذه المشروعات مع المؤسسات الحكومية الرسمية، قلة الأيدي العاملة الماهرة والمدربة، ضعف القدرات التقنية والتكنولوجية وعدم المرونة وعدم توفر المهارات التسويقية تعتبر من أهم المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام والمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص<sup>34</sup>.

## 2.5 عوامل النجاح والفشل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة

- حتى يكتب النجاح لأي مشروع صغير أو متوسط عدد من العوامل والمقومات والتي من أهمها:
- توفر الروح الريادية لصاحب المشروع.
  - أن يكون صاحب المشروع قد اختار الفكرة الاستثمارية المناسبة وقام بتقييمها- إعداد دراسة جدوى- بطريقة علمية ودقيقة، واتخذ القرار الاستثماري الصحيح.
  - أن تكون مرحلة بناء المشروع قد نفذت بصورة علمية وسليمة بحيث تقلل من التعرض لمشاكل لاحقاً لا سيما أثناء مرحلة التشغيل.
  - أن يتم اختيار الأسلوب الإنتاجي المناسب ووفقاً للدراسة الفنية - أحد مكونات دراسة الجدوى التفصيلية.
  - توفر الكفاءة الإدارية والتي تتمثل بقدرة الإدارة على التجاوب والتأقلم مع التغيير في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات، وقدرتها على أحداث التغيير لصالح المشروع وأحداث التطور، وقدرتها في توفير الموارد المناسبة وخاصة اليد العاملة الماهرة للمشروع، وقدرتها على تخطيط وتنظيم ومراقبة سير العمل وتطوير العمليات، قدرتها على التنبؤ بمستقبل السوق ووضع آلية وسياسة مناسبة لتعزيز القدرة التنافسية.
  - توفر البيئة الاستثمارية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية المناسبة.
- أما أسباب الفشل فقد تكون عدم توفر المقومات السابقة. ويمكن أن نعزي فشل بعض المشروعات الصغيرة والمتوسطة لأسباب تتعلق بسوء الإدارة والقدرة الضعيفة على المنافسة. وتشير دراسة إلى أن من أهم أسباب فشل المشروعات الصغيرة والمتوسطة<sup>35</sup>:
- عدم كفاءة الإدارة: وذلك عندما يفتقر مالك المشروع إلى الخبرة أو المواصفات القيادية.
  - نقص الخبرة: حيث تعتبر الخبرة الحد الفاصل بين النجاح والفشل.
  - سوء الإدارة المالية: أي عدم توفر رأس المال الكافي لبدء المشروع، كما أن سوء الائتمان يؤدي إلى فشل المشروع.
  - الموقع غير الملائم: للموقع خاصيتين أساسيتين وهما التكلفة والمبيعات.
  - عدم القدرة على التحول: عند نمو العمل يتطلب أسلوباً جديداً في الإدارة، كما أنه يتطلب قدرات جديدة قد لا تتوفر عند المالك مما يؤدي إلى الفشل.

<sup>32</sup> أنظر في ذلك: أبو الهيجاء (1991)، مرجع سابق، ص 94-106.

<sup>33</sup> نادر مريان (1997)، معوقات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن: حالة المشروعات الصناعية الصغيرة، دراسات، المجلد 24، العدد 2.

<sup>34</sup> Al-Shaikh, F. 1997. Problems of Small Businesses in Jordan: The Case of Small Manufacturing Firms. *Dirasat*, 24(2): 543-552.

<sup>35</sup> إيهاب مقابلة وماهر المحروق (2006)، محددات النجاح والفشل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان الأردن.

### ثالثاً: المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والتشغيل في الدول العربية

في هذا الجزء سيتم مناقشة دور المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في التنمية والتشغيل في الدول العربية، والعوامل التي تؤثر في حجم هذا الدور. كما سيتم في هذا الجزء الإجابة على الأسئلة التالية:

- أ. ما هي أسباب البطالة في الدول العربية التي يمكن تجاوزها من خلال هذه المشروعات؟
- ب. ما هي أنواع البطالة التي يمكن أن نقلها من خلال هذه المشروعات؟
- ت. ما هي الخصائص التي تجعل منها أداة للتشغيل؟
- ث. كيف نعزز دور هذه المشروعات في التشغيل؟

### 3.1 المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة: حقائق وأرقام<sup>3736</sup>

تعتبر المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة النمط الغالب للمشروعات في الدول العربية:

1. جمهورية مصر العربية:
  - يبلغ عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر ( متضمنة المشروعات متناهية الصغر) أكثر من 2.5 مليون مشروع تمثل حوالي 99% من مشروعات القطاع الخاص غير الزراعي.
  - تساهم هذه المشروعات بحوالي 80% من الناتج المحلي الإجمالي.
  - تغطي نحو 90% من التكوين الرأسمالي.
  - تستوعب حوالي 75% من فرص العمل (حوالي ثلثي قوة العمل بالقطاع الخاص ككل، وحوالي ثلاثة أرباع قوة العمل بالقطاع الخاص غير الزراعي).
  - تساهم في خلق فرص العمل حيث يدخل 39 ألف مشروع جديد مجال الإنتاج سنوياً.
  - تساهم المشروعات الصناعية الصغيرة بنحو 13% من قيمة الإنتاج الصناعي والمنشآت المتوسطة 46% والمشروعات الكبيرة 41%<sup>38</sup>.
  - نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات المصرية لا يكاد يتجاوز 4%.
  - تمتلك قانون خاص بتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة بشكل عام، وصدر هذا القانون في العام 2004.

2. الجمهورية اللبنانية:
  - 94% من المشروعات هي مشروعات متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة وتوظف أقل من 10 عمال.
  - 86.4% من المشروعات (171379 مشروع) توظف أقل من 5 عمال (متناهية الصغر)، وحوالي 5.1% من المشروعات (10139 مشروع) توظف 5-9 عمال.
  - حوالي 86.4% من المشروعات - أي جميع المشروعات المتناهية الصغر) هي مشروعات فردية، و3.3% ذات مسئولية محدودة.

3. الجمهورية الجزائرية:
  - بلغ العدد الرسمي لهذه المنشآت الخاصة 806,296 منشأة أما النشاط الحرفي غير الزراعي فقد بلغ عدد مؤسساته 222,106 منشأة حرفية.
  - يبلغ عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحكومية بشكل عام حوالي 739 منشأة،
  - تبلغ نسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة من القطاع الصناعي 14% من مجمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة بينما يشكل قطاع التجارة والخدمات العدد الأعظم بنسبة تناهز 34% ويليه قطاع الحرف الذي يشكل 28% من عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

<sup>36</sup> لمزيد من التفاصيل حول مفهوم المشروعات في الدول العربية ومدى مساهمتها في التشغيل والنمو، والبيئة القانونية الخاصة بها، أنظر: منظمة العمل العربية، التقرير العربي الأول حول التشغيل والبطالة، المحور الرابع، 2008.

<sup>37</sup> تم كتابة هذا الجزء بالاعتماد على البيانات المتوفرة عن كل بلد. ويلاحظ عدم توفر المعلومات عن بعض الدول العربية.

<sup>38</sup> بنك التنمية الصناعية والعمال المصري، إدارة التخطيط والبحوث والتطوير الداخلي، المشروعات الصغيرة والمتوسطة بارقة أمل للاقتصاد المصري، آذار 2009.

- تشكل القوى العاملة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة ما نسبته 22% من عدد العاملين في الجزائر أي ما يقارب 1.252 مليون عامل وموظف وصاحب عمل حيث زادة هذه النسبة مقارنة مع العام 2005 بما يقارب 8.9% من حيث عدد الوظائف التي خلقتها المنشآت الصغيرة والمتوسطة أي 94.8 ألف وظيفة.
- تمتلك الجزائر عدد من القوانين المتخصصة في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث يعد قانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصادر في العام 2001 من ابرز القوانين حيث تناط مسؤولية تنفيذ جميع القوانين في الجزائر بوزارة الحرف والمؤسسات الصغيرة.

#### 4. دولة قطر :

- تشكل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دولة قطر 98% من عدد المنشآت بشكل عام حيث يبلغ عدد هذه المنشآت ما مقداره 24462 منشأة صغيرة ومتوسطة و يبلغ عدد المنشآت الكبرى 458 منشأة.
- تتوزع هذه المنشآت إلى متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة حيث يبلغ عدد المنشآت متناهية الصغر 16702 منشأة أي ما نسبته 68.3% من عدد المنشآت، اما المنشآت الصغيرة فتبلغ نسبتها 30%، والمنشآت المتوسطة 1.8% من عدد المنشآت.
- تبلغ نسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة من القطاع الصناعي 12% من مجمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بينما يشكل قطاع التجارة والخدمات العدد الأعظم بنسبة تناهز 48% و يلبه قطاع الخدمات الذي يشكل 22% من عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة في قطر أما النسب الأخرى فتتوزع بين القطاعات الأخرى سواء الإنشاءات أو الزراعة.
- تتوزع القوى العاملة وفق حجم المنشآت إلى 47% في المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، و53% في المنشآت الكبيرة أي ما يقارب 156799 عامل وموظف وصاحب عمل.
- لا يوجد لدى دولة قطر قوانين أو هيئات متخصصة في تنمية أو دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل رسمي أو برامج دولة وتخضع جميع المنشآت بشكل عام إلى نفس القوانين.

#### 5. سلطنة عمان:

- تشكل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في السلطنة ما حجمه 97.98% من عدد المنشآت بشكل عام حيث يبلغ عدد هذه المنشآت ما مقداره 8171 منشأة صغيرة ومتوسطة و يبلغ عدد المنشآت الكبرى 165 منشأة .
- تتوزع هذه المنشآت إلى متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة حيث يبلغ عدد المنشآت متناهية الصغر 6430 منشأة أي ما نسبته 81% من عدد المنشآت أما المنشآت الصغيرة فتبلغ نسبتها 13% والمنشآت المتوسطة 6% من عدد المنشآت.
- تتوزع القوى العاملة في عمان وفق حجم المنشآت كما يلي 46% في المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة و54% في المنشآت الكبيرة.

#### 6. المملكة العربية السعودية:

- تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة 90% من إجمالي المشروعات في المملكة.
- توظف لا يقل عن 35% من القوى العاملة.

#### 7. دولة الكويت:

- يشكل هذا القطاع ما يقرب من 90% من المؤسسات الخاصة العاملة، ويضم عمالة وافدة تقدر بنحو 45% من قوة العمل، وعمالة وطنية بنسبة تقل عن 1%.

#### 8. الجمهورية اللبنانية:

- تشكل هذه المؤسسات أكثر من 95% من إجمالي المؤسسات، وتساهم بنحو 90% من الوظائف.

9. دولة الإمارات :
- تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة نحو 94.3% من المشروعات الاقتصادية في الدولة، وتوظف نحو 62% من القوة العاملة، وتساهم بحوالي 75% من الناتج الإجمالي للدولة.

10. الجمهورية اليمنية:
- ساهمت هذه المشروعات بنحو 96%، من الناتج المحلي الإجمالي في اليمن عام 2005.

11. المملكة الأردنية الهاشمية:
- بلغ عدد المنشآت العاملة في الاقتصاد عام 2007 حوالي 141677 منشأة، 89.1% منشآت متناهية الصغر، 9% صغيرة، 1.6% متوسطة، 0.3% كبيرة (أنظر الجدول رقم (7)).
  - توزيع العاملين حسب حجم المنشأة يشير إلى أن 38% يعملون في المنشآت المتناهية الصغر، 17% في المنشآت الصغيرة، 15% في المتوسطة، أما الباقي 30% في المنشآت الكبيرة.
  - ارتفع عدد المنشآت من 117,409 منشأة عام 2000 إلى 141,228 عام 2004 وبنسبة نمو تصل إلى 20%. وقد رافق هذه الزيادة في عدد المنشآت زيادة في عدد القوى العاملة المشتغلة في تلك المنشآت وبنسبة 31%، حيث كان عدد العاملين في تلك المنشآت في العام 2000 بحدود 360 ألف عامل. ويلاحظ من ذلك بأن ما يقارب من 42% من هذه الفرص الوظيفية تم إيجادها من خلال المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة .

جدول رقم ( 7 )  
توزيع المشروعات القائمة والقوى العاملة حسب الحجم والقطاع في الأردن

القطاع	حجم المنشأة	المنشآت		العاملين	
		العدد	%	العدد	%
الصناعي	الميكروية	15948	76.6	35827	21.4
	الصغيرة	3922	18.9	33744	20.2
	المتوسطة	728	3.5	29538	17.6
	الكبيرة	208	1	68277	40.8
	المجموع	20806	*14.7	167386	27.7
الانشاءات	الميكروية	824	46	1827	7.4
	الصغيرة	725	40.5	7646	31
	المتوسطة	213	12	8473	34.4
	الكبيرة	27	1.5	6679	27.2
	المجموع	1789	*1.3	24625	4.1
تجارة الجملة والتجزئة	الميكروية	78397	95.4	129269	58
	الصغيرة	3320	4	25185	11.3
	المتوسطة	400	0.5	13096	5.9
	الكبيرة	47	0.1	55506	24.8
	المجموع	82164	*58	223056	37
الخدمات	الميكروية	31026	84	60152	31.9
	الصغيرة	4790	13	38944	20.6
	المتوسطة	936	2.5	36895	19.6
	الكبيرة	166	0.5	52465	27.9
	المجموع	36918	*26	188456	31.2
	المجموع	141677	100	603523	100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، 2006، التقرير السنوي.  
\* هذه الأرقام تمثل حصة كل قطاع من إجمالي عدد المنشآت.

- يبلغ متوسط عدد العاملين في المنشأة في قطاع المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة 3 عاملين لكل منشأة بحد متوسط. في حين أن متوسط عدد العاملين في المنشآت الكبيرة بحدود 400 عامل. وهذا الرقم كما هو واضح خارج إمكانيات العدد الكبير من الراغبين بتنفيذ مشروعاتهم الخاصة.

### 3.2 أسباب البطالة في الدول العربية والمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة:

في هذا الجزء سيتم مراجعة الأسباب الرئيسية للبطالة في الدول العربية والتي ورد ذكرها في الفرع (1.2) من الجزء الأول من الدراسة وفرز أهم الأسباب التي يمكن معالجتها بالمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

1. السبب: عدم إقبال الشباب على العمل المهني والأعمال الحرة وانتشار ثقافة العيب بين بعض الأفراد: فهناك عدد كبير من العاطلين عن العمل الأردنيين لا يعملون في بعض الأعمال مثل الزراعة و البناء و التنظيف.

وفي هذا المجال يمكن العمل دمج هذه الفئة في الاقتصاد من خلال توجيههم لإقامة مشروعات صغيرة ومتوسطة يكونوا هم أصحابها ومدرائها يجب العمل على ما يلي:

- العمل على توعية الشباب بشتى الطرق بالواجب الديني والوطني الذي ينطوي على ضرورة العمل لخدمة النفس والعائلة والدين والوطن.
- برامج التوعية بأهمية العمل الريادي والمهني في رفع المستوى المعيشي.
- برامج تدريبية لزيادة الثقافة الائتمانية لدى العاطلين عن العمل.
- توجيه برامج التعليم نحو التعليم المهني.
- تشجيع العمل الحر وعرض قصص النجاح.
- إعطاء معلومات عن الفرص الموجودة في السوق، والتدريب على اكتساب المهارات المهنية والحصول على رأس المال.
- تشجيع المؤسسات المالية على تقديم قروض وخدمات مالية أخرى بأسعار فائدة معقولة مع مراعاة عملية التدرج بحيث يتم البدء بسعر مدعوم، ثم سعر فائدة مقبول ومن ثم سعر الفائدة السائد في السوق.
- تيسير التعلم وتبادل الخبرات بين الممارسين الذين يساندون تنمية مشروعات الشباب الرائدة والمشروعات الفردية الصغيرة.
- رأس المال المغامر
- تشجيع الابتكار والمبادرات الفردية والجماعية.

إن المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ما هي إلا ترجمة عملية للأفكار الريادية والمبادرات الفردية والجماعية التي يتبناها الرياديون. إن إنشاء هذه المشاريع وإدارتها يخلص فئة الشباب من فكرة ثقافة العيب -الخاطئة أصلاً- كونه سيصبح مدير ومالك ومنتج في ذات الوقت. إن هذه المشروعات هي المجال الأفضل للعمل المهني وتشجيعه. وعليه هناك مجموعة من المبادرات والبرامج المطلوب تطبيقها لزيادة إقبال الشباب على العمل المهني ومواجهة ثقافة العيب في هذا المجال.

2. السبب: تطبيق سياسات الانفتاح الاقتصادي في العديد من الدول العربية وما صاحبها من تطبيق لبرامج الخصخصة (البطالة الناجمة عن عملية الخصخصة):

- برامج دعم المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال استغلال جزء ولو بسيط من عوائد الخصخصة، على أن يتم ذلك بأسلوب ممنهج وقائم على أسس تمنع من انتقال جزء من القوة العاملة إلى قوة متعطلة. وقد يتم ذلك من خلال:
- تخصيص جزء من عائدات الخصخصة لتأهيل هؤلاء العاملين من خلال التدريب.



- تخصيص جزء من عائدات الخصخصة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
  - تشجيع الفئة الذين يتم التخلي من العمال على إقامة مشاريع إنتاجية متناهية الصغر أو صغيرة أو متوسطة من خلال تقديم الدعم الفني أو المالي (التمويل).
  - حث هؤلاء العمال على الاستفادة من خبراتهم في إقامة مشاريع مكملة للمشروع الذي كانوا يعملون فيه وتم خصصته.
  - حث هؤلاء العمال على استخدام تعويضاتهم لأغراض إنتاجية وليس استهلاكية.
  - استحداث برامج تأهيل وتدريب لهؤلاء العمال من أجل إعادة دمجهم في نفس القطاع أو قطاعات أخرى المحتاج لهم.
  - برامج التدريب والتأهيل الموجهة لبعض القطاعات التي تتشابه مع القطاع أو المؤسسة التي تم خصصتها، ويكون ذلك من خلال تشجيع فكرة التشبيك سواء كانت أمامية أم خلفية وذلك من خلال مشروعات متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة.
- عند إعادة هيكلة المؤسسات التي يتم تخصيصها يجب أن تكون على أسس مدروسة، حيث أن الهيكلة الإدارية لا تعني بالضرورة التخلي عن العمال، وإنما تعني ضرورة العمل على توظيف قوة العمل من خلال هيكلة عمليات الإنتاج وليس الهيكلة الإدارية.

المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة هي أحد الحلول للبطالة الناتجة عن الخصخصة إذا ما تم استخدام جزء من عوائدها لتمكين العمالة التي يتم التخلي عنها من دخول هذا القطاع كمالك ومدير للمشروع وكمنتج في ذات الوقت. وبالاعتماد على خبراتهم في المؤسسة الأم يمكن الاستفادة من التشابك مع هذه المؤسسة من خلال إقامة مشاريع مكملة لها. ما سبق يحتاج إلى إعادة تأهيل العمالة التي يتم التخلي عنها من خلال التدريب.

3. السبب : تراجع الدور الحكومي كموظف رئيسي ومباشر، فقد أصبحت الحكومات العربية غير قادرة على التوسع في التشغيل في مؤسساتها غير الإنتاجية، لا سيما وان لعب هذا الدور يزيد من البطالة المقنعة ويخلق روح الاتكال والتكاسل لدى بعض العاطلين عن العمل بانتظار الوظيفة الحكومية.

وهنا تستطيع الحكومة القيام بما يلي:

- برامج توعية بأهمية العمر الخاص والعائد الاقتصادي والاجتماعي للمشاريع الخاصة سواء كانت صغيرة أو متوسطة.
- تحسين جودة الوظائف في المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يقلل من التسارع إلى الوظائف الحكومية قليلة الأجر من خلال تطوير التشريعات والأنظمة.
- برامج لتقديم الدعم الفني والمالي في كافة مراحل عمر المشروع: مرحلة التأسيس والبناء والتطوير.
- توجيه برامج وخطط التعليم نحو التعليم المهني بشكل تدريجي.
- توجيه مخصصات التشغيل للفئة التي قد تدخل ضمن البطالة المقنعة إلى مخصصات لدعم إقامة مشاريع جديدة لهم.

إن تخلي الحكومة عن خلق المزيد من فرص العمل غير المنتجة (البطالة المقنعة) شيء جيد ولكن لا بد أن يرافقه إعادة توجيه بعض المخصصات المالية لتوجيه فئة من العاطلين عن العمل إلى مجالات منتجة بدل من دخول البطالة المقنعة. لا يتحقق ذلك إلا من خلال توجيههم نحو المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. إن مجموع تكاليف توظيف عامل واحد في القطاع الحكومي -ضمن البطالة المقنعة وغير منتج- يكفي لتمويل إقامة مشروع إنتاجي لهذا العامل، مع ملاحظة أن هذه المدفوعات تدفع لمرة واحدة، بينما الوظيفة الحكومية تحتاج إلى دفعات مستمرة على شكل رواتب ومدفوعات أخرى.

4. السبب: التوزيع غير الأمثل للموارد المحلية: استنزاف معظم الموارد العربية خلال حقبة ازدهار أسعار النفط في الإنفاق لغايات غير إنتاجية مع وجود توزيع غير متوازن جغرافيا لهذه الموارد. على الحكومات أن تعمل على توزيع مكنسيات التنمية على كافة المناطق والأقاليم في الدولة بشكل عادل، وذلك من خلال العمل على توفير البنية التحتية اللازمة والمشجعة لإقامة المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وضرورة العمل على استخدام جزء من الموارد المالية في أوقات الطفرة لدعم إقامة المشروعات الجديدة وتنمية وتطوير المشروعات القائمة. وبهذا تكون الحكومات قد ساهمت في مواجهة مشكلة البطالة كبدل عن الدور التقليدي. ويعتبر كثير من الخبراء إن المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة هي أحد وسائل تحسين العدالة في توزيع الدخل وتوزيع مكنسيات التنمية.

إن التركيز الحاصل على العاصمة والمدن الرئيسية في توزيع الموارد في كثير من الدول العربية يؤدي إلى تركيز البنية التحتية في هذه المدن يؤدي إلى خلل في توزيع المشروعات الإنتاجية بأحجامها المختلفة، وهذا بدوره يؤدي إلى خلل في توزيع الدخل ويزيد المناطق الفقيرة غير المدخومة فقراً. إن دعم هذه المشروعات وتشجيع إقامتها يخلق المزيد من فرص العمل ويزيد من العدالة في توزيع مكنسيات التنمية وتوزيع الدخل ويعالج الخلل الناجم عن النمو غير المتوازن والخلل في توزيع الموارد المالية وقت الطفرة.

5. السبب : ضعف التوجه إلى المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة: عدم إعطاء القدر الكافي من الاهتمام لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال خلق البيئة المناسبة.

وهنا لا بد من ملاحظة أن من أسباب البطالة في الوطن العربي هو عدم منح الاهتمام الكافي والتوجه للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وعليه فإن أي سياسة لمواجهة البطالة في الدول العربية يجب أن لا تخلو من تشجيع ودعم تطوير هذه المشروعات. وهذا ممكن من خلال:

- تعزيز دور المصارف في تمويل المشروعات.
- الحد من تعقيد الإجراءات اللازمة لتأسيس المشروع.
- تقليل التكاليف الإدارية اللازمة لتأسيس المشروع.
- برامج تدريب وتأهيل لأصحاب المشروعات القائمة أو المشروعات قيد التأسيس.
- برامج توعية وورش عمل تبين أهمية قطاع المشروعات على المستوى الكلي والجزئي واثار هذا القطاع الاقتصادي والاجتماعي.

إذا كان احد أسباب البطالة في الدول العربية هو ضعف الاهتمام والتوجه نحو هذه المشروعات، فإن الحل يكمن في عكس السبب أي ضرورة الإيمان بأن هذه المشروعات هي أهم ركائز مواجهة البطالة في الدول العربية والعمل ضمن هذا النطاق، والتجارب والحقائق والأرقام تثبت ذلك. وهذا يحتاج إلى تضافر جهود العاطلين عن العمل (الريادة والمبادرة) والحكومة (تشريعات وقوانين مساعدة)، القطاع الخاص (مؤسسات التمويل) والمؤسسات الدولية (الدعم المالي والفني).

6. السبب: تدني مستوى الروح الريادية وحب المبادرة بين الأفراد وغياب الأفكار التي تزيد من المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وبالتالي تزيد من فرص العمل.

وهنا لا بد من:

- العمل على تعزيز الروح الريادية لدى العاطلين عن العمل ابتداء من المراحل التعليمية الأولى.
- تشجيع المبادرات الشخصية وتبنيها.
- برامج توعية بأهمية الريادية والعمل الحر وبأهمية وفوائد تأسيس مشروع خاص.

- الخرائط الاستثمارية.
- استهداف العاطلين عن العمل في أماكنهم

إن الإنجازات والمشاريع الكبيرة والهائلة تبدأ بفكرة صغيرة رائدة يتم ترجمتها على أرض الواقع إلى كيان قانوني ومشروع منتج أي إلى مشروع إنتاجي أو خدمي بالحجم المناسب. هذا كله ينطوي على خلق المزيد من فرص العمل ويقل البطالة. وعليه، فإنه الحث على الريادة وتشجيعها يعني المزيد من الأفكار والمبادرات ومزيد من المشروعات ومزيد من التشغيل.

### 3.3 أنواع البطالة والمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

وفي هذا الجزء سيتم بيان كيف للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أن تقلل من حدة بعض أنواع البطالة المنتشرة في الدول العربية.

1. البطالة الهيكلية: يمكن استخدام هذه المشروعات في الحد من هذا النوع من البطالة من خلال:
  - الاستفادة من الروابط الأمامية والخلفية (التشابك) للقطاعات الرائدة من خلال تشجيع إقامة مشروعات متناهية الصغر أو صغيرة أو متوسطة مكتملة للمشروعات العاملة في هذه القطاعات. فعلى سبيل المثال، إذا كان القطاع الصناعي هو القطاع الرائد وهناك ارتفاع في معدل البطالة لدى العمالة الزراعية، يمكن توجيه جزء من هذه العمالة نحو إقامة مشروعات زراعية وغير زراعية صغيرة أو متوسطة مكتملة للقطاع الصناعي - الذي يشهد فترة من الازدهار في هذه المرحلة- تزوده بالمواد الأولية التي يحتاجها وتستفيد بدورها من النمو الحاصل فيه.
  - يجب العمل على إعادة توجيه جزء من العاملة العاطلة عن العمل نتيجة لأسباب تتعلق بهيكل وتركيبية الاقتصاد نحو القطاعات التي تحتاج إلى عمالة مؤهلة وهناك طلب متزايد على إنتاجها.
  - تشجيع عملية التنمية المتوازنة ومعالجة أي خلل من خلال توجيه هذه المشروعات إلى القطاع الذي يعاني من تراجع في أهميته النسبية في الإنتاج والتشغيل.
  - الخرائط الاستثمارية تساعد بشكل كبير في اختيار المشروعات الأكثر جدوى.

مزيد من المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في القطاعات الأقل نمواً يعني مزيد من النمو المتوازن. لا بد من الاستفادة من الروابط الأمامية والخلفية مع القطاع الرائد من خلال إقامة مشاريع مكتملة له وبمختلف الأحجام، بحيث تستفيد هذه المشروعات من منتجاته أو تزوده بالمواد الأولية اللازمة (عملية التشبيك).

2. البطالة الموسمية: يمكن استخدام هذه المشروعات في الحد من هذا النوع من البطالة من خلال:
  - تشجيع إقامة مشروعات بمختلف الأحجام تحافظ على استمرارية الخدمة أو السلعة في غير موسمها لحين بداية الموسم القادم.
  - تسهيل فرصة الحصول على فرصة عمل خارج الموسم
  - تشجيع إقامة المشروعات المكتملة للمشروعات الموسمية. فعلى سبيل المثال، فإن العاملين في القطاع الزراعي والمنتجات الزراعية الموسمية يمكن أن يكملوا العمل من خلال مشروعات صغيرة ومتوسطة تستفيد من المنتجات الزراعية مثل إقامة مشروعات لتعليب أو تغليف بعض المنتجات الزراعية، صناعة المربى... وغيرها.
  - تشجيع فكرة المزرعة المتكاملة والتمويل الريفي وفكرة التشبيك ليمتد التخلص من موسمية الإنتاج.

إن تنوع مجالات عمل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وما تمتاز به من مرونة وقدرة على التكيف، وما تمتاز به من روابط أمامية وخلفية في شتى مجالات الإنتاج يجعل منها حل أمثل لمواجهة البطالة الموسمية في الدول العربية. ولكن هذا يحتاج إلى تخطيط ممنهج ورغبة من العامل نفسه.

3. **البطالة المقنعة:** يمكن استخدام هذه المشروعات في الحد من هذا النوع من البطالة من خلال:
- توجيه العمالة الزائدة (البطالة المقنعة) نحو العمل الحر وذلك من خلال برامج التوعية والتدريب المخصصة التي تبرز أهمية العمل المنتج والحر.
  - إبراز الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات والأفكار الصغيرة مقارنة بعوائد الوظيفة الحكومية.
  - يمكن إعادة توجيه مخصصات الرواتب والأجور من النفقات الجارية إلى صندوق يستخدم لدعم إقامة وتطوير المشروعات الصغيرة. إن تكلفة توظيف احد العاطلين عن العمل لمدة سنة واحدة تزيد في كثير من الأحيان عن تكلفة إقامة مشروع متناهي الصغر أو صغير.
  - يجب العمل على تحسين جودة الوظائف في المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لتقليل الفجوة بينها وبين جودة العمل في الوظائف الحكومية. قد يساعد ذلك في التوجه نحو هذه المشروعات وزيادة التشغيل وتقليل العبء عن الحكومة.
  - توجيه مخصصات التشغيل للفتة التي قد تدخل ضمن البطالة المقنعة إلى مخصصات لدعم إقامة مشاريع جديدة لهم.

المشروعات الإنتاجية أو الخدمية المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المدرة للدخل والتي تضمن للباحث عن عمل مناسب وجوده عالية ويدخل أعلى، هي الوسيلة الأمثل التي تجعله أقل ميولاً إلى الوظيفة الحكومية -البطالة المقنعة- ذات الأجر المحدود والتي تقيد به بأوقات عمل طويلة وتخضعه لسيطرة مديره. أما المشروع الخاص فهو ملكه ويديره بنفسه. خصائص هذه المشروعات والتي من أهمها تدني رأس المال المطلوب وانخفاض تكلفة خلق فرصة عمل مقارنة بتكلفة خلق وظيفة حكومية يزيد من أهميتها في هذا المجال. إن مجموع تكاليف توظيف عامل واحد في القطاع الحكومي -ضمن البطالة المقنعة وغير منتج- يكفي لتمويل إقامة مشروع إنتاجي لهذا العامل، مع ملاحظة أن هذه المدفوعات تدفع لمرة واحدة، بينما الوظيفة الحكومية تحتاج إلى دفعات مستمرة على شكل رواتب ومدفوعات أخرى.

#### 4. البطالة الدورية:

- المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي الحل الأمثل لمواجهة هذا النوع من البطالة، فهي أكثر المشروعات مرونة وقدرة على التكيف مع الظروف الاقتصادية، وتستمد هذه القدرة من خصائصها التي سبق الإشارة إليها في البند (2.2) من الجزء الثاني.

يمكن إدراك دور هذه المشروعات في التعامل مع البطالة الدورية من خلال مراجعة التطورات التي تبعت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية مؤخراً، حيث يلاحظ أن معظم الوظائف التي فقدت كانت في المشاريع الكبيرة، بينما كانت المشروعات الصغيرة والمتوسطة الأقل تأثراً نسبياً وذلك بسبب مرونتها وقدرتها على التكيف.

#### 3.4 قدرة المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على النمو: العلاقة بين الحجم والنمو<sup>39</sup>

سوف يتم من خلال هذا الجزء التعرف على العلاقة التي تربط بين حجم المنشأة مقاساً بعدد العمال وقدرة هذه المشروعات على النمو. وقد جرت العادة على قياس هذه العلاقة من خلال قانون ونموذج إحصائي يعرف باسم قانون جبرت Gibrat's Law. حيث تم اختبار هذا القانون من خلال أسلوبيين رئيسيين هما مصفوفات التحول أو الانتقال Transition Matrix والنموذج الإحصائي القياسي.

<sup>39</sup> Al-Mahrouq M., (2004) "Size and Firm Growth in Manufacturing Sector in Jordan".

وفيما يتعلق بعينة الدراسة فقد تم استخدام بيانات 286 شركة صناعية مسجلة في غرفة صناعة الأردن وعدد العاملين فيها أقل من 300 عامل خلال الفترة 2000-2004 على شرط أن تكون بيانات تلك المنشآت متوفرة بصورة كاملة خلال فترة الدراسة.

## 1. مصفوفة التحول: Transition Matrix

تعتبر مصفوفة التحول من الوسائل المستخدمة لاختبار وتوزيع حجم المشروع خلال بداية ونهاية فترة الدراسة. وقد سبق استخدامه من قبل العديد من الدراسات السابقة لاختبار مدى صلاحية قانون جبرت. حيث أن انتقال المشروع من فئة إلى فئة أخرى تكون نتيجة لنمو هذا المشروع. وفي حال فاعلية قانون جبرت يكون احتمال أو فرصة انتقال المشروع من فئة إلى الفئة التي تليها وتليها متساوية على الأغلب. والجدول (8) يوضح هذه العلاقة، حيث أن الصف فيه يبين حجم الفئة في عام 2000 والعمود يوضح حجمها في عام 2004. ويلاحظ من الجدول (8) أدناه بأن المنشآت الأصغر لديها القدرة على التوسع والانتقال من فئة إلى أخرى مما يعني توظيفها لمزيد من الأيدي العاملة وقدرتها على خلق فرص العمل. ويلاحظ من خلال محور هذا الجدول تركيز المنشآت كلما زاد حجمها لتبقى في نفس المستوى. وعليه كلما صغر حجم المشروع كلما كان لها القدرة على إيجاد المزيد من فرص العمل كما هو موضح في الجدول أدناه.

الجدول (8) مصفوفة التحول								
فئة حجم المنشأة	1	2	3	4	5	6	7	8
1	85.6	10	2.2	1.1	0	0	1.1	0
2	43.2	43.2	11.4	2.2	0	0	0	0
3	20.6	14.7	44.1	8.8	8.8	3	0	0
4	13.8	6.9	10.3	44.8	6.9	13.9	3.4	0
5	5.9	0	5.9	23.5	41.2	23.5	0	0
6	0	2.4	7.1	4.8	9.5	54.8	19	2.4
7	0	0	0	0	6.25	12.5	75	6.25
8	0	0	0	0	0	0	7	93

(1 = 1 thru 4) (2 = 5 thru 9) (3 = 10 thru 14) (4 = 15 thru 19) (5 = 20 thru 24) (6 = 25 thru 49) (7 = 50 thru 99) (8 = 100 thru 300)

## 2. النموذج القياسي:

نظراً لاعتماد مصفوفة التحول على الطريقة التي يتم من خلالها توزيع فئات المنشآت، يتم اللجوء إلى النموذج القياسي لاختبار العلاقة بين الحجم والنمو ومدى فاعلية قانون جبرت. حيث يتم قياس هذه العلاقة من خلال تقدير العلاقة اللوغاريتمية الخطية التالية وفقاً لما أوضحه (Chesher 1979):

$$\ln S_{it} = \alpha + \beta \ln S_{it'} + \varepsilon_{it}$$

حيث يمثل الطرف الأيسر في المعادلة عدد العاملين في المشروع في نهاية الفترة الزمنية في حين أن الطرف الآخر يمثل عدد العاملين في بداية تلك الفترة وهي عام 2000. في حين أن معلمة النموذج وهي  $\beta$ .

إذا كانت قيمتها مساوية للواحد الصحيح فهذا يعني أن قانون جبرت كفاء وفعال مما يعني أنه لا يوجد علاقة بين حجم المنشأة ونموها. ولكن إذا كانت  $\beta$  أقل من 1 فهذا يعني أن المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة لديها قدرة على النمو بصورة أكبر من نظيراتها وإذا كانت أكبر من 1 فالعكس صحيح تماماً وكانت المعادلة الخاضعة للتقدير كما يلي:

$$\ln EMP_{i04} = \alpha + \beta \ln EMP_{i00} + \varepsilon_{i04}$$

حيث أن:

$\ln EMP_{04}$ : عدد العاملين في المنشأة خلال العام 2004.

$\ln EMP_{00}$ : عدد العاملين في المنشأة خلال العام 2000، و  $\alpha$ ،  $\beta$ : معالم النموذج.

وكانت نتيجة التقدير لهذا النموذج على منشآت القطاع الصناعي بصورة كلية وكذلك على مستوى قطاعاته الفرعية وفقاً لما هي موضحة في الجدول (9) التالي:

الجدول (9) نتائج التحليل الإحصائي للعلاقة بين حجم المشروع والنمو					
Code	2 digit Industry	Const	$\beta$	t.-stat	Total Obs.
	All Plants	0.068	0.941	33.79	286
11	Leather and allied products	0.221	0.942	10.92	20
12	Health and medical products	0.319	0.955	16.29	20
13	Rubber and plastic products	0.103	0.967	6.67	20
14	Chemical products	0.287	1.036	12.29	20
15	Perfume and accessories products	0.486	0.853	6.32	20
16	Engineering products	0.182	1.013	11.983	20
17	Wood products	0.035	0.951	9.23	20
18	Construction products	0.376	0.669	4.48	20
19	Printing, and paper products	0.421	0.977	10.74	20
20	Food products and beverages	0.217	1.131	9.55	20
21	Wearing apparel and dressing products	0.284	0.835	7.95	20
22	Coverage products	0.367	1.109	8.19	20
23	Agricultural products	0.644	0.740	3.96	20
24	Basic metals industries	0.163	1.035	12.13	6
25	Information technology and communication products	0.762	0.603	3.79	20

The t-statistics report whether the estimated  $\beta$  coefficient is significantly different from unity or not.

### 3.5 المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وبيئة الأعمال

يهدف هذا الجزء إلى عرض واقع مؤشرات البيئة الاستثمارية وبيئة الأعمال في بعض الدول العربية وذلك حسب البيانات المتوفرة عن هذه الدول. وقد تم الحصول على البيانات من التقارير الصادرة عن البنك الدولي<sup>40</sup>. الجداول رقم (10) و(11) يعرضان أهم مؤشرات القيام بالأعمال.

ومن أهم مؤشرات القيام بالأعمال ما يلي:

1. المؤشرات التي تتعلق بتأسيس مشروع ما وتشمل: عدد الإجراءات اللازمة، الوقت اللازم بالأيام وتكلفة تأسيس مشروع كنسبة من متوسط الدخل الفردي.
2. مؤشرات تتعلق بمدى سهولة تسجيل مشروع وتشمل: عدد الإجراءات اللازمة والوقت اللازم لتأسيس مشروع.
3. مؤشرات تتعلق بترخيص وبناء المشروع وتشمل عدد الإجراءات اللازمة والوقت اللازم للبناء.
4. مؤشرات تتعلق بعملية الحصول على العمال وتوظيفهم.
5. مؤشرات تتعلق بإنفاذ العقود وتشمل عدد الإجراءات اللازمة والوقت اللازم.
6. مؤشر حماية المستثمر.

وقد تم مقارنة هذه المؤشرات في الدول العربية مع مثيلاتها في كل من العالم وأوروبا وإسرائيل وتركيا. وقد تم الإشارة إلى الدول التي تمتلك أفضل مؤشر باللون الأسود. ويمكن مقارنة هذه القيمة مع القيم مؤشرات الدول غير العربية.

<sup>40</sup> The World bank, World Development Indicators, 2009, PP:278-280.

جدول رقم (10)  
 مؤشرات بيئة الأعمال في بعض الدول العربية  
 Business Environment: Doing Business Indicators

تراخيص الإنشاءات Construction Permits		التسجيل Registration		تأسيس مشروع Starting a Business		الدولة	
عدد الإجراءات اللازمة للبناء/الأيام	الوقت اللازم	عدد الإجراءات اللازمة الوقت اللازم/أ يام	التكلفة % متوسط الدخل	الوقت اللازم/ أيام	عدد الإجراءات اللازمة		
240	22	51	14	10.8	24	14	الجزائر
249	28	72	7	18.3	7	6	مصر
215	14	8	5	150.7	77	11	العراق
122	18	22	8	60.4	14	10	الأردن
104	25	55	8	1.3	35	13	الكويت
211	20	25	8	87.5	11	5	لبنان
163	19	47	8	10.2	12	6	المغرب
242	16	16	2	3.6	14	7	عمان
125	18	2	2	14.9	12	7	السعودية
271	19	9	6	50.8	39	10	السودان
128	26	19	4	18.2	17	8	سوريا
84	20	39	4	7.9	11	10	تونس
125	21	6	3	13.4	17	8	الإمارات
199	21	63	7	69.1	49	11	فلسطين
107	13	19	6	93.0	13	7	اليمن
222	18	72	6	47.1	38	9	العالم
190	14	69	6	5.9	17	7	أوروبا
235	20	144	7	4.4	34	5	إسرائيل
188	25	6	6	14.9	6	6	تركيا

Source: The World bank, World Development Indicators, 2009, PP:278-280.

- الجدول رقم (12) والجدول (13) يبينان أهم مؤشرات بيئة الأعمال بناء على المعلومات المستقاة من مسح المؤسسات. ومن هذه المؤشرات:
1. مؤشرات تتعلق باللوائح والضرائب وتشمل الوقت اللازم للتعامل مع المسؤولين كنسبة من الوقت المخصص للإدارة و متوسط عدد المقابلات مع مندوب الضرائب .
  2. مؤشرات تتعلق بالتراخيص وتشمل الوقت اللازم للحصول على التراخيص.
  3. مؤشرات تتعلق بالفساد وتشمل نسبة المؤسسات التي تدفع مدفوعات غير رسمية.
  4. مؤشرات تتعلق بالجريمة وأثرها على المؤسسات وتشمل قيمة خسارة نتيجة الجريمة كنسبة من المبيعات.
  5. مؤشرات أخرى مثل:
    - نسبة المؤسسات التي لا تعلن كل مبيعاتها لأغراض الضرائب
    - نسبة المؤسسات التي تساهم في ملكيتها أثنى
    - نسبة المؤسسات التي تساهم في ملكيتها أثنى
    - نسبة المؤسسات التي تستخدم قروض بنكية لتمويل الاستثمار
    - نسبة المؤسسات التي تقدم تدريب

جدول رقم ( 11 )

Business Environment: Doing Business Indicators مؤشرات بيئة الأعمال في الدول العربية					
الدولة	توظيف العمال Employing Workers مؤشر صعوبة التوظيف Rigidity of Employment Index (0-100 least to most rigid	إنفاذ العقود Enforcing Contracts		حماية المستثمرين Protecting Investors مؤشر الكشف Disclosure index (0-10 least to most disclosure)	أغلاق المشروع Closing a Business الوقت اللازم للإفلاس/السنة Time to Resolve insolvency- years
		عدد الإجراءات	الوقت اللازم /أيام		
الجزائر	48	47	630	6	2.5
مصر	27	42	1010	8	4.2
العراق	38	51	520	4	-
الأردن	30	39	689	5	4.3
الكويت	13	50	566	7	4.2
لبنان	25	37	721	9	4
المغرب	63	40	615	6	1.8
عمان	24	51	598	8	4
السعودية	13	44	635	8	1.5
السودان	36	53	810	0	-
سوريا	34	55	872	6	4.1
تونس	49	39	565	0	1.3
الإمارات	13	50	607	4	5.1
فلسطين	31	44	700	6	-
اليمن	33	37	520	6	3.0
العالم	33	38	613	5	3.0
أوروبا	44	31	591	6	1.4
إسرائيل	24	35	890	7	4.0
تركيا	38	35	420	9	3.3

Source: The World bank, World Development Indicators, 2009, PP: 278-280.

جدول رقم ( 12 )

Business Environment: Enterprise Survey مؤشرات بيئة الأعمال في الدول العربية: مسح المؤسسات						
الدولة	السنة	اللوائح والضرائب Regulations and Tax		التصاريح والتراخيص الوقت اللازم للحصول على الترخيص	الفساد Corruption % المؤسسات التي تدفع مدفوعات غير رسمية	الجريمة Crime خسارة نتيجة الجريمة % من المبيعات
		الوقت اللازم للتعامل مع المسؤولين % من الوقت المخصص للإدارة	متوسط عدد المقابلات مع مندوب الضرائب			
الجزائر	007	25.1	3.4	19.3	64.7	6.3
مصر	2007	-	3.8	81.5	7.3	-
الأردن	2006	6.7	2.2	6.4	18.1	1.3
لبنان	2006	12	4.7	-	51.2	0.5
المغرب	2007	11.4	5.1	3.4	13.4	0.4
عمان	-	-	5.2	11.8	33.2	-
سوريا	2003	10.3	6	-	-	-
فلسطين	2006	5.7	5.2	21.3	13.3	7.5
تركيا	2005	10.8	2.2	-	45.7	0.2

Source: The World bank, World Development Indicators, 2009, PP: 274-276.



## جدول رقم (13)

## Business Environment: Enterprise مؤشرات بيئة الأعمال في الدول العربية: مسح المؤسسات Survey

الدولة	السنة	% المؤسسات التي لا تعلن كل مبيعاتها لأغراض الضرائب	% المؤسسات التي تساهم في ملكيتها أثنى	% المؤسسات التي تستخدم قروض بنكية لتمويل الاستثمار	% المؤسسات التي تقدم تدريب
الجزائر	2007	-	15	8.9	17.3
مصر	2007	38.4	20.9	9.5	21.2
الأردن	2006	13	13.1	8.6	23.9
لبنان	2006	67.5	27.9	26.8	67.8
المغرب	2007	-	13.1	12.3	24.7
عمان	-	42.5	-	6.5	20.9
سوريا	2003	79.9	-	2.9	21
فلسطين	2006	25.7	18	4.2	26.5
تركيا	2005	63.1	8.9	7.5	25.5

Source: The World bank, World Development Indicators, 2009, PP: 274-276.

## 3.6 العوائق التي تحد من مساهمة المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في التشغيل وتوليد فرص العمل في الدول العربية:

أشرنا سابقاً إلى خصائص المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي مكنتها من أن تلعب دور كبير في التشغيل والإنتاج، وقد أشرنا إلى ذلك بالحقائق والأرقام. وعلى الرغم من ذلك يمكن تعظيم هذا الدور إذا ما توفرت مقومات هذا الدور، وإذا ما تم تجاوز بعض المعوقات التي تحد من هذا الدور ومن أهمها:

1. فشل السوق: مازال الوصول إلى الخدمات المالية صعب نظراً للضمانات والشروط التي لا بد من توافرها للحصول على القروض (العوائق المالية التي سبق الإشارة إليها).
2. العوائق المؤسسية والمتعلقة بإجراءات التسجيل والتأسيس: نظراً لتعقد اللوائح التي تحكم إنشاء وتشغيل هذه المشروعات، فإن أغلبها يفضل العمل خارج القطاع المنظم، ويعمل هذا كعقبة إضافية أمام المشاركة الفعالة لهذه المشروعات ويحد من إمكانيات إقامة روابط أمامية وخلفية مع المشروعات الأخرى، كما يحد من الاستفادة من المزايا الحكومية.
3. العوائق التعليمية: هناك أعداد متزايدة من خريجي الجامعات والمدارس ممن يتوجهون للعمل في هذه المشروعات بدون توفر المعارف والمهارات المطلوبة، الأمر الذي يستدعي ضرورة تطوير هذه المناهج وربطها بالخبرات العلمية، وإدخال التدريب القائم على التوجه إلى السوق.
4. العوائق الثقافية: مازالت المفاهيم الثقافية السائدة في بعض المجتمعات العربية تنظر للوظيفة الحكومية على أنها الخيار الأمثل من حيث الأمان والاحترام الاجتماعي، الأمر الذي يشكل عقبة في طريق أصحاب هذه المشروعات وخاصة النساء، مع العلم أن هناك أنشطة يمكنها أن تستغل المهارات التي تنفرد بها الإناث (مثل البراعة في الأعمال اليدوية والفنية، وأعمال الكمبيوتر ومهارات السكرتارية مثلاً). ويمكن من خلال حملات توعية قومية إضافة إلى التعليم الملائم والتدريب السليم ودعم جودة الوظائف اكتساب هذه المشروعات للطابع الرسمي، وأن يحظى العاملون في تلك المشروعات بالاحترام الذي يحظى به موظفو الحكومة، ودفع أعداد متزايدة من الإناث لإقامة مشروعات صغيرة أو متناهية الصغر لحسابهن الخاص.
5. قلة وارتفاع تكلفة الأراضي المتاحة للمشروعات الصغيرة: وذلك نظراً لقلة الأراضي المناسبة لإقامة المشروعات الصغيرة والتي تكون قريبة من الأسواق الكبيرة، فإنه غالباً ما يقتنع صغار أصحاب المشروعات بإقامة مقر أعمالهم في المناطق السكنية، حيث يتمكنون من سرعة التوريد إلى الأسواق والحصول على العمال. وهناك كثير من المشروعات غير المسجلة رسمياً، نظراً لأن المباني التي يقيمون بها مشروعاتهم ليست مسجلة أيضاً.
6. عدم وجود إستراتيجية شاملة تنظم عمل هذه المشروعات وتراعي خصوصيته وتوجهه نحو مزيد من التطور والنمو في غالبية الدول العربية.

7. العوائق الفنية: على الرغم من أن هناك إجماع على ضرورة تقديم المساعدات الفنية لتحسين كفاءة هذه المشروعات، إلا أن ما يقدم من دعم فني ما زال دون المستوى المطلوب في بعض الدول.
8. تدني مستوى جودة الوظائف في هذه المشروعات.
9. تدني مستوى بيئة الأعمال بالنسبة لهذه المشروعات كما هو واضح من البند السابق.
10. عدم ملائمة التشريعات والقوانين التي تحكم نشأة هذه المشروعات منذ مرحلة التأسيس إلى مرحلة التطوير.
11. ضيق حجم السوق المتاحة أمام ظهور مزيد من هذه المشروعات المجدية اقتصاديا والقابلة للاستمرار.
12. نقص الثقافة الريادية والإدارية والائتمانية لدى الفئات المستهدفة والعاطلين عن العمل.
13. عدم وجود تقييم للنشاطات والمشاريع الداعمة للقطاع بحيث يتم تعظيم الاستفادة منها من خلال تجاوز الأخطاء.
14. التركيز على قطاع واحد - الصناعة مثلا.
15. عدم دراسة جدوى غالبية المشروعات الاقتصادية اثناء مرحلة التأسيس.
16. عدم توفر الكفاءة الإدارية لدى صاحب المشروع.
17. ارتفاع تكاليف التسويق.

### 3.7 جودة الوظائف في المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

إن تأثير إطار السياسات الوطنية على النمو في حجم الاستخدام في المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة لا يعكس إلا جزء من المسألة. أما البعد الثاني للاستخدام في هذه المؤسسات فيظهر في النواحي المتعلقة بالجودة، فتشير عبارة جودة الوظائف إلى سلسلة من العناصر المتعلقة بالاستخدام التي لها التأثير على رفاه العمال الاقتصادي والاجتماعي والنفسي. وتتضمن هذه العناصر حقوق الإنسان الأساسية في العمل، كما تم تحديدها في مؤتمر العمل الدولي في إعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ومتابعته لعام 1998، إضافة إلى أبعاد أخرى للعمل.

تتسم جودة الوظائف في المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بصفات عديدة يمكن تقييمها. ومتى وجدت البيانات ذات الصلة، يمكن قياس جودة الوظائف باعتبار ثلاث مجالات واسعة.

1. مسائل تتعلق بجودة الوظائف تنبع من الترتيبات التعاقدية بين مالك المشروع ومدراء المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وعمالهم. وهي تتضمن مسائل كمستويات الأجر (مستوى الدخل، المنافع الإضافية، المنافع غير الأجر، ساعات العمل)، الأمن الوظيفي (استخدام عقود العمل، مدة العقد)، الحماية الاجتماعية (توفير برامج التأمين الصحي والتأمين على الحياة وتأمين الإعاقة وتأمين البطالة، إضافة إلى برامج التعاقد والعناية بالطفل ومنافع الأمومة)، الحرية النقابية (الحق في تأسيس نقابات) الاختيار الحر للوظيفة (غياب العمل القسري وترتيبات الاستغلال في العمل).

2. مسائل تتعلق بجودة الوظائف ترتبط بالبيئة حيث يتواجد العمال، وتتضمن الوقاية من الحوادث الوظيفية والأمراض، وحصر المخاطر البيئية، وحماية الصحة في مكان العمل. ويمكن تقييم ظروف العمل الجسدية بقياس المساحة المخصصة للعمال ومرافق الطعام والمرافق الصحية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات النساء والرجال.

3. مسائل تتعلق بجودة الوظائف مرتبطة بالاستثمار في إنتاجية العامل وتقدمه. وهي تشمل تطوير الموارد البشرية (توفير فرص التعليم والتدريب، إمكانيات الترقية، والمحفزات للتحسن)، والترتيبات الإدارية والتنظيمية (ممارسات العلاقات الصناعية وتمثيل الموظفين أو المشاركة في الإدارة).

ويرتبط التحدي الكامن في تحسين جودة الوظائف في المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة باستئصال الفقر. فمخاطر العمل تعرض الكثير من الناس في الدول النامية إلى الفقر إذ أن صحتهم المتدهورة لا تتيح لهم العمل. وقد يدفع الافتقار إلى الحماية الاجتماعية في حالة المرض أو الفقر العمال إلى الفقر، وقد يكون الدخل في الكثير من المؤسسات متدني للغاية فلا يمكن العمال من العيش فوق خط الفقر.

### 3.8 تفعيل دور قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

ويعتمد نجاح قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على إيجاد بيئة إيجابية لتأسيس وتشغيل هذه المنشآت. ولتحقيق ذلك لا بد من:

1. وضع استراتيجيات وخطط طويلة الأجل على المستوى القطري أو المستوى القومي بهدف لتنمية هذه المشروعات في الدول العربية بما يحقق تكاملها وتحقيق الترابط بين هذه المشروعات وبين المشروعات الكبرى. تشير التجارب الدولية الناجحة للمشروعات الصغيرة إلى أنه يجب وجود منهج واضح وأهداف محددة لتنمية هذه المشروعات وأن يتم وضع سياسات لتنمية هذه المشروعات في الإطار الأعم الخاص بالسياسات الاقتصادية للدولة. وفي هذا الخصوص هناك بعض المتطلبات الأساسية، لا سيما فيما يتصل بالبناء المؤسسي اللازم لوضع سياسات تخص هذه المشروعات وتتضمن هذه المتطلبات ما يلي:

- نشر الوعي بالقوة والإمكانات الاقتصادية والاجتماعية الكامنة لهذه المشروعات، وإشراك جميع الجهات المعنية في ذلك.
- المحافظة على التكامل الوثيق بين سياسات وبرامج تنمية هذه المشروعات وبين التوجه العام للسياسة الاقتصادية، حيث أنه في ظل الافتقار إلى هذا التكامل لن يتم الوصول إلى النتائج المرجوة، لذا يجب أحداث نوع من التعديل على استراتيجيات التنمية الاقتصادية لاستيعاب قضية تنمية هذه المشروعات وتطوير الخدمات والسياسات المطلوبة لتنميتها.
- زيادة استقرار البنية المؤسسية وشفافيتها وإمكانية التنبؤ بتطوراتها، حيث يجب التأكيد على أنه بمجرد زيادة فعالية البنية المؤسسية وتنشيطها بما يسمح لها بتمثيل هذه المشروعات بفاعلية بإدراجها هي ومخاوفها في عملية صنع القرار. وينبغي أن تمنح هذه الآلية بعض الوقت لكي تعمل بكفاءة، ولكي تترسخ في شكل نظام، وسيعطيها ذلك في المقابل مزيد من المصادقية في عيون الفئة المستفيدة والمستهدفة.

2. استهداف القطاعات الفرعية الواعدة، لضمان الحصول على نتائج إيجابية لبرامج خدمات الأعمال، ينبغي استخدام قواعد بيانات لتحديد القطاعات الاقتصادية الفرعية الواعدة ووضع أدوات دعم لهذه القطاعات.

3. تعميم مراكز خدمات الأعمال لتجمعات هذه المشروعات، حيث من الممكن أن يتأثر نمو هذه المشروعات بسبب انخفاض مستوى الجودة وتدني المعايير البيئية وضعف إمكانات الحصول على التمويل والوصول للأسواق الأكثر اتساعا لسلعها. كما يمكن زيادة الإنتاجية عن طريق هذه المراكز التي تقدم الدعم المالي وغير المالي.

4. إيجاد نوع من الترابط والاتصال بين المنظمات والهيئات المسئولة عن تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية بهدف تطوير وتحديث أساليب العمل لتحقيق أفضل مردود اقتصادي وتبادل الخبرات بين الأعضاء في مجالات تنمية المنشآت الصغيرة وغيرها.

5. تفعيل دور الاتحاد العربي للمنشآت الصغيرة من خلال تفعيل ممارسته لمهامه واختصاصاته وخبراته ودعم ومساندة المؤسسات والجمعيات والنقابات والاتحادات التي تعمل في مجال المشروعات الصغيرة و تنمية وتطوير وتنسيق عمل أعضائه في مجال تنمية وتطوير المنشآت الصغيرة العربية وتعظيم قدراتها التنافسية وتوثيق الروابط بينهما والإسهام في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية.

- نعم، تعاني الدول العربية من ارتفاع معدلات البطالة، لذا نستطيع القول أن هناك مشكلة.
- يزيد معدل البطالة في الدول العربية عن مثيله في معظم دول العالم لا سيما الدول المتقدمة.
- تختلف حدة أزمة التشغيل والبطالة من دولة إلى أخرى، حيث نجد معدلات مرتفعة -كما هو الحال في العراق، جيبوتي، فلسطين، ونجد معدلات منخفضة كما هو الحال في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- تشير أسباب البطالة في الدول العربية إلى هذه المشكلة ناجمة عن ظروف تتعلق بالطلب (قصور في الطلب) وأخرى تتعلق بالعرض (فائض في العرض نتيجة لارتفاع معدل نمو القوى العاملة).
- تعتبر البطالة في بعض الدول ناتجة بشكل رئيسي عن قصور في الإنتاج حيث أن النمو معدل البطالة الحقيقي أعلى من معدل البطالة الطبيعي. ويكمن الحل في دعم الإنتاج من خلال جذب الاستثمارات وتجميع القطاع الخاص وقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- البطالة في مجموعة أخرى من الدول - دول الخليج على سبيل المثال- غير ناتجة بشكل رئيسي عن قصور في الإنتاج وإنما عن السياسة العمالية التي تفتح المجال أمام العمالة الوافدة وبأعداد هائلة، وبسبب تردد العاطلين عن العمل عن إشغال العديد من الوظائف بسبب ما يسمى ثقافة العيب. ويكمن الحل في توطین العمالة، خصوصاً وان خصائص العمالة الوافدة مشابهة إلى حد ما لخصائص العاطلين عن العمل من المواطنين.
- قيل البدء بمحاولة التخفيف من حدة مشكلة البطالة لا بد من التعرف على الأسباب ومحاولة عكس هذه الأسباب وتذليلها. لا يوجد آلية واحدة لمعالجة جميع الأسباب.
- تشهد كافة الدول العربية كافة أنواع البطالة الهيكلية، والموسمية، والدورية، والمقنعة والمستوردة. أي محاولة للتخفيف من حدة البطالة لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار وجود هذه الأنواع. لا يوجد آلية واحدة - أداة سحرية- لمواجهة كل هذه الأنواع.
- سعت جميع الحكومات العربية وما زالت من أجل التخفيف من هذه المشكلة سواء على المستوى الفردي وعلى المستوى الإقليمي أو الجماعي، لكن النتائج متواضعة، ولا يعود ذلك لسبب أن الجهود متواضعة، وإنما بسبب إن المشكلة متجددة باستمرار ما دام أن هناك أعداد كبيرة من القوى العاملة تدخل السوق ليس شهرياً وغنماً يومياً.
- استخدمت الحكومات السياسات الاقتصادية المالية والنقدية وما زالت كذلك، إلا أن نجاح هذه السياسات يحتاج إلى مقومات عديدة تتعلق بهيكل الاقتصاد والاستقرار الاقتصادي والسياسي والمالي. نعم، قد تخلق السياسات الحكومية في بعض الدول عدد كبير من الوظائف لكن المهم أن تتلاءم هذه الوظائف (الطلب) مع خصائص القوى العاملة العاطلة عن العمل، وإلا سنعود إلى العمالة الوافدة ونعود من حيث بدأنا.
- أصبحت الحكومات غير قادرة على تكديس المزيد من الأيدي العاملة غير المنتجة لمجرد أن تقوم بدورها التقليدي ولتحقق رغبة من يفضلون الوظيفة الحكومية. لقد أدى التوظيف في المؤسسات الحكومية إلى الترهل الإداري الذي لا يؤدي إلى تدني الإنتاجية بل يزيد العبء على الموازنة العامة.
- لقد أصبح أمام العاطلين عن العمل خيارات محدودة أهمها أن ينتظروا طويلاً للحصول على وظيفة حكومية ذات دخل محدود، أو أن يقدموا على توظيف أنفسهم من خلال الأفكار والمبادرات الرائدة أي من خلال ما يسمى سياسية التوظيف الذاتي. لا أريد هنا أن يفهم من ذلك تخلي الحكومة عن مهامها، ولكنها تغيرت من توظيف العاطلين عن العمل إلى تسهيل مهمة العاطلين عن العمل في توظيف أنفسهم من خلال توفير الدعم المالي والفني.
- في ظل هذه الظروف، وبعد أن قطعت الدول المتقدمة شوطاً كبيراً في الاستفادة من قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، تنبته العديد من الدول العربية إلى أهمية هذا القطاع الذي يعتبر آلية أو القطاع الأمثل لتطبيق سياسة التوظيف الذاتي.
- لا يوجد مفهوم وتعريف موحد يمكن تعميمه على كل الدول العربية وذلك بسبب اختلاف هيكله اقتصادياتها ومواردها ودرجة النمو الاقتصادي فيها، بالإضافة إلى عوامل أخرى ديموغرافية مثل عدد السكان.

- يمتاز قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بالعديد من الخصائص والفوائد التي تجعل منها أداة لخلق فرص العمل والتخفيف من حدة هذه المشكلة. كما أن لهذا المشروعات دور اقتصادي واجتماعي، كما أن لها فائدة للدولة ولأصحابها.
- تلعب هذه المشروعات دور كبير في دعم الناتج المحلي وفي التوظيف والتصدير، لكنها تعاني من عوائق عديدة تحد من دورها الاقتصادي والاجتماعي. بعض هذه المعوقات تتعلق بالبيئة الاستثمارية وبيئة الأعمال، وبعضها يتعلق بالتشريعات والقوانين، وبعضها يتعلق بتدني جودة الوظائف فيها. هذا إضافة إلى مشاكل التسويق، المشاكل الفنية وتوفر الموارد، مشاكل تتعلق بالسوق. كما يمكن تصنيف هذه المشاكل حسب مراحل عمر المشروع، فبعضها يواجه المشروع في مرحلة التأسيس، وأخرى في مرحلة البناء، وأخرى في مرحلة الإنتاج والتشغيل، وغيرها في مرحلة التقييم والتطوير.
- قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة قطاع مهم ينمو بمعدلات أعلى من معدلات نمو المشروعات الكبيرة - كما أشارت بعض الدراسات-، ويخلق فرص عمل سنوية لكنه ليس "عصا سحرية" نستطيع أن نتخلص من خلالها من البطالة.
- لا بد من توفر البيئة الاستثمارية والقانونية والاقتصادية الملائمة لهذا القطاع لكي نعظم الاستفادة منه.
- القطاع المطلوب هو قطاع قابل للنمو والتطور لا قطاع يكافح من أجل البقاء. الحل ليس بإنشاء المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بل في استمرارها ونموها.
- نمو المشروعات الصغيرة لا بد أن يتوافق مع نمو نوعية القوى العاملة واحتياجات السوق، وإلا لكن تكون هناك فائدة بالمستوى المطلوب.
- نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة يعتمد بشكل رئيسي على جودة الوظائف بالنسبة للمالك والعمال. لا بد من تحسين جودة الوظائف وبيئة العمل لكي يتم إقناع العاطلين عن العمل في العمل في هذه المشروعات، فمن المستحيل تأسيس مشروع لكل عاطل عن العمل.
- كثير من المشروعات ترى أن الأسواق هي العنصر الأساسي المؤثر في قرارات الاستخدام وهذا لا يعني أن السياسات والقوانين غير مهمة. لذا لا بد من توفر السياسات الملائمة للنمو في الإنتاج والتوظيف.
- امتثال المشروعات الصغيرة والمتوسطة للقوانين والسياسات له تكلفة لكن له منافع كثيرة منها النفاذ للخدمات المالية، تغطية اجتماعية للعمالين، مزيد من الاستخدام.
- تزيد الصعوبات أمام المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات ذات الحجم الصغير الذي لا يستوعب الكم الهائل من هذه المشاريع.
- تستطيع الحكومة خلق طلب إضافي على منتجات هذه المشروعات من خلال نظام المناقصات الحكومية والمشروعات المكتملة للمشاريع والمؤسسات الحكومية.

وأخيراً:

- يمكن أن يدرك المرء الملم أهمية هذه المشروعات ودورها في الاقتصاد الوطني من خلال النظر حوله وطرح التساؤل التالي " تخيل الاقتصاد أو البلد الذي تعيش فيه بدون هذه المشروعات!!"
- إن المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ما هي إلا ترجمة عملية للأفكار الريادية والمبادرات الفردية والجماعية التي يتبناها الرياديون. إن إنشاء هذه المشاريع وإدارتها يخلص فئة الشباب من فكرة ثقافة العيب-الخاطئة أصلاً- كونه سيصبح مدير ومالك ومنتج في ذات الوقت. إن هذه المشروعات هي المجال الأفضل للعمل المهني وتشجيعه. وعليه هناك مجموعة من المبادرات والبرامج المطلوب تطبيقها لزيادة إقبال الشباب على العمل المهني ومواجهة ثقافة العيب في هذا المجال.
- المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة هي أحد الحلول للبطالة الناتجة عن الخصخصة إذا ما تم استخدام جزء من عوائدها لتمكين العمالة التي يتم التخلي عنها من دخول هذا القطاع كمالك ومدير للمشروع وكمنتج في ذات الوقت. وبالاعتماد على خبراتهم في المؤسسة الأم يمكن الاستفادة من التشابك مع هذه المؤسسة من خلال إقامة مشاريع مكتملة لها. ما سبق يحتاج إلى إعادة تأهيل العمالة التي يتم التخلي عنها من خلال التدريب.

- إن تخلي الحكومة عن خلق المزيد من فرص العمل غير المنتجة (البطالة المقنعة) شيء جيد ولكن لا بد أن يرافقه إعادة توجيه بعض المخصصات المالية لتوجيه فئة من العاطلين عن العمل إلى مجالات منتجة بدل من دخول البطالة المقنعة. لا يتحقق ذلك إلا من خلال توجيههم نحو المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. إن مجموع تكاليف توظيف عامل واحد في القطاع الحكومي -ضمن البطالة المقنعة وغير منتج- يكفي لتمويل إقامة مشروع إنتاجي لهذا العامل، مع ملاحظة أن هذه المدفوعات تدفع لمرة واحدة، بينما الوظيفة الحكومية تحتاج إلى دفعات مستمرة على شكل رواتب ومدفوعات أخرى.
- إن التركيز الحاصل على العاصمة والمدن الرئيسية في توزيع الموارد في كثير من الدول العربية يؤدي إلى تركيز البنية التحتية في هذه المدن يؤدي إلى خلل في توزيع المشروعات الإنتاجية بأحجامها المختلفة، وهذا بدوره يؤدي إلى خلل في توزيع الدخل ويزيد المناطق الفقيرة غير المدخومة فقراً. إن دعم هذه المشروعات وتشجيع إقامتها يخلق المزيد من فرص العمل ويزيد العدالة في توزيع مكاسب التنمية وتوزيع الدخل ويعالج الخلل الناجم عن النمو غير المتوازن والخلل في توزيع الموارد المالية وقت الطفلة.
- إذا كان احد أسباب البطالة في الدول العربية هو ضعف الاهتمام والتوجه نحو هذه المشروعات، فإن الحل يكمن في عكس السبب أي ضرورة الإيمان بأن هذه المشروعات هي أهم ركائز مواجهة البطالة في الدول العربية والعمل ضمن هذا النطاق، والتجارب والحقائق والأرقام تثبت ذلك. وهذا يحتاج إلى تضافر جهود العاطلين عن العمل (الريادة والمبادرة) والحكومة (تشريعات وقوانين مساعدة)، القطاع الخاص (مؤسسات التمويل) والمؤسسات الدولية (الدعم المالي والفني).
- إن الانجازات والمشاريع الكبيرة والهائلة تبدأ بفكرة صغيرة رائدة يتم ترجمتها على أرض الواقع إلى كيان قانوني ومشروع منتج أي إلى مشروع إنتاجي أو خدمي بالحجم المناسب. هذا كله ينطوي على خلق المزيد من فرص العمل ويقلل البطالة. وعليه، فإنه الحث على الريادة وتشجيعها يعني المزيد من الأفكار والمبادرات ومزيد من المشروعات ومزيد من التشغيل.
- المشروعات الإنتاجية أو الخدمية المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المدرة للدخل والتي تضمن للباحث عن عمل مناسب وبجودة عالية وبدخل أعلى، هي الوسيلة الأمثل التي تجعله أقل ميولاً إلى الوظيفة الحكومية -البطالة المقنعة- ذات الأجر المحدود والتي تقيد بأوقات عمل طويلة وتخضعه لسيطرة مديره. أما المشروع الخاص فهو ملكه ويديره بنفسه. خصائص هذه المشروعات والتي من أهمها تدني رأس المال المطلوب وانخفاض تكلفة خلق فرصة عمل مقارنة بتكلفة خلق وظيفة حكومية يزيد من أهميتها في هذا المجال. إن مجموع تكاليف توظيف عامل واحد في القطاع الحكومي -ضمن البطالة المقنعة وغير منتج- يكفي لتمويل إقامة مشروع إنتاجي لهذا العامل، مع ملاحظة أن هذه المدفوعات تدفع لمرة واحدة، بينما الوظيفة الحكومية تحتاج إلى دفعات مستمرة على شكل رواتب ومدفوعات أخرى.
- يمكن إدراك دور هذه المشروعات في التعامل مع البطالة الدورية من خلال مراجعة التطورات التي تبعت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية مؤخراً، حيث يلاحظ أن معظم الوظائف التي فقدت كانت في المشاريع الكبيرة، بينما كانت المشروعات الصغيرة والمتوسطة الأقل تأثراً نسبياً وذلك بسبب مرونتها وقدرتها على التكيف.
- التخفيف من أزمة التشغيل والبطالة يحتاج إلى لاعبون كثر. فهو يحتاج إلى أفكار ومبادرات ورياديين، ويحتاج إلى مؤسسات تدعم هذه المبادرات والأفكار الريادية مالياً وفنياً، ويحتاج إلى إستراتيجية سكانية تنظم الدخول إلى سوق العمل، ويحتاج قطاع حكومي فاعل في الإنتاج والتوظيف وفي دعم قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ويحتاج بيئة أعمال وبيئة استثمارية تعزز دور القطاع الخاص، ويحتاج كثيراً.

ولكن:

إلى أي مدى يستطيع قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أن يستمر في خلق المزيد من فرص العمل؟ هل هذه المشروعات هي الحل للتخلص من الفقر؟ أسئلة تحتاج إلى إجابة لكي نبحث عن البديل إذا لزم الأمر.

1. المراجع (باللغة العربية):

1. إيمان الشمري ، (البطالة معناها وأنواعها)، الكويت: جامعة الكويت -كلية الدراسات العليا -بحث منشور - 2005م
2. إيهاب مقابلة وماهر المحروق (2006)، محددات النجاح والفشل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان الأردن.
3. سهير عبد العال، (البطالة من منظور إسلامي) القاهرة: مجلة الأزهر البحوث الإسلامية، العدد8، الجزء8، السنة 66، 1994م.
4. صالح خصاونه، مبادئ الاقتصاد الكلي، المطبعة الوطنية، الأردن 1995.
5. صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2008.
6. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أيلول 2008.
7. صندوق النقد العربي، تفعيل برامج التشغيل في الدول العربية، 2007.
8. عبدا لله الصادق وأحمد اليوشع (1997)، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات البحرينية، مركز البحرين الاقتصادية والاجتماعية، مركز البحرين للدراسات والبحوث، المنامة، البحرين.
9. عثمان لخلف (1995)، دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية: حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995.
10. عدنان أبو الهيجاء، الصناعات الصغيرة في الأردن ودورها في عملية التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، 1991.
11. منظمة العمل العربية، التقرير العربي الأول حول التشغيل والبطالة في الدول العربية، 2008.
12. نادر مريان (1997)، معوقات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن: حالة المشروعات الصناعية الصغيرة، دراسات، المجلد 24، العدد 2.

2. المراجع (باللغة الانجليزية):

1. Al-Mahrouq M. Magableh, I. (2004) "Size and Firm Growth in Manufacturing Sector in Jordan".
2. Al-Mahrouq, M & Magableh, I. Role of the Banking Sector in Microfinance and SMEs Development. A paper presented in the conference on "Small Businesses: an effective tool in Fighting Poverty" . Held in Yarmouk University- Jordan, July 29-31, 2007.
3. Al-Shaikh, F. 1997. Problems of Small Businesses in Jordan: The Case of Small Manufacturing Firms. Dirasat, 24(2): 543-552.
4. Carrier, C., (1994), Entrepreneurship in Large Firms and SMEs: A Comparative Study, International Small Business Journal, 12 (3).
5. Gordon, Robert J. (2003), "Macroeconomics", ninth edition, Addison Wesley, New York.
6. Hobohm S., (2001), "Small and Medium-Sized Enterprises in Economic Development: The UNIDO Experience", Journal of Economic Cooperation, 22 (1), 1-42.
7. Magableh, I & Al-Mahrouq, M. Small and Medium Enterprises (SMEs): Their Definitions, Characteristics, Importance, and Obstacles. A paper presented in the conference on "Small Businesses: an effective tool in Facing Poverty". Held in Yarmouk University-Jordan, July 29-31, 2007.
8. Magableh, I. & Athamneh, A. the Economic Impact of Inbound and Outbound Labor Immigration: The Case of Jordan (1970-2006). Accepted for publication in The International Journal of Development Issues (will be published in 2010).
9. Magableh, I. Economics of Microfinance and SMEs in Jordan. VDM Verlag Publishing Company, Germany, 2004.
10. Mulhern, A., (1995), The SMEs Sector in Europe: A Broad Perspective, Journal of Small Business Management, 33 (3).
11. The World Bank, World Development Indicators, 2009.